

خطة أمنية لإدارة قطاع غزة

بقلم خالد غنام – استراليا

2026/07/18



نقدم لكم خطة أمنية لإدارة قطاع غزة يمكن البدء بتطبيقها بشكل فوري وعاجل، نظرًا للظرف الإنساني الصعب الذي يعاني منه السكان. في البداية وضعنا تقييمنا للوضع الأمني الحالي وخطورة تدهوره في القريب العاجل، ثم عرضنا نقاط مهمة في الثقافة السكانية السائدة تشمل التغيرات المرحلية التي حدثت خلال العام الماضي. بعد ذلك وضعنا خطة أمنية مستقبلية من عشرة خطوات تجنبنا فيها النقاط الخلافية من أجل توفير الجو المناسب لبناء الثقة بين جميع الأطراف، حتى تبدأ عملية الإعمار بأسرع وقت ممكن.

الخطة الأمنية المستقبلية تشمل تشكيل وحدات أمنية تشرف على توفير الأمن على المناطق السكنية دون الحاجة إلى تعقيدات نزع سلاح التنظيمات الفلسطينية المسلحة أو أماكن تمرکز جيش الاحتلال الإسرائيلي. تشمل الخطوات برامج عمل لبناء أجهزة أمنية جديدة تساعد على تحسين الظروف الأمنية للسكان وتوفير الخدمات الأمنية اللازمة لبدء عملية إعادة الإعمار من قبل لجنة غزة وبإشراف مجلس السلام.

كتبنا بناء على دراسة مجموعة من المقالات والدراسات الأمنية الخاصة في فلسطين بعد مؤتمر السلام الذي عقد في خريف 2025، هي من جمع وترجمة خالد غنام

الفهرس

2	تقييم الوضع الحالي
4	الثقافة السكانية السائدة.....
4	الخطوة الأمنية المستقبلية.....
5	الخطوة الأولى
5	الخطوة الثانية.....
5	الخطوة الثالثة.....
5	الخطوة الرابعة.....
5	الخطوة الخامسة.....
5	الخطوة السادسة.....
6	الخطوة السابعة.....
6	الخطوة الثامنة.....
6	الخطوة التاسعة.....
6	الخطوة العاشرة.....

تقييم الوضع الحالي

ما زال سكان قطاع غزة يعيشون وضع أمني معقد دفعهم إلى الانغلاق الاجتماعي والاعتماد شبه الكامل على المساعدات الإغاثية الخارجية في ظل الارتفاع غير الطبيعي لمعدلات البطالة، مما جعل تفكير سكان قطاع غزة يركز على قاعدة هرم ماسلو: الغذاء، الماء، الدواء، المسكن. هذا النوع من التفكير يجعل البشر عنيفين إلى أقصى الحدود لتأمين الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة. لذا نجد أن معدلات الجريمة ارتفعت بدافع تأمين هذه الاحتياجات الأساسية، فانتشرت السرقة، المشاجرات، السطو المسلح، السوق السوداء، وغيرها من الجرائم الجنائية المرتبطة بثقافة المجاعة.

المعروف أن السيطرة الرئيسية على قطاع غزة هي لجيش الاحتلال الإسرائيلي، يتحكم بحدود قطاع غزة، وتحدد كميات المواد الغذائية والمواد الدوائية المسموح دخولها للسكان، وهي تشرف بشكل غير مباشر، وأحياناً بشكل مباشر، على طرق توزيعها. كما أنها وضعت قوانين طوارئ لحركة السكان داخل مناطق التجمعات السكانية، وقسمت تلك المناطق بما يتوافق ومتطلباتها الأمنية. فهي تسيطر على الأرض والحدود بشكل مطلق، أما فيما يخص السكان فهي لا تتدخل في إدارة شؤون السكان إلا في حالات قليلة تكون مرتبطة بخطر ما يهدد أمن قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي، أو تنفيذ اغتالات سياسية لعناصر التنظيمات الفلسطينية المسلحة.

قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بتشكيل مجموعات مسلحة فلسطينية تقوم بإدارة سكان قطاع غزة وفقاً لتعليمات الضباط الإسرائيليين، مهامها الأساسية توزيع المساعدات الإنسانية ومراقبة حركة السكان داخل مناطق التجمعات الفلسطينية، وإبلاغ ضباط جيش الاحتلال الإسرائيلي عن أي شخص يشتبه بأنه ينتمي للتنظيمات الفلسطينية المسلحة. كما تقوم تلك المجموعات الفلسطينية المسلحة بالتصفية الجسدية بناءً على تعليمات ضباط جيش الاحتلال الإسرائيلي. كما أنهم ينفذون أحكاماً ميدانية دون أي محاكمة عادلة، وهم متهمون بالمناجزة بالمواد الإغاثية في سوق سوداء. بالمقابل، لا تتدخل في حل النزاعات بين السكان، ولا في توفير الحماية من السرقات للمباني السكنية التي يشرفون على إدارتها.

كما أن أمن حركة حماس ما زال القوة الأمنية الرئيسية التي تفرض قراراتها بقوة السلاح، وهي لا تلجأ لمحاكمات قضائية، بل تلجأ إلى العقاب الميداني دون محاكمة، مما جعل سكان قطاع غزة يتجنبون الصدام معهم، لأنهم قوة تنفيذية لا تقبل التفاوض وتعطل عمل المحاكم أو تُجمّد عمل المؤسسات القضائية.

أما الحلقة الأضعف بالمعادلة الأمنية فهي مجالس العشائر والعائلات التي حاولت سد الفراغ الأمني لحل النزاعات بين السكان بعد توقف عمل المحاكم والمؤسسات القضائية، معتمدين في ذلك على القانون العشائري الفلسطيني، ووجود عدد كبير من القضاة المعتمدين (مخاطيط، مفردها: مخطوط، قاض عشائري معتمد)، أغلب القضايا: الأحوال المدنية والجرائم الجنائية يتم حلها عن طريقهم بالشكل التقليدي للقضاء العشائري، إلا أن جيش الاحتلال الإسرائيلي وكذلك حركة حماس يمتنعان تطبيق بعض أحكام القضاة العشائريين لدواعي أمنية أو تأجيل تنفيذها لدواعي لوجستية.

بخصوص حركة موظفي المؤسسات الدولية والإغاثية والإعلامية تكون بالتنسيق الكامل مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، وعند دخولهم المباني السكنية الفلسطينية يجب أن يحصلوا على موافقة الجهة الأمنية المشرفة على تلك المنطقة، فهناك خارطة أمنية تحدد الجهة الأمنية المشرفة على كل مربع سكني.

يجب أن نضيف وجود شبكات أمنية سرية مرتبطة بأجهزة استخبارات خارجية أو مؤسسات أمنية خاصة تقوم بتجنيد خلايا تابعة لها، مهامها الأساسية جمع المعلومات، إلا أن بعضها يقوم بكتابة تقارير مفصلة عن حركة القوات المسلحة بمناطقها، وبعضها منوط بمعرفة الانتماءات السياسية للأشخاص الراغبين بالخروج من قطاع غزة.

أما أمن التحويلات المالية فهو ما زال تحت إشراف مباشر لجيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث يقدم الصرافون سجلات بكافة التحويلات التي يريدون القيام بها تشمل اسم المرسل، والمبلغ المرسل، واسم المرسل إليه، ونسبة العمولة المقتطعة. يسمح ضباط جيش الاحتلال بإدخال الأموال المرسلة عبر الشركات التي لها فروع في إسرائيل، بينما يتم طلب موافقات أمنية للشركات الأخرى، بالتنسيق مع دول أخرى مثل مصر، الأردن، الإمارات، قبرص، الولايات المتحدة الأمريكية.

تقوم وحدة أمن الانترنت في جيش الاحتلال الإسرائيلي بمراقبة عمل المؤسسات غير الحكومية ونشاط التواصل الاجتماعي، وتعاقب كل من يقوم باختراقات أمنية تهدد أمن أفراد أو منشآت جيش الاحتلال الإسرائيلي. وهذا الموضوع ليس مقتصرًا على قطاع غزة، بل يشمل الضفة الغربية ومنطقة القدس الشرقية، والتجمعات الفلسطينية داخل إسرائيل.

الثقافة السكانية السائدة

تعرض سكان قطاع غزة لخسائر مادية باهظة أفقدتهم بيوتهم ومؤسساتهم الاقتصادية، مما تسبب انسداد أي أفق لإعادة إعمار ممتلكاتهم بشكل فردي، في ظل انهيار منظومة البنية التحتية، والحجم الضخم للركام الكارثي للمبان والشوارع، كما أن جيش الاحتلال الإسرائيلي قام بتدمير محطات توليد الطاقة الكهربائية وآبار المياه والأراضي الزراعية ومناطق صيد الأسماك، وما زال يمنع دخول مواد البناء أو جرف الركام قبل تسوية سياسية تحت شعار نزع سلاح التنظيمات المسلحة الفلسطينية.

رغم كل تلك الظروف بدأ الكثير من سكان قطاع غزة بإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة ومحاولة ترميم بعض المباني والأراضي الزراعية، كما قامت المؤسسات البلدية والأهلية بفتح بعض الشوارع وإصلاح الآبار وبعض المولدات الكهربائية الصغيرة. كما أن الغالبية العظمى من الطلبة عادوا إلى صفوفهم الدراسية في المدارس والجامعات، حيث تم تهيئة أجزاء من حجرات المدارس لاستعادة العملية التعليمية، كما تم بناء بعض الخيام لتكون صفوف مؤقتة لحين بدء عملية إعادة الإعمار.

هذه قضية أساسية لفهم الثقافة السكانية للفلسطينيين بأنهم شعب مبادر قادر على الخروج من الأثر النفسي للإبادة الجماعية والانتقال إلى مرحلة استعادة الحياة الطبيعية. يساعدهم على ذلك التضامن الاجتماعي العالي فيما بينهم، فهم يشجعون بعضهم البعض من أجل إنجاح مشاريعهم الاقتصادية وترميم بيوتهم. تدعم ذلك الروابط العائلية وازداد التضامن الاجتماعي بعد حرب الإبادة الجماعية التي كسرت كافة الحواجز بين الجيران نتيجة الخوف والعوز.

من جانب آخر، ينبذ المجتمع كل الأشخاص ذوي السلوكيات الفاسدة. خصوصاً اللصوص وتجار السوق السوداء الذين يستغلون الناس، يضاف إليهم حالياً الأشخاص المترفين الذين لا يتبرعون لأقاربهم الفقراء. أما الأشخاص الذين تسببوا بمقتل أحد أفراد عائلتهم فهم لا يتسامحون معهم، وينتظرون عودة عمل المؤسسات القضائية لمحاكمتهم. كما أن هناك كثيرين يردون محاكمة التنظيمات الفلسطينية المسلحة والمجموعات الفلسطينية المسلحة التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي لارتكابهم جرائم حرب بحق أقاربهم. مستوى الكراهية المرتفع عند البعض يتناسب مع حجم خسائرهم بسبب ممتلكات فاسدة في المجتمع الفلسطيني.

كما يعاني المجتمع من فقدان الشعور بالوطنية الجامعة لكل مكونات المجتمع بسبب الانقسام السياسي الذي أعاد المجتمع إلى عصبية قبلية ومناطقية، وكذلك الولاء للتنظيمات السياسية على حساب الولاء للسلطة الوطنية، هذا جعل المجتمع يعود إلى ما قبل الولاء الوطني الفلسطيني. هذا التفكك في النسيج الاجتماعي أضعف دور الأجهزة الأمنية والمؤسسات القضائية حتى قبل أحداث السابع من أكتوبر 2023. هناك حالة من التناحر الداخلي تسببت في شروخ عميقة في اللحمة المجتمعية، وخلقت حالة تنافر داخل رأس المال الاجتماعي؛ مما أضعف مفهوم الولاء لسلطة الدولة بشكل عام.

الخطة الأمنية المستقبلية

اختيار ضباط فلسطينيين ذوي خبرة أمنية تتوافق مع المعايير الدولية، ولها أهلية شعبية تؤهلها لإدارة السلطة الأمنية بكفاءة مهنية، وأن يكونوا ممن يُغلبون المصلحة الوطنية على الانتماء الحزبي، ومشهود لهم بالنزاهة المالية والشفافية الأخلاقية، وليست لهم ارتباطات خارجية. كما سيتم تدريب أفراد الشرطة والأجهزة الأمنية في مصر والأردن ودول معتمدة من قبل مجلس السلام.

إن توحيد السلطة الأمنية على السكان يعتبر أساس الخطة الأمنية المستقبلية، فوجود جهات متعددة تعمل بنفس الوقت يُضعف كفاءة الأداء الأمني، كما أن بقاء السلطة التنفيذية لحركة حماس لا يسمح ببدء عمل

أجهزة أمنية ويدخلها في صراع قد يصل إلى الاشتباك المسلح؛ لذا لا بد من حلها قبل بدء عمل السلطة الأمنية الجديدة، كذلك الأمر بالنسبة للمجموعات المسلحة الفلسطينية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، يجب حلها أو إخراجها من مناطق وجود التجمعات السكانية.

الخطوة الأولى

التقسيم الإداري لقوات الشرطة وفقاً لحجم التواجد السكاني في كل مربع سكني، وإقامة علاقة مباشرة بين قوات الشرطة والسكان تقوم على أساس الاحترام المتبادل، حيث إن قوات الشرطة ستقوم على توفير الدعم الأمني المطلوب للسكان حيث إن الهدف الأساسي للشرطة هو خدمة المجتمع، مع تبيان واضح للقوانين المعمول بها، وجهات الاختصاص التي ستطبق القانون، والنظام القضائي الذي سيتم اتباعه، مع تشكيل شرطة عسكرية تقوم بمحاسبة كل رجل أمن يقوم بمسلكية خاطئة ضمن القواعد المعمول بها دولياً.

الخطوة الثانية

تحديد أماكن أسلحة التنظيمات الفلسطينية ومنع استخدامها في المناطق الخاضعة للسلطة الأمنية الجديدة، أما نزع الأسلحة فهو بحاجة إلى تفاهات سياسية وضمانات دولية، ولن يكون ذلك عن طريق الاشتباك المسلح. مع تشكيل لجنة تنسيقية لتنظيم حركة أفراد التنظيمات الفلسطينية المسلحة؛ دون السماح لهم بالتدخل بعمل السلطة الأمنية الجديدة أو إصدار الأوامر للسكان، لأن هذا من اختصاص السلطة الأمنية الجديدة.

الخطوة الثالثة

يتم تشكيل لجنة تنسيقية لاستلام المساعدات الإغاثية لتوزيعها على السكان، وفقاً للقرارات السياسية التي تصدر عن لجنة غزة، حيث تنسق ذلك مع الدول المانحة ودور العبور: مصر والأردن. بخصوص الدور الرقابي للجانب الإسرائيلي يمكن تشكيل مكتب تنسيق أمني لمعالجة كافة المواضيع، بما في ذلك موضوع الإشراف على دخول المساعدات الإغاثية، لكن يجب على الجانب الإسرائيلي حل المجموعات الفلسطينية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، وسحب أسلحتها منها أو إلغاء دورها في عملية توزيع المساعدات الإغاثية. مع توفير برامج إعادة التدريب وتنمية مهارات الكوادر.

الخطوة الرابعة

تشكيل وحدات متخصصة للأجهزة الأمنية تشمل كافة الأجهزة الأمنية من مخابرات وأمن وقائي وجمارك ومكافحة المخدرات وحل الخلافات العشائرية والأمن السياسي وغيرها من الأجهزة التي تحتاجها كل مرحلة من مراحل إعادة الإعمار، مع توفير برامج إعادة التدريب وتنمية مهارات الكوادر.

الخطوة الخامسة

إعادة تشكيل المؤسسات القضائية وتنظيم السجل المدني، بإشراف لجنة غزة مع توفير الدعم الأمني، لتطبيق قرارات المحاكم، مع توفير برامج إعادة التدريب وتنمية مهارات الكوادر.

الخطوة السادسة

إعادة تشكيل مؤسسات الدفاع المدني والمطافي وأجهزة السلامة العامة، بالتنسيق مع المجالس البلدية وبإشراف لجنة غزة، مع توفير برامج إعادة التدريب وتنمية مهارات الكوادر.

الخطوة السابعة

تشكيل لجان إزالة الركام بالتنسيق مع المجالس البلدية وبإشراف لجنة غزة، مع توفير برامج إعادة التدريب وتنمية مهارات الكوادر. من أجل تطويق مناطق العمل وتوفير طرق بديلة للسكان.

الخطوة الثامنة

تشكيل لجان إعادة الإعمار بالتنسيق مع المجالس البلدية وبإشراف لجنة غزة، مع توفير برامج إعادة التدريب وتنمية مهارات الكوادر، من أجل توفير الحماية الأمنية اللازمة لوصول مواد البناء لمواقع الإنشاء وتوفير الرقابة عليها خوفًا من السرقة.

الخطوة التاسعة

تشكيل وحدة للرقابة الإعلامية تكون مهامها رقابة الخروقات الأمنية من قبل الإعلاميين أو العاملين في مواقع التواصل الاجتماعي من مؤسسات غير حكومية أو نشطاء فاعلين في المجتمع.

الخطوة العاشرة

تشكيل شبكة اتصالات خاصة بالأجهزة الأمنية لتوفير حماية لعملية نقل المعلومات بين الأقسام والأفراد، وفي مرحلة متقدمة، توفير كاميرات مراقبة وأجهزة إنذار في الشوارع الرئيسية والمناطق التجارية والسياحية.

المستقبل الأمني للفلسطينيين في قطاع غزة

أضع بين أيديكم مجموعة من المقالات والدراسات الأمنية الخاصة في فلسطين بعد مؤتمر السلام الذي عقد في خريف 2025، هي من جمع وترجمة خالد غنام

تعليق عام

2026/07/13 بقلم خالد غنام – استراليا

تبدو التقارير الأمنية متضاربة في تقديراتها المستقبلية حيث إن بعضها يعتبر أن الفلسطينيين عاجزين عن إدارة أنفسهم، لذا يكون دور مجلس السلام هو توفير قوات دولية تقوم بمهام الشرطة والأجهزة الأمنية باعتباره خيارًا بديلاً لإدارة الجيش الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية. بعد ذلك يتم تدريب الفلسطينيين بشكل تدريجي على إدارة الأجهزة الأمنية بإشراف دولي، يتم خلالها اختبار لجان التنسيق الأمني مع الإسرائيليين ودول الجوار، حتى تمتلك تلك الأجهزة الأمنية الفلسطينية المستحدثة الأهلية المجتمعية الفلسطينية، وكذلك قبول إسرائيل ودول الجوار التعاون معها. وهي ستكون الخطوة الأساسية نحو مفاوضات الوضع النهائي لحل سياسي قائم على أساس حل الدولتين بمفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

بينما ترى تقارير أخرى أن التداخل بين الفلسطينيين والإسرائيليين معقد لدرجة لا يمكن الفصل بينهما، لذا لا بد أن تبقى الإدارة الأمنية لمناطق الفلسطينيين تحت سيطرة مباشرة للجيش الإسرائيلي. تلك التقارير تطرح المخاوف الإسرائيلية من أي سلاح بيد الفلسطينيين، حتى أسلحة الأجهزة الأمنية الفلسطينية تم استخدام بعضها في قتل الإسرائيليين، ولا توجد ضوابط تحد من تسليح المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية إلا بسحب كافة الأسلحة من الفلسطينيين. كما أن تهريب الأسلحة من الأردن ازداد خلال الحرب الماضية، كما أن التصنيع المحلي للأسلحة تطور بشكل ملحوظ، وإن أي تصور لمستقبل أمن في الضفة الغربية سيقوم على استعادة السيادة الإسرائيلية الكاملة وحل الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وإيجاد صيغة سياسية للفلسطينيين تماثل حكومة أنطوان لحد في جنوب لبنان، دون الوصول للضم الكامل أو الاستقلال الكامل.

كما أن هناك تقارير تعتبر أن السلطة الفلسطينية تمتلك الأهلية لتكون شريكاً سياسياً لإسرائيل ضمن مفاوضات سياسية بإشراف دولي، ستشمل المفاوضات دراسة الاحتياجات الأمنية لكل من إسرائيل والفلسطينيين. تعتبر التقارير الرئيس

الفلسطيني شخصية معتدلة وقادرة على إبرام اتفاق منصف، إلا أن هناك العديد من المسؤولين الفلسطينيين الذين يجب استبعادهم أو تغيير نهجهم العدائي لإسرائيل. لا ترى تلك التقارير أن الإسرائيليين يبحثون عن قيادة فلسطينية تابعة لهم، بل تريدها قادرة على تحقيق معادلة أمنية حقيقية توفر احتياجات الفلسطينيين دون الإضرار بالمصالح الإسرائيلية.

في الفترة القادمة سيتم طرح أفكار جديدة لتسويقها في البرامج الانتخابية الإسرائيلية، فالأمن يعتبر من القضايا المحورية في الانتخابات الإسرائيلية، وملفات مجلس السلام يتم مناقشتها بشكل علني في الإعلام الإسرائيلي. بالمقابل لا نجد صدًى ذلك بالإعلام الفلسطيني الذي ما زال يركز على ملفات الانقسام السياسي والانتخابات وانتهاكات جيش الاحتلال، دون أن يناقش الملف الأمني والإجراءات الأمنية الفلسطينية التي يمكن تعديلها أو تحديثها لتجنب حلّها واستبدالها بقوات دولية.

الفهرس

- 8..... مستقبل قطاع غزة ما بعد الحرب: تعقيدات الترتيبات الامنية والسياسية
- 8..... خطة ترامب لغزة تتعرض مع تقلص القوة العسكرية من 20 ألف جندي إلى 20 جندياً فقط
- 10..... مجلس السلام الذي أسسه ترامب مجرد كلام فارغ، وهذا ليس مفاجئاً لأحد
- 11..... إسرائيل والواقع الجديد للمناطق العازلة
- 13..... تعزيز المستوطنة: إجراءات الحماية في بنيامين
- 14..... تحولات استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر وانعكاساتها على الأمن الأردني والإقليمي
- 21..... تواجه خطط غزة ما بعد الحرب تحديات على أرض الواقع
- صواريخ محمولة على الكتف وعشرات الآلاف من المقاتلين: السلطة الفلسطينية تستعد لهجوم من داخل يهودا والسامرة
- 23.....
- 26..... ألف يوم من الحرب: الحسابات الأمنية الإسرائيلية
- 29..... تُظهر الوثائق أن مجلس السلام التابع لترامب يخطط لمنح نفسه حصانة شاملة
- 31..... "خطة حوشن".. الجيش الإسرائيلي بين إعادة البناء وأزمة الجنود والمال
- 33..... الموجز الأمني الفلسطيني - يونيو 2026
- 36..... تحوّل في التصورات حول يهودا والسامرة: الأمن المطلق، والقرار، وتطبيق السيادة
- 40..... خطة أمنية جديدة لقطاع غزة تشمل تجنيد نحو 12 ألف شرطي فلسطيني
- 41..... إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: السكان المعرضون للخطر
- 44..... إسرائيل في عام 2026: توافق جديد حول الأمن
- 46..... التهديد الرئيسي - يهودا والسامرة والأردن: القيادة المركزية تلخص عام 2025 وتستعد لعام 2026
- 48..... الإرهاب اليهودي في يهودا والسامرة - تهديد أمني استراتيجي
- 54..... الجيش الإسرائيلي.. خطة إنشاء خطوط أمنية في لبنان وسوريا وغزة
- 55..... التهديد المتزايد من الأردن: توسيع القيادة المركزية
- 56..... ملحق رقم 1: الفصل المدني: مبادرة استراتيجية لتعزيز خفض التصعيد والأمن والاستقرار الإقليمي
- 59..... ملحق رقم 2: الانضمام لبرنامج الموساد السياحي

مستقبل قطاع غزة ما بعد الحرب: تعقيدات الترتيبات الامنية والسياسية

2026/07/12 موقع صوت عمان الالكتروني¹

تتواصل الجهود الدولية والمحلية لرسم ملامح مرحلة ما بعد الحرب في قطاع غزة في ظل تحديات ميدانية وسياسية معقدة تعيق تنفيذ الخطط النظرية الموضوعة لاعادة الاعمار وضبط الامن في القطاع المدمر.

واضاف مراقبون ان غياب الاتفاق السياسي الشامل وضمانات الامن المستدامة جعلت من خطط الادارة والاغاثة مجرد تصورات اولية تصطدم بواقع معقد يفرض نفسه على الارض وسط ترقب شعبي لما ستؤول اليه الاوضاع.

وبينت التقارير ان الامن يظل العنصر الاكثر حساسية في اي سيناريو مستقبلي حيث تصر اطراف دولية على ترتيبات دقيقة تضمن استقرار المنطقة بعيدا عن التوترات العسكرية التي انهكت القطاع خلال الاعوام الماضية.

تحديات الترتيبات الامنية والشرطية

واكد مسؤولون ان نزع السلاح لم يعد الشرط الاوحد للتقدم في المفاوضات الجارية حيث يتم العمل حاليا على انشاء قوة استقرار دولية بدعم من عدة دول للحفاظ على النظام داخل القطاع.

وكشفت مصادر مطلعة ان القواعد اللوجستية قرب المعابر الحدودية باتت على وشك الجاهزية لاستيعاب القوات المكلفة بالمهام الامنية في وقت لا تزال فيه اليات التدخل الميداني قيد الدراسة والبحث بين كافة الاطراف.

واوضح مصدر دبلوماسي ان ملف الشرطة الفلسطينية يواجه عقبات تتعلق باعداد المجندين ومعايير الاختيار حيث ترفض الجانب الاسرائيلي قوائم الاسماء الحالية مما يؤخر بدء الدورات التدريبية اللازمة لضمان امن القطاع في المرحلة المقبلة.

أزمة الاعمار والإدارة الانتقالية

واشار خبراء اقتصاديون الى ان اعادة الاعمار تتطلب مليارات الدولارات وسنوات طويلة من العمل في ظل نقص حاد في مواد البناء ومعدات ازالة الانكام التي تمنع البدء الفعلي في مشاريع البنية التحتية.

واضافت تقارير دولية ان التمويلات الموعودة لا تزال مجرد تعهدات لم يصرف اغلبها مما يضعف القدرة على تنفيذ المناطق الانسانية التجريبية التي تهدف لاستيعاب المدنيين وتوفير الخدمات الاساسية لهم في ظروف امنية.

وذكرت مصادر فلسطينية ان اللجنة الوطنية لادارة غزة تواجه صعوبات في ممارسة مهامها نظرا لتعذر دخول اعضائها للقطاع بسبب قيود مفروضة مما يعزز الحاجة الى اطار سياسي يربط المؤسسات القائمة بالشرعية الفلسطينية.

خطة ترامب لغزة تتعثر مع تقلص القوة العسكرية من 20 ألف جندي إلى 20 جندياً فقط

2026/07/10 بقلم فريق عمل صحيفة فلسطين كرونيكل²

"يتعثر العنصر الأساسي في خطة إدارة ترامب بشأن غزة بعد الإبادة الجماعية، حيث تكافح القوة الدولية المقترحة لنشر حتى 20 فرداً".

النقاط الرئيسية:

- انخفض عدد القوة الدولية المقترحة، والبالغ قوامها 20 ألف فرد، إلى 10-20 فرداً فقط في البداية.
- من المتوقع وصول الكتيبة المغربية متأخرة عن الموعد المحدد بأشهر.
- علقت إندونيسيا مشاركتها، بينما لم يتبق سوى أربع دول ملتزمة.
- لا تزال خطط إعادة الإعمار وخطط ما بعد الحرب الأوسع نطاقاً متعثرة بسبب العقوبات السياسية والأمنية.

¹ - صوت عمان : مستقبل قطاع غزة ما بعد الحرب: تعقيدات الترتيبات الامنية والسياسية

² - Trump's Gaza Plan Falts as 20,000-Troop Force Shrinks to Just 20 - Palestine Chronicle

إن حجر الزاوية في رؤية إدارة ترامب لحكم غزة بعد الإبادة الجماعية يكافح من أجل التحقق، حيث تم تقليص قوة الاستقرار الدولية المقترحة من نشر مخطط له يضم 20 ألف جندي حفظ سلام إلى قوة أولية تتكون من 10 إلى 20 فرداً فقط، وفقاً لتقرير حصري نشرته صحيفة وول ستريت جورنال.

يعكس هذا التقليص الكبير في حجم القوات تزايد العقبات السياسية والأمنية والدبلوماسية التي تواجه استراتيجية واشنطن "اليوم التالي" لغزة، والتي تصورت قوة دولية تشرف على الأمن مع منع حركة المقاومة حماس من الظهور مجدداً كقوة عسكرية.

وبحسب مسؤولين عسكريين أمريكيين ومصادر مطلعة على الخطط التي ذكرتها الصحيفة، فقد تأخر وصول أول كتيبة مغربية - التي كان من المتوقع في الأصل أن تنتشر في يونيو - ومن المتوقع الآن أن تصل خلال الأشهر المقبلة.

بدلاً من دخول غزة على الفور، سيتم أولاً تمركز القوات في مركز لوجستي تم بناؤه حديثاً بالقرب من معبر كرم أبو سالم، حيث ستخضع للتدريب قبل القيام بمهام استطلاع وأمن محدودة داخل القطاع.

كان المقترح الأصلي يدعو إلى قوة متعددة الجنسيات قوامها نحو 20 ألف فرد. إلا أن عدم الاستقرار الإقليمي، والخلافات السياسية بين الدول المحتملة للمساهمة، واستمرار التوترات العسكرية، قد قلّصت نطاق المشروع بشكل ملحوظ.

صرح دانيال شابيرو، نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق لشؤون الشرق الأوسط، للصحيفة بأن الحرب الأخيرة مع إيران لم توجّل القرارات المتعلقة بالقوة فحسب، بل أضعفت أيضاً رغبة العديد من الدول في المشاركة.

وقد علّقت إندونيسيا، التي كانت تُعتبر سابقاً من أكبر الدول المحتملة للمساهمة في المهمة، حيث كان يُناقش إرسال آلاف الجنود إليها، مشاركتها في مارس، مُعللة ذلك بتدهور الوضع الأمني الإقليمي. وأكد مسؤولون إندونيسيون أن مشاركة بلادهم لا تزال مُعلّقة.

وفقاً للتقرير، من المتوقع حالياً أن تُقدّم المغرب وألبانيا وكوسوفو وكازاخستان فقط التزامات رسمية للمهمة، التي من المُخطط أن تبدأ تدريجياً خلال الأشهر القادمة.

خطة أوسع تحت الضغط

تُبرز الصعوبات التي تواجه قوات حفظ السلام التحديات الأوسع التي تواجه استراتيجية إدارة ترامب في غزة. صُممت القوة الدولية لحفظ السلام كإحدى الركائز الأساسية لإطار ما بعد الإبادة الجماعية المدعوم من الولايات المتحدة، والذي تصور انتقالاً سياسياً تدريجياً في غزة.

بموجب الخطة، كان من المفترض أن تُنزع حماس سلاحها وتُنقل السلطة الإدارية إلى مجلس تكنوقراطي فلسطيني، وتتسحب قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتتولى القوة الدولية مسؤولية الأمن، بينما يُشرف مجلس السلام، بقيادة الولايات المتحدة، على إعادة الإعمار والتنفيذ السياسي.

في حين أعلنت حماس في وقت سابق من هذا الأسبوع أنها ستحل لجنة الطوارئ التي تُدير غزة وتُنقل الحكم المدني إلى اللجنة الوطنية المقترحة، إلا أنها لم تُقدم التزاماً بنزع سلاح جناحها العسكري، مما ترك أحد الشروط الرئيسية للخطة دون حل.

في غضون ذلك، لم تبدأ أعمال إعادة الإعمار بعد في معظم أنحاء غزة، ولم يتم تأمين سوى جزء ضئيل من مبلغ الـ 17 مليار دولار المُخصصة لإعادة الإعمار. وقد امتنع المانحون العرب الأثرياء إلى حد كبير عن تمويل المشاريع في المناطق التي لا تزال تحت السيطرة الإسرائيلية، معتبرين هذه الجهود بمثابة تعزيز للاحتلال.

ووفقاً لصحيفة وول ستريت جورنال، فإن الانتشار المغربي الأولي سيساعد في تأمين المنشأة اللوجستية قرب كرم أبو سالم، التي استقبلت مؤخراً أول شحنة من المركبات التكتيكية. ولا تزال قاعدة دعم المهمة الثانية المُخطط لها داخل غزة قيد الإنشاء. كان من المُفترض أن تدعم المنشأتان معاً حوالي 5500 من أفراد حفظ السلام خلال المراحل الأولى من الانتشار.

مجلس السلام الذي أسسه ترامب مجرد كلام فارغ، وهذا ليس مفاجئاً لأحد

2026/07/12 بقلم ديفيد ويبمان وجلين سي. ألتشولر، كاتباً رأي لموقع ذي هيل³

في يناير الماضي، وبينما كان الرئيس ترامب لا يزال يهدد بالاستيلاء على غرينلاند، أعلن تشكيل "مجلس السلام"، واصفاً إياه بأنه "أعظم وأعرق مجلس تم تشكيله على الإطلاق، في أي زمان ومكان". وقد أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المجلس كجزء من "خطة شاملة لإنهاء الصراع في غزة"، إلا أن ميثاق المجلس ينص على مهمة أوسع بكثير: ضمان "السلام في المناطق المتضررة أو المهددة بالصراع".

توقع ترامب، الذي عيّن نفسه رئيساً للمجلس مدى الحياة، أن يصبح "واحدًا من أهم الهيئات التي تم إنشاؤها على الإطلاق"، وربما يحل محل الأمم المتحدة في نهاية المطاف. وبعد خمسة أشهر، لم يُنتج المجلس سوى القليل، باستثناء ميثاق وعدد قليل من أفراد الأمن.

وتُجسّد الفجوة بين الخطاب والواقع سمّةً رئيسيةً لرئاسة ترامب. فعلى الرغم من أنه ادّعى أنه "سيحكم بشعار بسيط: 'وعود تُقطع، ووعود تُنفذ'"، إلا أن الوعد غالباً ما يكون هو الإنجاز. تنصدر هذه القضية عناوين الأخبار، وتسيطر على التغطية الإعلامية، وتصرف الانتباه عن النكسات الأخرى، وتنتج لترامب الترويج لنفسه. وبحلول الوقت الذي يتضح فيه مدى ضآلة التغيير، يكون ترامب ووسائل الإعلام ومعظم الأمريكيين قد تجاوزوا الأمر.

عقد مجلس السلام اجتماعه الأول، والوحيد حتى الآن، في فبراير في مقر "معهد دونالد جيه ترامب للسلام" الذي أعيدت تسميته. ويضم المجلس عددًا محدودًا من الدول، معظمها ذات أنظمة استبدادية. وقد امتنعت أقرب حلفاء أمريكا، بما في ذلك معظم الدول الأوروبية وكندا وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، عن المشاركة.

في ذلك الاجتماع الافتتاحي، تعهدت الدول الأعضاء بتقديم 7 مليارات دولار لإعادة إعمار غزة، ووعد ترامب بتقديم 10 مليارات دولار إضافية من التمويل الأمريكي. وحتى الآن، لم يُصرف سوى 23 مليون دولار، ولم تُمنح أي عقود رئيسية لإعادة الإعمار أو الأمن.

أعلن المجلس عن تشكيل قوة دولية لتحقيق الاستقرار قوامها 20 ألف جندي لتوفير الأمن اللازم لإعادة الإعمار. وبعد خمسة أشهر، باتت القوة تتألف من قائد وأربعة ضباط مغاربة. وقد تبدد الدعم الأولي في ظل المخاوف بشأن الحرب الأمريكية الإيرانية، وقواعد الاشتباك، والسلطة القانونية، والتمويل، فضلاً عن إصرار ترامب على عدم دخول أي قوات أمريكية إلى غزة.

لا تزال غزة قطاعاً ممزقاً. ولا يمكن البدء بإعادة الإعمار لأن حماس ترفض نزع سلاحها حتى تنسحب إسرائيل، وإسرائيل ترفض الانسحاب حتى تنسحب حماس. وتبدو رؤية الإدارة لتحويل "هذه البقعة الجميلة" إلى أبراج مكاتب براق، وصناعات تكنولوجية متقدمة، ومنتجعات سياحية على الواجهة البحرية، أكثر سخافة من أي وقت مضى.

ليس من المستغرب أن ترامب لم يُدلّ بتصريحات كثيرة حول مجلس السلام منذ إعلانه انتهاء الحرب في فبراير. وخلال جلسة استماع للجنة المخصصات بمجلس النواب، أقر وزير الخارجية ماركو روبيو بأنه "لن يستثمر أحد أمواله في غزة حتى يتم نزع سلاح حماس لأنهم يعلمون أن حرباً أخرى ستندلع".

لا شك أن حل مشاكل غزة مهمة شاقة للغاية. ولكن هذه هي النقطة الأساسية. فمن خلال تقديم مجلس السلام كحل، همّش ترامب الأمم المتحدة، وأربك الحلفاء، وخلق توقعات خاطئة، مما زاد من صعوبة العمل الذي يدعم مبادرات إعادة الإعمار الحقيقية.

ويُعد المجلس مثلاً نموذجياً لأسلوب ترامب: الإعلان عن مبادرات جديدة شاملة، غالباً خارج القنوات القائمة، والوعد بنتائج استثنائية، ثم تحويل الانتباه قبل أن يتم تقييم تلك المبادرات على أرض الواقع.

في ولايته الأولى، وعد ترامب بإلغاء قانون أوباما للرعاية الصحية واستبداله. أما مبادراته التي روج لها كثيراً تحت مسمى "أسبوع البنية التحتية"، فلم تُعرض قط، ناهيك عن تنفيذها.

خلال حملته الانتخابية عام 2023، اقترح ترامب إنشاء 10 "مدن حرة: متحررة من القوانين والضرائب" غير خاضعة للتنظيم، حيث يمكن للشركات أن تزدهر ويتمكن السكان من تحقيق "الحلم الأمريكي". بعد ثلاث سنوات، لم يتم اختيار أي موقع، ولم يُسن أي تشريع، ولم يعد ترامب يذكر الفكرة.

أعلن ترامب أنه سينتهي الحرب بين روسيا وأوكرانيا بعد 24 ساعة من أدائه اليمين الدستورية لولاية ثانية. وأشار إلى أنه سيخفض التضخم "من اليوم الأول"، و"سيستبدل بشكل كبير" ضريبة الدخل بعائدات الرسوم الجمركية.

بعد أيام من عودته إلى منصبه، أعلن ترامب عن نظام "القبة الذهبية" للدفاع الصاروخي الذي سيحمي البلاد بأكملها بحلول نهاية ولايته. وقدّر مكتب الميزانية في الكونغرس التكلفة بـ 1.2 تريليون دولار (بينما أشارت تقديرات أخرى إلى أنها أعلى بكثير)، وحذر من أن "النظام قد يتعرض للاختراق في حال وقوع هجوم واسع النطاق". على الرغم من بعض التخطيط والاستثمار، إلا أن المشروع لا يزال نظرياً في الغالب.

في فبراير 2025، أعلن ترامب أن وزارة كفاءة الحكومة التابعة لإيلون ماسك قد رصدت عشرات المليارات من الدولارات من "الهدر والاحتيايل وسوء الاستخدام". وقال إن المبلغ النهائي "قد يقارب تريليون دولار"، وأن دافعي الضرائب قد يحصلون على 20% من الوفورات. كانت تخفيضات وزارة كفاءة الحكومة في القوى العاملة الفيدرالية عميقة وفوضوية ومدمرة، وقد تتسبب في خسائر بملايين الأرواح. ومع ذلك، لم "توفر" سوى جزء ضئيل من المبلغ الذي روج له ترامب. لم يعد البيت الأبيض يذكر وزارة كفاءة الحكومة، أو أي إعفاء ضريبي.

كما اقترح ترامب برنامج تأشيرة "البطاقة الذهبية" بقيمة مليون دولار، والذي كان من الممكن أن يدرّ 5 تريليونات دولار من الرسوم. زعم وزير التجارة هوارد لوتنيك أن 250 ألف شخص قد تقدموا بطلبات للحصول على التأشيرة. وبحلول مايو، دفع 165 شخصاً رسوم المعالجة؛ ولم تُمنح سوى تأشيرة واحدة. نادراً ما يشير مسؤولو الإدارة الآن إلى الخطة.

إذن، يُمكن فهم مجلس السلام على أفضل وجه كمثال نموذجي لاستراتيجية علاقات عامة طموحة، تخدم مصالحها الذاتية، وتعتمد على الخداع والتضليل، مما يُهدر الوقت والجهد والمال، ويُهمّل المشاكل الداخلية المُلحة، ويُفوّض مصداقية أمريكا في الخارج.

فليحذر المُشتري.

كاتب المقال ديفيد ويبمانيس: الرئيس الفخري لكلية هاميلتون. غلين سي. ألتشولر، أستاذ توماس ودوروثي ليتوين الفخري للدراسات الأمريكية في جامعة كورنيل.

إسرائيل والواقع الجديد للمناطق العازلة

2026/07/10 بقلم ميروسلاف م. زافيروف موقع المجلس الأطلسي للدراسات الاستراتيجية⁴

خلاصة القول

- تبنّت إسرائيل استراتيجية المنطقة العازلة التي تُركّز على الدفاع الاستباقي، والعمق الاستراتيجي، والسيطرة العسكرية المباشرة خارج حدودها.
- في لبنان وغيرها، تربط إسرائيل انسحاب قواتها بشروط أمنية تفتقر الحكومات المجاورة إلى القدرة على تلبيتها.
- مع أن الهدف من نهج المنطقة العازلة هو تعزيز الأمن الإسرائيلي، إلا أنه يُنذر بخطر نشوب نزاعات حدودية طويلة الأمد، ويُعزّز روايات جماعات مسلحة كحزب الله.

القدس - مع انتهاء الحرب على إيران، إن لم يكن انتهائها التام، وبعد سنوات من الصراعات العنيفة ضد حليفتي إيران، حماس وحزب الله، يشهد نهج إسرائيل الأمني تحولاً جذرياً. فما بدأ كاستجابة عسكرية طارئة عقب هجمات 7 أكتوبر 2023، تحوّل تدريجياً إلى عقيدة دفاعية استباقية: توسيع خط السيطرة، وإخلاء أو تقييد المناطق الواقعة خارج حدود إسرائيل الرسمية بشكل كبير، ثم التعامل مع هذه المناطق كمناطق عازلة أمنية ضرورية. المنطق بسيط ولكنه بعيد

المدى. لم تعد إسرائيل تبدو مستعدة للاعتماد على القوات الدولية، أو اتفاقيات وقف إطلاق النار، أو الحكومات المجاورة لإبعاد الجهات المعادية عن مجتمعاتها الحدودية. بل تسعى بدلاً من ذلك إلى تعزيز وجودها الجغرافي، وحرية عملياتها المباشرة، والقدرة على تشكيل التضاريس على الجانب الآخر من الحدود قبل أن تتشكل التهديدات من جديد.

خلف فكرة المنطقة العازلة ثلاث نتائج مترابطة. أولاً، ترى إسرائيل أن الردع وحده لم يعد كافياً في ظل قدرة الجماعات المسلحة غير الحكومية على التمرکز قرب الحدود، وحفر الأنفاق، وتجميع الصواريخ والطائرات المسيّرة والقدرات المضادة للدبابات، وشن هجمات مفاجئة من مسافة قريبة. ثانياً، تفترض إسرائيل أنه لا يمكن الوثوق بالدول المجاورة الضعيفة أو المتشردمة في حفظ الأمن في هذه المناطق بفعالية، حتى وإن قبلت رسمياً التزامات وقف إطلاق النار. ثالثاً، تستنتج أن الغموض يصب في مصلحة إسرائيل: فالخط الذي يُقدّم على أنه مؤقت أو تكتيكي أو آملي يمكن أن يتحول تدريجياً إلى واقع سياسي جديد إذا ما تم تحديده وتحسينه وتسيير دوريات حوله وتطبيعها بمرور الوقت.

إعادة تشكيل جغرافية غزة

أصبحت غزة المختبر الأوضح لهذا النموذج. لم يقتصر دور ما يُسمى بـ"الخط الأصفر" على تحديد مواقع القوات الإسرائيلية بعد وقف إطلاق النار، بل قسّم القطاع إلى مناطق خاضعة للسيطرة العملية الإسرائيلية ومناطق أخرى تُركت للفلسطينيين حيث تُقيّد قدرة حماس على العمل. شرق الخط، تعاملت إسرائيل مع مساحات شاسعة كمناطق عسكرية مغلقة، فأزلت المباني والطرق والأراضي الزراعية بحجة منع حماس من العودة إلى مواقعها.

النتيجة ليست مجرد حزام دفاعي، بل إعادة تشكيل جذرية لجغرافية غزة: حيث تتجه الكثافة السكانية غرباً، ويُقيّد الوصول إلى الأراضي، وتتلاشى الحدود بين الانتشار المؤقت والسيطرة الدائمة على الأراضي.

وضع شروط لا يستطيع لبنان تلبيتها

في لبنان، يُطبّق المنطق نفسه الآن على أرضية سياسية وعسكرية مختلفة. يُطرح مطلب إسرائيل بانسحاب حزب الله من جنوب نهر الليطاني وضمّان الدولة اللبنانية لنزع السلاح كشرط أساسي للانسحاب الإسرائيلي. إلا أن النتيجة العملية هي جعل استمرار الوجود الإسرائيلي، أو على الأقل حرية تحركه، مشروطاً بأهداف تعجز بيروت بنيوياً عن تحقيقها. لا يستطيع الجيش اللبناني نزع سلاح حزب الله بالقوة دون المخاطرة بنشوب صراع أهلي، ولا تستطيع الحكومة فرض نظام آملي جديد في الجنوب بشكل موثوق طالما بقيت القوات الإسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية أو بالقرب منها. هذه الحلقة المفرغة تُعزز الحجة داخل إسرائيل للبقاء في مواقعها: فيما أن لبنان لا يستطيع تلبية الشرط الإسرائيلي، تستطيع إسرائيل الادعاء بأن الانسحاب سيعيد خلق التهديد.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مذكرة 26 يونيو الموقعة في واشنطن برعاية البيت الأبيض تشير إلى أن تقدم العلاقات الإسرائيلية اللبنانية، بما في ذلك انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من جنوب لبنان، مرهون بموافقة حزب الله على نزع سلاحه. ويعكس هذا الافتراض الوضع في غزة منذ إعلان المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل في أكتوبر 2025. أما المرحلة الثانية من الخطة، التي من المقرر أن تبدأ فيها إعادة إعمار غزة، فهي متوقفة على شرط موافقة حماس على نزع سلاحها، وهو ما رفضته.

إن إصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على نزع سلاح حزب الله بالكامل يجعل القضية اللبنانية شديدة الحساسية سياسياً. قد يكون إنشاء منطقة عازلة مبرراً في إسرائيل لحماية المجتمعات الشمالية، لكنه في لبنان يُنذر بنتائج عكسية. فإذا أُخليت القرى، وقُيّد الوصول إلى الأراضي، وأصبح الوجود العسكري الإسرائيلي مفتوحاً، فسيتمكن حزب الله من تقديم أسلحته لا كأصل إقليمي إيراني، بل كضمانة ضرورية ضد الاحتلال والمزيد من الخسائر الإقليمية. كلما بدت المنطقة الأمنية أكثر ديمومة، كلما ساعد ذلك حزب الله على إعادة بناء سرديّة المقاومة الداخلية، حتى بعد خسائره العسكرية والقيادية الأخيرة. وبدلاً من إضعاف دور حزب الله السياسي، قد يمنحه نموذج المنطقة العازلة حيوية جديدة.

إعادة تشكيل سوريا الجديدة

يبدو أن سوريا تسير على نفس النهج، وإن كان ذلك عبر آلية أكثر مرونة وأقل وضوحاً. فبعد انهيار نظام الأسد، تجاوزت إسرائيل هيكلية فك الاشتباك القديمة حول مرتفعات الجولان، واتخذت مواقع في المنطقة منزوعة السلاح، ووسعت نطاق عملياتها إلى أجزاء من جنوب سوريا. وكان المبرر المعلن، مرة أخرى، ضرورة مؤقتة: منع الجماعات المدعومة من إيران، والفصائل الجهادية، أو غيرها من القوى المعادية من استغلال الفراغ الأمني. لكن هذا النمط مألوف:

فالانتشار المؤقت يتحول إلى بنية تحتية عسكرية دائمة، وتصبح الدوريات روتينية. ومع مرور الوقت، تخلق نقاط المراقبة والطرق والخنادق والقيود المفروضة على حركة المدنيين جغرافية سيطرة جديدة.

اللافت في سوريا أن إسرائيل لا تسعى فقط إلى النأي بنفسها عن الجماعات المسلحة، بل تحاول أيضًا تشكيل البنية الأمنية المستقبلية للدولة السورية نفسها. إن مقترحات إنشاء أحزمة منزوعة السلاح، ومناطق حظر الطيران، وفرض قيود على انتشار القوات السورية، واستمرار حرية إسرائيل في العمل، تُعيد إنتاج المبدأ الأساسي نفسه الذي تجلّى في غزة ولبنان: رغبة إسرائيل في أن تخضع الحدود المجاورة لمتطلباتها الأمنية قبل أن تخضع لسيادتها المحلية. وبهذا المعنى، تُعدّ سوريا جبهة ثالثة في مسعى إسرائيلي أوسع لبناء حلقة من المناطق الخاضعة لسيطرتها حول حدودها.

تقييم المخاطر المستقبلية

تشير غزة ولبنان وسوريا مجتمعةً إلى ترسيخ عقيدة إسرائيلية متماسكة للمنطقة العازلة. تعتمد هذه العقيدة على العمق العسكري، والتغيير المادي للمناطق الحدودية، والغموض السياسي. تكمن قوتها في أنها تستجيب لصدمة أمنية إسرائيلية حقيقية بإجراءات ملموسة: المسافة، والوضوح، والسيطرة. أما خطورتها فتكمن في تحويلها الترتيبات الأمنية الطارئة إلى واقع جغرافي دائم، مما يُعمّق الصراع بدلًا من حله.

بالنسبة للبنان، يُشكّل هذا معضلة بالغة الصعوبة. فأجزاء من البلاد لا تزال ضمن النفوذ السياسي والأمني الإيراني، ولا يزال حزب الله جزءًا من هذا التحالف. لكن الحالة الفلسطينية تُظهر أن إسرائيل قادرة على السعي وراء ترتيبات أمنية إقليمية حتى في الحالات التي يكون فيها البعد الإيراني أقل وضوحًا. وبالتالي، لم تعد المنطقة العازلة مجرد أداة معادية لإيران، بل أصبحت أسلوبًا إسرائيليًا أوسع لإدارة الحدود غير المستقرة من خلال إعادة رسم الحقائق على الأرض.

ما يجعل مفهوم "الخط الأصفر" تهديدًا خطيرًا للسلام الدائم بين لبنان وإسرائيل هو أنه لا يقتصر على تيار سياسي إسرائيلي واحد. يتزايد الإجماع الوطني على أن المناطق العازلة هي الحل الأمثل للتهديدات التي تتجاوز حدود إسرائيل. وبمجرد ترسيخ هذا الإجماع، لن تبدأ المفاوضات من مسألة كيفية استعادة الخط السابق، بل من مسألة مدى استعداد إسرائيل للتخلي عن جزء من الواقع الجديد. ولذلك، فإن نموذج المناطق العازلة، إذا لم يُضبط، قد يتحول من مجرد إجراء أمني مؤقت إلى منطق أساسي لنظام إقليمي جديد.

كاتب المقال ميروسلاف م. زافيروف: يشغل منصب زميل أول غير مقيم في مبادرة سكوكروفت لأمن الشرق الأوسط التابعة لبرامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي. وهو خبير دبلوماسي وسياسي مخضرم يتمتع بخبرة تزيد عن عشرين عامًا في شؤون الشرق الأوسط وحل النزاعات والمفاوضات الدولية.

تعزيز المستوطنة: إجراءات الحماية في بنيامين

2026/07/12 بقلم أوريل غرينبلات موقع سمول وورلد⁵

في غضون عام واحد فقط، اكتملت المرحلة الرئيسية من خطة تعزيز أمن سكان الضفة الغربية. وقد تحقق ذلك بفضل التعاون بين المجلس والحكومة. وأوضح رئيس المجلس: "مسؤوليتنا هي الاستعداد المسبق وعدم انتظار لحظة الحقيقة". أعلن مجلس بنيامين اليوم (الأحد) عن إنجاز المرحلة الرئيسية من خطة الحماية للمناطق السكنية، وذلك بنشر أكثر من 120 وحدة حماية في الأحياء السكنية المتنقلة في جميع أنحاء المجلس. وتُعدّ هذه الخطوة، التي نُفذت خلال عام تقريبيًا، خطوةً هامةً نحو تعزيز أمن السكان وسدّ الثغرات الأمنية في المنطقة.

وقد تمّ الترويج لهذه المبادرة في إطار قرار حكومي مُخصّص، بقيادة رئيس مجلس بنيامين ورئيس مجلس يشع، إسرائيل غانتس، إلى جانب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إسرائيل كاتس، ووزير المالية ووزير الدفاع بتسلئيل سموتريتش. وتمّ تخصيص أكثر من 80 مليون شيكل لهذه الخطوة، التي تهدف إلى تعزيز الحماية في المناطق السكنية في جميع أنحاء البلاد، مع التركيز بشكل خاص على مستوطنة يهودا والسامرة.

وزير الدفاع كاتس: "عملية بيزك لتعزيز الحماية"

⁵ - חיזוק להתיישבות: המיגונית שהוצבו בבנימין • חדשות עולם קטן

رَحَّب وزير الدفاع الإسرائيلي كاتس بإتمام العملية، مؤكداً على سرعة تنفيذها، قائلاً: "خلال الحملة ضد إيران، أطلقنا عملية بيزك لتعزيز الحماية في جميع أنحاء دولة إسرائيل من الشمال إلى الجنوب، وفي جميع أنحاء الضفة الغربية. وتحت قيادتي وقيادة وزارة الدفاع، نعمل بوتيرة غير مسبقة لتقليص الثغرات الأمنية القائمة منذ سنوات، ولتوفير الحماية حيث تشتد الحاجة إليها."

وأضاف الوزير كاتس: "إن إنجاز تركيب أكثر من 120 جهاز حماية في الأحياء السكنية المتنقلة في بنيامين يُعد إنجازاً هاماً يُعزّز أمن السكان ويُنقذ الأرواح. وأودّ أن أشكر صديقي الإسرائيلي غانتس وجميع الشركاء الذين يعملون ليل نهار لإنجاز هذه الخطوة المهمة."

الوزير سموتريتش: "ثورة استيطانية، لا إخلاء"

أوضح وزير المالية والدفاع، بتسلئيل سموتريتش، أن هذه الخطوة جزء من رؤية شاملة لتعزيز الاستيطان: "يُعدّ استكمال مشروع الحماية الشامل في بنيامين جزءاً لا يتجزأ من الثورة الاستيطانية التي نقودها على أرض الواقع في السنوات الأخيرة. في مواجهة حكومة أيزنكوت التي تعتزم إخلاء المستوطنات والتراجع والإضرار بالنشاط الاستيطاني، فإننا بنينا جداراً دفاعياً من العمل والسيادة والتنمية".

وصرح سموتريتش قائلاً: "لسنا نتراجع أو نخلي للمستوطنات، بل بنينا ونربط ونحصّن. سنواصل سياسة ترسيخ وتعزيز الاستيطان في يهودا والسامرة، ليس بالقول فحسب، بل بالفعل، بميزانيات ضخمة وتغيير الواقع على الأرض من أجل أمن ومستقبل مواطني إسرائيل."

لخص رئيس مجلس بنيامين، إسرائيل غانتس، هذه الخطوة وشكر الشركاء قائلاً: "الحماية تنقذ الأرواح. ينص القانون على أن مسؤولية الحماية تقع على عاتق السكان، لكننا نؤمن بأنه حيثما توجد ثغرات، يجب على الدولة التدخل. هذا إنجاز هام، لكننا لن نتوقف عند هذا الحد؛ سنواصل العمل مع الحكومة حتى يحصل جميع سكان بنيامين على الاستجابة الأمنية المناسبة". وأضاف غانتس شكره الشخصي: "أود أن أشكر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع الإسرائيلي كاتس، ووزير المالية ووزير الدفاع بتسلئيل سموتريتش، والقائد العام للقيادة المركزية آفي بالوت، وقيادة الجبهة الداخلية، ووزارة الدفاع، وأعضاء مجلس بنيامين، وقيادات المستوطنات على شراكتهم والتزامهم وعملهم المشترك من أجل أمن سكان بنيامين والضفة الغربية".

تحولات استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر وانعكاساتها على الأمن الأردني والإقليمي

2026/07/12 بقلم مراد القاضي - معهد السياسة والناس⁶

تقدير بشأن التحول في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي وانعكاساته على الأردن والإقليم:

- تقدر هذه الورقة أن إسرائيل دخلت، بعد 7 أكتوبر 2023، في مرحلة جديدة تعيد صياغة مفهومها الأمني، لا بوصفه مراجعة عسكرية محدودة، وإنما باعتباره تحولاً في العلاقة بين الأمن والجغرافيا والسياسة. فقد أظهر الهجوم حدود التصور الإسرائيلي الذي اعتمد طويلاً على الردع، والإنذار المبكر، والحسم السريع، والتفوق الاستخباراتي والتكنولوجي. ويتمثل الأثر الأعمق في تآكل الافتراض الذي حكم السلوك الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين، وهو إمكانية إدارة التهديدات المحيطة دون الحاجة إلى تفكيكها تفكيكاً جذرياً.
- تستند هذه الورقة إلى نقاشات وجلسات حوارية عقدها معهد السياسة والمجتمع مع خبراء في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي.
- تعتمد الورقة منهجية لتقدير الموقف تجمع بين قراءة المسار التاريخي للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، وتحليل أثر 7 أكتوبر على مفهومي الردع والاحتواء، واستشراف السيناريوهات السياسية المرتبطة بطبيعة الحكومة الإسرائيلية المقبلة بعد الانتخابات المتوقعة في أكتوبر 2026.
- تخلص الورقة إلى أن إسرائيل تتجه إلى إعادة ترتيب عقيدتها الأمنية نحو نهج أكثر هجومية، يقوم على المنع الاستباقي، والدفاع الحدودي المتقدم، وفرض مناطق أمنية عازلة، وتوسيع حرية العمل العسكري خارج حدودها

6 - تحولات استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر وانعكاساتها على الأمن الأردني والإقليمي - معهد السياسة والمجتمع

- المباشرة. ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة بالنسبة إلى الأردن، لأن الضفة الغربية، وغور الأردن، والقدس تمثل نقاط التماس الأكثر حساسية بين الأمن القومي الإسرائيلي والأمن القومي الأردني.
- تكتسب الانتخابات الإسرائيلية المقبلة أهمية مضاعفة لأنها ستكون أول انتخابات عامة بعد هجوم 7 أكتوبر وما تلاه من حرب متعددة الجبهات. ومن ثم، فإن الحكومة المنبثقة عنها لن تتعامل مع ملف الأمن القومي بوصفه نقاشاً سياسياً عاماً فقط، بل بوصفه التزاماً مؤسسياً مكتوباً، في ضوء قانون يلزم بإعداد استراتيجية للأمن القومي.
 - لن تبقى الاستراتيجية المتوقعة، كما كان الحال سابقاً، إطاراً غير مدون يتشكل من تراكم قرارات الحكومات وتقديرات المؤسسة الأمنية ووثائق الجيش، حيث ستأخذ صيغة رسمية تقرها الحكومة، وتحدد من خلالها المصالح السياسية والأمنية، وأولويات التهديد، واتجاهات استخدام القوة، وعلاقة المستوى السياسي بالمؤسسة العسكرية.
 - لا يتمثل التهديد الأكبر على الأردن في مواجهة عسكرية تقليدية مباشرة، وإنما في تهديدات مركبة ديموغرافية وحدودية وسياسية واقتصادية، ترتبط بمستقبل الضفة الغربية، وغور الأردن، والقدس، واحتمالات الضم، والتوسع الاستيطاني، والوصاية على المقدسات، وتراجع فرص التسوية السياسية.
 - يتسع التهديد الاقتصادي مع تصاعد توظيف ملفات التعاون الوظيفي في العلاقة الأردنية الإسرائيلية، وفي مقدماتها ملف المياه. فعدم تجديد الاتفاق الخاص بالكميات الإضافية من المياه بأسعار مخفضة يحول المياه من ملف تعاون فني إلى أداة ضغط سياسي، خاصة في ظل محدودية الموارد المائية الأردنية وحاجة الأردن إلى تسريع بدائله الوطنية. (Jordan Times, 2026; Times of Israel, 2026)
 - تتوقع الورقة أن يكون سيناريو اليمين المتطرف هو الأعلى خطراً على الأردن، لأنه يدمج بين الأمن والمشروع الأيديولوجي في الضفة الغربية والقدس. غير أن الخطر لا يقتصر على هذا السيناريو؛ فحكومة يمين تقليدي أو حكومة وسط أمني بقيادة شخصيات مثل غادي أيزنكوت قد تواصل المنع الاستباقي والدفاع الحدودي المتقدم بصيغة أكثر مؤسسية وقبولاً خارجياً.
 - تقدر الورقة أن الأردن بحاجة إلى مقاربة استباقية لا تكتفي برد الفعل، تقوم على رصد مبكر للبرامج الحزبية الإسرائيلية، ومتابعة صياغة استراتيجية الأمن القومي المقبلة، وتثبيت خطوط حمراء بشأن التهجير والضم والقدس والمياه، وبناء تنسيق أردني - مصري - خليجي - فلسطيني تجاه الضفة وغزة والقدس.

التحول الأمني وموقع الحكومة الإسرائيلية القادمة

تعتمد هذه الورقة منهجية تحليلية تجمع بين تتبع المسار التاريخي للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، وتحليل المتغيرات السياسية بعد 7 أكتوبر، وبناء سيناريوهات مرتبطة بطبيعة الحكومة الإسرائيلية المقبلة. ويتمثل العامل الثابت في وجود عقيدة أمنية إسرائيلية متجذرة، حتى في ظل غياب وثيقة رسمية شاملة لفترات طويلة. أما المتغيرات المؤثرة فتتمثل في صدمة 7 أكتوبر، وشكل الحكومة المقبلة، واتجاهاتها الأيديولوجية، ومدى قدرتها على تحويل التصورات الأمنية المتداولة إلى استراتيجية رسمية مكتوبة.

تزداد أهمية هذا العامل بعد إقرار قانون يلزم كل حكومة إسرائيلية جديدة بإعداد استراتيجية للأمن القومي خلال فترة محددة من تشكيلها. وبذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية القادمة، بعد الانتخابات المتوقعة في أكتوبر 2026، وهي أول انتخابات عامة تلي هجوم 7 أكتوبر وما أعقبه من حرب متعددة الجبهات، لن تتعامل مع ملف الأمن القومي بوصفه نقاشاً سياسياً عاماً فحسب، بل بوصفه التزاماً مؤسسياً مكتوباً. ومن ثم، فإن الاستراتيجية المتوقعة لن تبقى، كما كان الحال سابقاً، إطاراً غير مدون يتشكل من تراكم قرارات الحكومات وتقديرات المؤسسة الأمنية ووثائق الجيش، ستأخذ صيغة رسمية تقرها الحكومة، وتحدد من خلالها المصالح السياسية والأمنية، وأولويات التهديد، وأنماط استخدام القوة، وعلاقة المستوى السياسي بالمؤسسة العسكرية. وقد أقر الكنيست قانون استراتيجية الأمن القومي في قراءته النهائية عام 2025، بينما تشير قراءات إسرائيلية إلى أن الحكومة الجديدة ستكون مطالبة بإعداد استراتيجية مكتوبة خلال 150 يوماً من تشكيلها (Knesset, 2025; Arad, 2026).

ملاحظات التحول الأمني بعد 7 أكتوبر

تاريخياً، استندت العقيدة الأمنية الإسرائيلية إلى ثلاثية الردع، والإنذار المبكر، والحسم السريع، مع إضافة الدفاع لاحقاً بفعل تطور تهديدات الصواريخ وتحول الجبهة الداخلية إلى ساحة مكشوفة. إلا أن التطبيق العملي لهذه العقيدة، خصوصاً في غزة ولبنان، اتجه نحو إدارة الصراع عبر جولات محدودة من التصعيد، بما يهدف إلى استعادة الردع

من دون إحداث تغيير جوهري في بنية التهديد. وقد عكست هذه السياسة قناعة إسرائيلية بأن حماس وحزب الله يمكن ضبطهما عبر قواعد اشتباك متكررة، وأن التفوق الاستخباراتي والتكنولوجي يمنح إسرائيل قدرة كافية على رصد التصعيد ومنعه قبل تحوله إلى خطر استراتيجي. (Bar, 2024)

جاء هجوم 7 أكتوبر ليهز هذه القناعة من جذورها. فلم تعد الإشكالية، في القراءة الإسرائيلية الجديدة، محصورة في خطأ تقدير استخباراتي، حيث باتت تعكس تراجع مفهوم الاحتواء ذاته. لذلك انتقل مركز الاهتمام من سؤال كيفية ردع الخصم إلى سؤال أشد عمقاً: كيف يمكن منع الخصم من بناء قدرة تتيح له تهديد إسرائيل مستقبلاً؟ وبهذا المعنى، تتقدم عقيدة "المنع الاستباقي" على سياسة الردع التقليدية. فهي لا تنتظر اكتمال الخطر للتعامل معه، وإنما تسعى إلى تفكيك مصادره في مراحل مبكرة، عبر الضربات الوقائية، وإنشاء المناطق العازلة، وتعزيز السيطرة الأمنية، ونزع السلاح في المجالات القريبة من الحدود. وتتوافق هذه القراءة مع تصاعد النقاش الإسرائيلي حول الحاجة إلى تصور أمني جديد بعد إخفاقات 7 أكتوبر، ومع الانتقال من حماية خط الحدود إلى إبعاد التهديد عن هذا الخط (INSS, 2025)

الأردن في قلب المعادلة: الغور والضفة والقدس والمياه كمجالات تهديد مركبة

يمثل التحول في العقيدة الأمنية الإسرائيلية تهديداً مباشراً للأردن، بالنظر إلى موقع الضفة الغربية وغور الأردن في التصور الأمني الإسرائيلي. فمنذ عام 1967، نظرت إسرائيل إلى الغور باعتباره عمقاً دفاعياً وحداً أمنياً شرقياً، أي مساحة فاصلة تمنحها قدرة أكبر على التحكم في المجال الجغرافي المحيط بها ومنع أي اقتراب غير مرغوب فيه من الشرق. غير أن مرحلة ما بعد 7 أكتوبر تضيف إلى هذا التصور وظيفة أخرى، إذ لم تعد السيطرة على الحيز الجغرافي مجرد إجراء دفاعي، بل غدت وسيلة لإنتاج واقع سياسي دائم، يقوم على إعادة تشكيل المجال وتثبيت الوقائع على الأرض لفترات طويلة. كما تتعامل القراءات الحديثة مع الأغوار والمرتفعات الشرقية للضفة الغربية بوصفها جزءاً من الحماية الاستراتيجية لإسرائيل في مواجهة تهديدات محتملة من الشرق، لا باعتبارها ملقاً فلسطينياً قابلاً للتسوية فقط. ومن ثم، فإن انتقال هذا الموقع من كونه منطقة حدودية إلى كونه عنصراً ثابتاً في التفكير الأمني الإسرائيلي يرفع مستوى القلق الأردني، لأن أي تغيير في وظيفة الغور ينعكس مباشرة على الأمن الوطني الأردني وعلى طبيعة البيئة المحيطة به (Institute for Palestine Studies, 2025).

يظهر التهديد الديموغرافي بوصفه أحد أخطر أبعاد هذه المعادلة. فتعميق السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتوسيع الاستيطان، وتكثيف العنف الاستيطاني، وتقييد الحركة، وإضعاف الاقتصاد الفلسطيني، كلها عوامل قد تدفع الفلسطينيين نحو خيارات قسرية أو اضطرابية. كما أن تراكم هذه السياسات لا يعمل في لحظة واحدة، ولكن يتقدم تدريجياً عبر إضعاف شروط البقاء اليومي، وتقليص فرص العمل، وتفكيك الاتصال الجغرافي بين المدن والقرى، وإحكام الرقابة على الموارد والتنقل. ولا يعني ذلك بالضرورة سيناريو تهجير جماعي مباشر وفوري، لكنه يفتح المجال أمام تهجير بطيء أو ضغط ديموغرافي متراكم، بما يضع الأردن أمام احتمالات شديدة الحساسية على مستوى الأمن الوطني، والهوية السياسية، والتوازن الاجتماعي. ومن هنا، فإن أي سياسة إسرائيلية تؤدي إلى إفراغ مناطق في الضفة، أو دفع السكان إلى البحث عن مخارج خارجية، تمثل تهديداً مباشراً للمصلحة الأردنية، حتى إن لم تُطرح رسمياً بصيغة "التهجير". ويزداد هذا الخطر حين تقترن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية بخطاب سياسي يتسامح مع فكرة "الحسم" الديموغرافي، لأن ذلك يجعل الحركة السكانية جزءاً من الصراع، لا نتيجة جانبية له فقط.

أما التهديد السياسي، فيتصل بتقويض حل الدولتين وترسيخ واقع يضع الأردن أمام معادلة فلسطينية مغلقة غرب النهر. فكلما اتجهت إسرائيل إلى تثبيت السيطرة الأمنية في الغور والضفة، تراجعت إمكانية قيام كيان فلسطيني قابل للحياة، سواء من حيث الاتصال الجغرافي أو من حيث السيطرة على الحدود والموارد أو من حيث القدرة على بناء مؤسسات سيادية. ويعني ذلك أن الأردن سيجد نفسه أمام فراغ سياسي فلسطيني طويل الأمد، تتداخل فيه هشاشة السلطة الفلسطينية، وتنامي سطوة المستوطنين، وصعود النزعة الدينية القومية داخل إسرائيل. وفي هذه الحالة، لا يعود الخطر مقتصرًا على مصير الضفة، حيث يمتد إلى دور الأردن الإقليمي، وموقعه في معادلة التسوية، وقدرته على الدفاع عن تصور سياسي قائم على الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أن إضعاف هذا التصور يعيد الضغط على الأردن بوصفه طرفاً عربياً مركزياً يواجه تبعات غياب الأفق السياسي، سواء في علاقاته مع القوى الدولية أو في داخله السياسي والاجتماعي، حيث يصبح السؤال الفلسطيني أكثر حضوراً في الحسابات الأردنية اليومية.

وترتبط القدس والوصاية الهاشمية بمستوى آخر من التهديد. فصعود التيارات الدينية القومية داخل إسرائيل، وتزايد المطالب بتغيير الوضع القائم في الحرم القدسي، يضعان الأردن أمام اختبار سياسي وديني شديد الحساسية.

فالوصاية الهاشمية ليست ملفاً رمزياً فقط، إنما هي ركيزة من ركائز الشرعية الدبلوماسية الأردنية في القضية الفلسطينية، وعنوان مهم من عناوين الحضور الأردني في القدس وفي الوعي العربي والإسلامي. ومن ثم، فإن أي مساس بالوضع القائم في القدس، أو فرض وقائع جديدة داخل الحرم، أو توظيف الملف الديني في الصراع الداخلي الإسرائيلي، سيضغط على الأردن داخلياً وخارجياً، ويزيد من صعوبة إدارة العلاقة مع إسرائيل ضمن سقف معاهدة السلام. كما أن أي تغيير محدود في الإجراءات أو الرموز داخل القدس قد يكتسب دلالة سياسية واسعة، لأن المكانة الدينية للمدينة تجعل أي تعديل في وضعها قابلاً للتحويل إلى أزمة إقليمية أوسع، وهو ما يضع صانع القرار الأردني أمام ضرورة الموازنة بين حماية الثوابت الوطنية وتجنب الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة.

ويتصل البعد الحدودي بغور الأردن ومعابر الحركة بين الأردن والضفة الغربية. فإذا تحولت السيطرة الإسرائيلية في الغور إلى جزء ثابت في استراتيجية الأمن القومي، فإن الحدود الأردنية الفلسطينية ستصبح محكومة بترتيبات أمنية إسرائيلية أكثر صلابة. وهذا قد ينعكس على حركة الأفراد والبضائع، وعلى معبر الكرامة/اللنبي، وعلى قدرة الأردن على إدارة العلاقة اليومية مع الضفة الغربية. ويظهر الخطر هنا لا في تغيير قانوني لمعاهدة السلام، وإنما في تبدل تدريجي للبيئة الأمنية والاقتصادية على الحدود، بما يجعل الأردن أكثر عرضة لقرارات إسرائيلية أحادية في لحظات التصعيد. كما أن تشديد القيود على المعابر قد يؤثر في الاقتصاد المحلي في المناطق الحدودية، وفي الروابط الاجتماعية والعائلية بين الضفتين، وفي قدرة الأردن على الحفاظ على دور عملي في دعم الفلسطينيين عبر القوات المدنية والإنسانية. ومن ثم، فإن الحدود في هذا السياق لا تمثل خطأ جغرافياً فقط، لكن مجالاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً تتقاطع فيه مصالح متعددة، ويصبح اضطرابه عاملاً مباشراً في زيادة الضغط على الأردن.

يمثل البعد المائي أحد العناصر المباشرة في معادلة الأمن القومي الأردني، بالنظر إلى أن الأردن يعد من أفقر دول المنطقة مائياً، وأن أي تغيير في أنماط السيطرة الإسرائيلية على غور الأردن أو في إدارة الموارد المشتركة ينعكس مباشرة على قدرة الدولة الأردنية على تلبية احتياجات السكان والزراعة والخدمات. فالتحكم بالمناطق الشرقية من الضفة الغربية والغور لا يقتصر على الاعتبارات العسكرية والأمنية، بل يمتد إلى الأحواض المائية، ومصادر التغذية الجوفية، والأراضي الزراعية، ومجاري المياه القريبة من الحدود الأردنية.

ومع تداخل السياسات الأمنية الإسرائيلية مع التحكم بالموارد الطبيعية، يتحول الماء إلى جزء من ميزان القوة الإقليمي، وليس مجرد ملف فني أو خدمي. وعليه، فإن أي توسع في السيطرة الإسرائيلية قد يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأردن في ملف المياه، سواء من خلال تقليص فرص الوصول إلى الموارد المشتركة، أو عبر ربطها بترتيبات سياسية وأمنية أكثر تعقيداً. وتزداد خطورة هذا العامل في ظل التغيرات المناخية وارتفاع الطلب الداخلي على المياه، بما يجعله مؤثراً في قدرة الأردن على الصمود الاجتماعي والاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد.

ويضيف ملف المياه بعداً اقتصادياً وسيادياً إلى هذا التهديد، خصوصاً بعد إعلان إسرائيل عدم تجديد الاتفاق الخاص بتزويد الأردن بكميات إضافية من المياه بأسعار مخفضة. فهذا التطور يوضح أن ملفات التعاون الوظيفي بين الجانبين لم تعد منفصلة عن التوتر السياسي. ورغم أن معاهدة السلام تنص على تزويد الأردن بكميات أساسية من المياه، فإن الاتفاق الإضافي كان ذا أهمية خاصة للأردن في ظل الشح المائي الحاد. لذلك، فإن عدم تجديده يطرح إشكالية كمية المياه ويكشف أيضاً عن قابلية ملفات المياه والطاقة والاعتماد الاقتصادي للتحويل إلى أدوات ضغط في العلاقة الثنائية. (Jordan Times, 2026; Times of Israel, 2026)

ومن منظور صانع القرار الأردني، يتجاوز ملف المياه قيمته الفنية والتنمية، إذ يشير إلى أن أي تصعيد سياسي مع إسرائيل في ملفات الضفة الغربية أو القدس أو غزة قد يمتد إلى ملفات اقتصادية وحيوية تمس الأمن الداخلي الأردني. ومن ثم، فإن تقليل الاعتماد على ترتيبات قابلة للتسييس يصبح ضرورة أمنية، وليس خياراً تنموياً فقط. وفي هذا السياق، تندرج مشاريع مثل الناقل الوطني، وتنويع مصادر الطاقة، وتحسين كفاءة إدارة المياه، وتوسيع الشراكات الإقليمية والدولية غير المرتبطة بإسرائيل، ضمن أولويات الأمن القومي الأردني.

الخريطة السياسية الإسرائيلية: أي حكومة ستكتب الاستراتيجية القادمة؟

حكومة يمين متطرف: الأمن كأداة لمشروع أيديولوجي

تتباين درجة التهديد بحسب طبيعة الحكومة الإسرائيلية المقبلة. فإذا تشكلت حكومة يمين متطرف، فإن الخطر على الأردن يرتفع إلى مستوى بالغ، لأن الاعتبارات الأمنية ستندمج مع مشروع أيديولوجي يقوم على الضم، وتوسيع الاستيطان، وإضعاف السلطة الفلسطينية، وإعادة تعريف الضفة الغربية بوصفها مجال سيادة يهودية. في هذا

السيناريو، لا تكون المناطق العازلة مجرد تدبير عسكري، وتصبح جزءاً من مشروع سياسي ممتد. وقد أظهرت تطورات ما بعد الحرب أن الضفة الغربية شهدت توسعاً في الاقتحامات، وتصاعداً في عنف المستوطنين، وتضييقاً على حرية الحركة والاقتصاد، وهو ما يعزز المخاوف الأردنية من تحول الضغط الأمني إلى بيئة طاردة للفلسطينيين. (Mada al-Carmel, 2024)

الليكود واليمين التقليدي: استمرار السيطرة الأمنية بأدوات أكثر انضباطاً

أما حكومة يمين تقليدي بقيادة الليكود، فستكون أقل اندفاعاً في الخطاب، لكنها ستواصل على الأرجح سياسة السيطرة الأمنية الدائمة. فالدروس التي استخلصتها إسرائيل من 7 أكتوبر تدفع نحو إنشاء أحزمة أمنية في غزة وجنوب لبنان وسوريا، مع تثبيت خاص لمكانة غور الأردن في التصور الدفاعي. وقد أظهر استطلاع منشور في إسرائيل هيوم تأييداً إسرائيليّاً واسعاً لفكرة المناطق العازلة والحضور الأمني الدائم في مجالات التهديد المحيطة بإسرائيل، كما أشار الاستطلاع إلى ضعف الثقة بالقوات الدولية بوصفها بديلاً عن الوجود الأمني الإسرائيلي (Israel Hayom, 2026).

يشّار وأيزنكوت: مؤسسة التحول الأمني بلغة وسطية

ومن جهة أخرى، يمثل حزب يشّار، بقيادة غادي أيزنكوت، حالة مختلفة داخل المشهد الإسرائيلي. فلا يندرج الحزب ضمن اليسار، ولا يتبنى خطاب اليمين الديني، وإنما يعبر عن تيار أمني مؤسسي يسعى إلى استعادة الثقة بالدولة والجيش بعد 7 أكتوبر، وإلى إعادة بناء القرار الأمني على أسس مهنية. وتكمن أهمية هذا التيار في أنه قد يمنح التحول الأمني الإسرائيلي صيغة أكثر قبولاً داخلياً وخارجياً. فحكومة تضم شخصيات مثل أيزنكوت قد تخفف من لغة الضم والتوسع، لكنها قد تجعل المنع الاستباقي والدفاع الحدودي المتقدم سياسة أكثر تنظيماً وشرعية، ولا سيما أمام الولايات المتحدة وأوروبا. ومن منظور أردني، لا يقل هذا السيناريو أهمية عن سيناريو اليمين؛ لأن الخطر ينتقل من الاندفاع الأيديولوجي إلى التثبيت المؤسسي للاستراتيجية الأمنية الجديدة. وقد أشارت تقارير حديثة إلى أن أيزنكوت يطرح نفسه ضمن معسكر وسطي يركز على ترميم الدولة بعد الحرب، واستعادة الثقة بالمؤسسات، والتحقيق في إخفاقات 7 أكتوبر. (Reuters, 2026a)

المعارضة الوسطية: تراجع الضم العلني لا يعني التراجع عن العقيدة الجديدة

أما حكومة معارضة أوسع تضم قوى وسطية مثل لايبند، بينيت، فقد تخفض احتمالات الضم العلني، لكنها لن تعيد إسرائيل إلى مرحلة ما قبل 7 أكتوبر. فالإجماع الإسرائيلي بعد الهجوم يتجه نحو رفض سياسة الاحتواء القديمة، ولا سيما تجاه غزة ولبنان. وقد عبّرت كتابات إسرائيلية عن أن إسرائيل كانت ستواصل سياسة احتواء حماس لو أحبط هجوم 7 أكتوبر، لأن الافتراض السائد كان أن الحركة مردوعة وأن مصالحها الحكومية والاقتصادية تمنعها من المبادرة الكبرى. ويجعل انهيار هذا الافتراض أي حكومة قادمة، حتى ذات الطابع الوسطي، مضطرة إلى تقديم إجابات أمنية أكثر تشدداً لجمهورها. (Michael & Wertman, 2025)

اليسار ووسط اليسار: هامش سياسي أوسع ضمن قيود أمنية صلبة

ويبقى سيناريو حكومة يسار أو وسط يسار الأقل تهديداً سياسياً، لكنه لا يلغي التحول الأمني. فقد تعيد هذه الحكومة الاعتبار إلى التنسيق مع الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، وتحد من احتمالات الضم الرسمي، وتفتح نافذة لترتيبات سياسية أو إقليمية. غير أن البيئة الاجتماعية والسياسية داخل إسرائيل بعد 7 أكتوبر تجعل أي حكومة مقيدة بمطلب الأمن المسبق، وبضرورة إظهار القدرة على منع تراكم التهديدات. لذلك سيكون الفارق في الأدوات واللغة، وفي مدى التنسيق مع الخارج، لا في أصل التوجه نحو دفاع أكثر تقدماً ومنع أكثر صرامة.

الارتدادات الإقليمية: من الحدود المصرية إلى الخليج العربي

وتطال التداعيات الإقليمية مصر ولبنان وسوريا والخليج العربي. وبالنسبة إلى مصر، يتمحور الخطر حول غزة ومحور فيلادلفيا وسيناريوهات التهجير نحو سيناء. وأي حضور أمني إسرائيلي طويل الأمد في غزة سيعيد إنتاج التوتر حول معاهدة السلام والتنسيق الحدودي. وفي لبنان، يتجه الجنوب إلى أن يكون ساحة اختبار لفكرة الحزام الأمني بصيغة جديدة، ولا سيما في ظل السعي الإسرائيلي إلى منع حزب الله من إعادة بناء قدراته قرب الحدود. وفي سوريا، ستستمر الضربات الإسرائيلية ضد التموضع الإيراني ونقل السلاح، مع احتمال توسيع الرقابة الأمنية على الجنوب السوري. وتشير تقارير دولية حديثة إلى أن إسرائيل تتجه إلى استراتيجية طويلة الأمد تقوم على

مناطق عازلة في غزة وسوريا ولبنان، وهو ما يعكس انتقالاً من الرد على الهجمات إلى إبعاد مصادر التهديد عن الحدود. (Reuters, 2026b)

أما الخليج العربي، فيواجه تهديداً مختلفاً يرتبط بالمرمرات البحرية، وإيران، والحوثيين، وأمن الطاقة. فكلما توسعت إسرائيل في سياسة الضربات الاستباقية، زادت احتمالات انزلاق الخليج إلى تداعيات لا يتحكم بمسارها، ولا سيما في البحر الأحمر وباب المندب ومضيق هرمز. ويزداد هذا الخطر في حال تحولت المواجهة مع إيران أو حلفائها إلى مسار مفتوح، لأن دول الخليج ستجد نفسها بين متطلبات الردع الإقليمي، وحماية التجارة والطاقة، وتجنب الانخراط في مواجهة لا تملك السيطرة في مواجهتها.

ما ينبغي على صانع القرار الأردني مراقبته خلال الأشهر المقبلة

بالنسبة إلى صانع القرار الأردني، لا يكفي التعامل مع التحول الإسرائيلي بوصفه اتجاهًا عامًا أو تغييرًا مرحليًا مرتبطًا بسياق سياسي محدد. بل ينبغي متابعة مؤشرات دقيقة ومترابطة، يمكن من خلالها قياس مسار التحول في الاستراتيجية المقبلة، وتقدير مدى انعكاسه على الأردن، سواء على مستوى الأمن الحدودي أو على مستوى الترتيبات السياسية والإقليمية الأوسع:

- متابعة برامج الأحزاب الإسرائيلية قبل انتخابات أكتوبر 2026، ولا سيما ما يتعلق بالضفة الغربية، وغور الأردن، والقدس، وغزة، والمناطق العازلة، والاستراتيجية المكتوبة للأمن القومي، مع رصد الخطاب الانتخابي للأحزاب اليمينية والدينية بشأن الضم، والسيادة على الضفة، والحرم القدسي، ووضع السلطة الفلسطينية، لأن هذه المفردات لا تعكس فقط مواقف دعائية، بل تكشف أيضًا عن اتجاهات سياسية قد تتحول لاحقًا إلى سياسات حكومية فعلية.
- مراقبة أي تسريبات أو مسودات أولية تتعلق باستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلية المقبلة، ولا سيما البنود المرتبطة بالحدود الشرقية، والمناطق العازلة، والمنع الاستباقي، وحرية العمل العسكري، مع الانتباه إلى الصياغات القانونية والأمنية التي قد تشير إلى انتقال هذه المفاهيم من مستوى التقدير العسكري إلى مستوى التوجيه الرسمي المعتمد.
- متابعة القرارات الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان، ومصادرة الأراضي، وبناء الطرق الالتفافية، وتسليح المستوطنين في الضفة الغربية، لأن هذه الإجراءات تمثل أدوات عملية لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية على الأرض، وتؤثر بصورة مباشرة في إمكانات أي تسوية مستقبلية وفي طبيعة الاتصال الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية.
- مراقبة مستوى العنف الاستيطاني في مناطق الأغوار، وشمال الضفة، ومحيط القدس، ومدى تحوله إلى سياسة ضغط منظمة على الوجود الفلسطيني، لأن ارتفاع هذا العنف أو تزايد انتظامه قد يدل على انتقاله من أفعال فردية متفرقة إلى أداة أكثر اتساقًا في إدارة الصراع.
- متابعة الوضع المالي والأمني للسلطة الفلسطينية، لأن انهيارها أو إضعافها الشديد سيجعل الأردن الطرف الأكثر تضررًا من الفراغ السياسي والأمني غرب النهر، وسيزيد من أعباء التنسيق الأمني والإنساني، فضلًا عن احتمال انتقال أزمات الميدان إلى الحدود الأردنية بشكل مباشر أو غير مباشر.
- رصد أي تغيير في ترتيبات معبر الكرامة/اللنبي، سواء على مستوى حركة الأفراد أو البضائع أو المساعدات، بوصفه مؤشرًا مبكرًا على تبدل البيئة الأمنية الأردنية الفلسطينية، وعلى احتمال استخدام المعبر كأداة ضغط سياسية أو أمنية في أوقات التوتر.
- مراقبة المواقف الإسرائيلية تجاه الوصاية الهاشمية والوضع القائم في الحرم القدسي، خاصة خلال المواسم الدينية والتصعيدات الداخلية الإسرائيلية، لأن أي تغيير في هذا الملف لن يبقى ضمن نطاق رمزي أو ديني فحسب، بل قد يمتد إلى علاقة الأردن الإقليمية ومكانته السياسية في القدس.
- متابعة ملف المياه مع إسرائيل، والتمييز بين الالتزام الأساسي في معاهدة السلام وأي ترتيبات إضافية قابلة للتجديد أو التعليق السياسي، مع تحليل مدى ارتباط هذا الملف بالتوترات الإقليمية وبالرسائل السياسية المتبادلة بين الطرفين.
- تسريع تقييم أثر عدم تجديد اتفاق المياه الإضافية في الأمن المائي الأردني، وفي كلفة البدائل، وفي الجدول الزمني للناقل الوطني، لأن التأخر في هذا التقييم قد يحد من قدرة الدولة على إعداد بدائل واقعية في الوقت المناسب، ويزيد من كلفة الاستجابة المستقبلية.

- مراقبة الخطاب الأمريكي والأوروبي تجاه الضم والتهجير والقدس، لأن وضوح الموقف الغربي أو غموضه سيؤثر في هامش الحركة الإسرائيلي، وقد يحدد أيضاً درجة الجراءة التي ستعتمدها الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ سياساتها على الأرض.
- رصد أي تحول في الموقف الخليجي تجاه التعاون الأمني أو الاقتصادي مع إسرائيل، لأن الانقسام العربي يضعف قدرة الأردن على تثبيت خطوط حمراء جماعية، ويجعل الضغط السياسي أكثر تركّزاً على الأطراف التي ما تزال تتمسك بموقف أكثر تحفظاً.

التقدير النهائي: التهديد يتجاوز شكل الحكومة الإسرائيلية القادمة إلى بنية العقيدة الأمنية الإسرائيلية ورؤيتها

يخلص هذا التقدير إلى أن 7 أكتوبر لم يبتكر عقيدة إسرائيلية جديدة من العدم، بل دفع أكثر مكونات العقيدة السابقة ميلاً إلى الهجوم إلى صدارة المشهد، مثل الحسم، والمنع، والأزمة الأمنية، والدفاع المتقدم، والضربات بعيدة المدى. وفي هذا السياق، لا يبدو التغير مجرد رد فعل عابر على حدث أمني كبير، إنما أقرب إلى إعادة ترتيب داخلية في سلم الأولويات الأمنية، بحيث أصبحت مفاهيم السيطرة والوقاية المسبقة أكثر حضوراً في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. وبالنسبة إلى الأردن، فإن التحدي الأساس هو منع تحويل الضفة الغربية وغور الأردن إلى عنصر ثابت في استراتيجية أمن قومي إسرائيلية مكتوبة ورسمية، بما قد يؤدي إلى إغلاق الأفق السياسي الفلسطيني وفرض ضغوط مباشرة على الأمن الوطني الأردني، سواء عبر الحدود أو عبر البيئة السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية.

وتكمن خطورة الوثيقة المتوقعة في أنها قد تنقل مفاهيم المنع الاستباقي، والمناطق العازلة، والسيطرة الأمنية من مستوى التطبيق الظرفي إلى مستوى المبادئ المعتمدة في سياسة الدولة. كما أن هذا التحول قد يمنح الممارسات الميدانية غطاءً نظرياً ورسمياً أوسع، ويجعلها أكثر استمرارية وأقل خضوعاً للتبدل الحكومي السريع. كما تشير السيناريوهات المختلفة إلى أن التهديد لا يرتبط فقط بصعود اليمين المتطرف، رغم خطورته العالية، بل يمتد أيضاً إلى سيناريوهات الوسط الأمني أو حكومة المعارضة، لأن التحول بعد 7 أكتوبر أصبح جزءاً من إجماع أمني إسرائيلي أوسع ورؤية وطنية، الأمر الذي يعني أن مصدر القلق الأردني لا يكمن في هوية الحزب الحاكم وحدها، لكن في اتجاه البنية الفكرية والأمنية التي قد تتجاوز تبدل الحكومات وتستمر معها.

ما الذي يترتب على الأردن والدول المهتدة؟

يترتب على الأردن أن يتحرك استباقياً عبر مسارات متوازية، لأن انتظار تطور الأحداث بعد وقوعها لم يعد كافياً في بيئة إقليمية تتغير بسرعة، وفي ظل مؤشرات على انتقال السياسة الإسرائيلية من ردود الفعل الظرفية إلى تصور أكثر ثباتاً وطويل المدى:

- إنشاء وحدة رصد استراتيجية متخصصة لمتابعة النصوص الحزبية والعسكرية الإسرائيلية بالعبرية والإنجليزية، مع تحليل ما يرد فيها من مؤشرات تتعلق بالضم، والتهجير، والمناطق العازلة، وإعادة ترتيب المجال الأمني على الحدود.
- تثبيت خطوط حمراء واضحة مع واشنطن وبروكسل ضد التهجير والضم وتغيير الوضع القائم في القدس، مع تحويل هذه الخطوط من مواقف عامة إلى رسائل سياسية متكررة ومحددة، تشرح أثر أي تغيير على استقرار الأردن والمنطقة.
- بناء موقف أردني-مصري-خليجي-فلسطيني مشترك تجاه غزة والضفة والقدس، بحيث لا يبقى كل طرف في مواجهة منفردة مع السياسة الإسرائيلية، وبحيث يجري التعامل مع هذه الملفات باعتبارها مترابطة وليست قضايا منفصلة.
- تعزيز الجاهزية الحدودية والإنسانية من دون قبول أي سيناريو تهجيري، عبر تطوير الخطط الأمنية واللوجستية، ورفع القدرة على الاستجابة السريعة، مع التأكيد السياسي الدائم على رفض تحويل الأردن إلى بديل جغرافي أو ديموغرافي.
- تقليص الاعتماد الاقتصادي والمائي والطاقي على ترتيبات قابلة للتسييس، لأن استمرار الاعتماد غير المتوازن يجعل أدوات التعاون عرضة للضغط في أوقات التوتر، ويضعف هامش القرار الوطني.
- تسريع بدائل الأمن المائي، وفي مقدمتها الناقل الوطني، وتحويل ملف المياه من إدارة للموارد إلى قضية أمن قومي، لأن الأمن المائي لم يعد شأناً تقنياً فقط، بل أصبح مرتبطاً مباشرة بالاستقرار الداخلي والقدرة على الصمود في المدى الطويل.

- تكثيف الحضور القانوني والدبلوماسي الأردني لتأكيد أن أمن الأردن ليس ملحقًا بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل شرط أساسي لاستقرار الإقليم، وأن أي مساس بهذا الأمن سينتج عنه آثار تتجاوز الحدود المباشرة للدولة.
- بناء قناة تنسيق منتظمة مع السلطة الفلسطينية ومصر ودول الخليج لمتابعة مؤشرات الضم والتهجير والتصعيد في القدس، بحيث تكون هناك متابعة سياسية وأمنية ودبلوماسية مستمرة، لا مجرد اتصالات عند الأزمات.
- إعداد تقديرات دورية لصانع القرار الأردني بشأن مسار الاستراتيجية الإسرائيلية المكتوبة، وربطها بتداعيات مباشرة على الأمن الداخلي والحدود والمياه والاقتصاد، حتى يصبح القرار الأردني مبنياً على قراءة مبكرة للتغيرات لا على رد الفعل المتأخر.
- أما الدول العربية المهددة، فهي بحاجة إلى مقارنة وقائية مشتركة تقوم على تنسيق الإنذار المبكر، ورفض الأحزمة الأمنية الدائمة والضم، وحماية الممرات البحرية، وربط أي تعاون أمني أو سياسي مع إسرائيل بالتزامات واضحة تمنع تحويل العقيدة الأمنية الجديدة إلى مشروع لإعادة تشكيل الإقليم بالقوة. كما أن هذه المقاربة تتطلب درجة أعلى من التوافق العربي على تعريف الأخطار، وعلى تحديد ما يمكن قبوله وما يجب رفضه بشكل صريح، لأن غياب هذا التوافق يترك كل دولة في موقع أضعف أمام الضغوط الثنائية.

خاتمة

تكشف التحولات الجارية في التفكير الأمني الإسرائيلي بعد 7 أكتوبر أن المنطقة لا تواجه مجرد مرحلة تصعيد عسكري عابر، وإنما احتمال انتقال إسرائيل إلى استراتيجية أمن قومي مكتوبة تنقل ممارسات كانت تُدار سابقاً بقرارات ظرفية إلى مستوى المبادئ الرسمية للدولة. هذا التحول يمنح ملفات مثل المنع الاستباقي، والمناطق العازلة، والدفاع الحدودي المتقدم، والسيطرة الأمنية، وزناً أكبر في صناعة القرار الإسرائيلي القادم، ويجعل من الضروري قراءة هذه المؤشرات بوصفها جزءاً من بنية سياسية وأمنية جديدة، لا مجرد ردود فعل مؤقتة.

بالنسبة إلى الأردن، تتمثل خطورة هذه المرحلة في تداخل الجغرافيا بالأمن والسياسة. فالضفة الغربية، وغور الأردن، والقدس، والمياه، لم تعد ملفات منفصلة، تجاوزت ذلك وأصبحت حلقات مترابطة في معادلة أمنية واحدة. أي تغيير إسرائيلي في الضفة ينعكس على الأردن سياسياً وديموغرافياً، ويؤثر في حسابات الاستقرار الداخلي والحدود. وأي مساس بالقدس يضغط على الوصاية الهاشمية، ويضع الأردن أمام تحديات تتعلق بالدور والمكانة والشرعية التاريخية. وأي توظيف للمياه أو المعابر أو الاقتصاد في العلاقة الثنائية يحول أدوات التعاون إلى أدوات ضغط، ويزيد من حساسية القرار الأردني في الملفات اليومية والاستراتيجية معاً.

لذلك، فإن الاستجابة الأردنية المطلوبة لا يمكن أن تقتصر على إدارة الأزمات عند وقوعها. المطلوب هو انتقال واضح نحو سياسة استباقية ترصد التحول الإسرائيلي قبل أن يتحول إلى وثيقة رسمية، وتبني خطوطاً حمراء مبكرة، وتوسع التنسيق العربي، وتقلل الاعتماد على الترتيبات القابلة للتسييس. كما أن هذه الاستجابة يجب أن تجمع بين الأدوات السياسية والقانونية والاقتصادية والأمنية، لأن طبيعة التهديد نفسها لم تعد أحادية الجانب، وإنما امتدت إلى أكثر من ساحة في وقت واحد. فالأمن الأردني في المرحلة المقبلة لن يتأثر فقط بما تفعله إسرائيل عسكرياً، أيضاً بما ستكتبه رسمياً في استراتيجيتها القادمة، وبكيفية ترجمة تلك الاستراتيجية في الضفة والقدس والغور والمياه والحدود، وبمدى قدرة الأردن والدول العربية على بناء موقف يمنع تحويل هذه النصوص إلى واقع دائم.

تواجه خطط غزة ما بعد الحرب تحديات على أرض الواقع

2026 /07/12 موقع ديفينس بوست⁷

على الرغم من استمرار خطر تجدد القتال في غزة، فقد أمضت الجهات المعنية شهوراً في التحضير لمرحلة ما بعد الحرب.

بدأت خطط الحوكمة والأمن والإغاثة الإنسانية تتبلور، لكنها لا تزال نظرية إلى حد كبير في ظل غياب اتفاق سياسي، وضمانات أمنية موثوقة، وتمويل مستدام.

⁷ - <https://thedefensepost.com/2026/07/12/gaza-post-war-palestine>

فيما يلي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه الجهات الفاعلة المحلية والدولية في سعيها لإعادة بناء القطاع المدمر الذي يقطنه أكثر من مليوني فلسطيني.

المخاوف الأمنية

لا يزال الأمن حجر الزاوية في جميع سيناريوهات ما بعد الحرب قيد النقاش. تصر إسرائيل على ضرورة نزع حماس سلاحها قبل إحراز أي تقدم، بينما ترفض الحركة الإسلامية الفلسطينية تسليم أسلحتها قبل انسحاب القوات الإسرائيلية وتشكيل سلطة حكم فلسطينية. مع ذلك، صرح مسؤول من مجلس السلام، الذي أنشأه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للمساعدة في التحضير لمرحلة ما بعد الحرب في غزة، لوكالة فرانس برس، بأن نزع سلاح حماس لم يعد شرطاً أساسياً لتنفيذ الخطط على أرض الواقع. قال: "تتمحور جميع الخطط حول أسوأ السيناريوهات"، في إشارة إلى مشروع تجريبي لإنشاء "منطقة إنسانية" في رفح، جنوب البلاد. وأضاف: "لم نحصل على شيء في المفاوضات، لكننا نمضي قدماً على أي حال."

من بين المقترحات إنشاء قوة دولية لتحقيق الاستقرار، مهمتها المساعدة في الحفاظ على النظام في غزة. ووفقاً للمصدر نفسه، فإن أربع دول - المغرب وكوسوفو وألبانيا وكازاخستان - "منخرطة بجدية" في هذه المبادرة.

قال مسؤول إن قاعدة لوجستية على الجانب الإسرائيلي من معبر كرم أبو سالم "أوشكت على الاكتمال"، وستكون قادرة على استضافة دفعة أولية قوامها نحو 500 جندي قبل أي انتشار في غزة. وأضاف المسؤول أن الاستعدادات جارية أيضاً لإنشاء قوة شرطة فلسطينية، حيث تم استلام نحو 20 ألف طلب بالفعل. لكن عدداً من الدبلوماسيين ومصادر أمنية، في مقابلات مع وكالة فرانس برس، وصفوا العملية بأنها لا تزال متعثرة.

وفقاً لأحد المصادر الدبلوماسية، لم يبدأ التدريب بعد، وقد رفضت إسرائيل قائمة المجندين الحالية بعد عملية التدقيق، بحجة أن قوة مقترحة قوامها 5000 شرطي ستكون كبيرة جداً بالنسبة لغزة. على الرغم من وقف إطلاق النار الساري منذ أكتوبر 2025، إلا أن العنف اليومي يسيطر على القطاع، حيث تستمر الغارات الإسرائيلية التي تستهدف ما يصفه الجيش بانتهاكات الهدنة من قبل مسلحين من حماس وفصائل فلسطينية أخرى.

إعادة إعمار محدودة

لا تزال الاحتياجات الإنسانية لغزة هائلة. تُقدّر الأمم المتحدة أن إعادة الإعمار ستستغرق سنوات وتتطلب عشرات المليارات من الدولارات، نظراً للنقص الحاد في مواد البناء ومعدات إزالة الأنقاض. على الرغم من التعهدات الكبيرة من الجهات المانحة، لم يتم صرف معظم التمويل المتوقع حتى الآن، وفقاً لمجلس السلام.

قال مسؤول في المجلس: "نعمل بمبلغ يُلبّي احتياجاتنا حالياً"، مضيقاً أنه في حال إنشاء عدة مناطق إنسانية، "فسنحتاج بالطبع إلى المزيد من التمويل". كما أوضح المسؤول في وقت سابق من هذا الأسبوع أن المجلس يُخطط حالياً لإنشاء منطقة إنسانية تجريبية في رفح، ستستوعب عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين تم التحقق من أهليتهم.

غياب المؤسسات الإدارية

أعلنت حماس مؤخراً عزمها تسليم المسؤوليات الإدارية إلى اللجنة الوطنية لإدارة غزة، وهي هيئة أنشأها مجلس السلام وتضم نخبة من التكنولوجيا الفلسطينيين، وتُناط بها مهمة الإشراف على الإدارة اليومية خلال المرحلة الانتقالية. لكن اللجنة الوطنية لإدارة غزة لم تتمكن حتى الآن من دخول غزة، إذ أفادت مصادر فلسطينية ودبلوماسية عديدة بأن إسرائيل منعتها من الدخول. بالنسبة لإسرائيل، لا يُعد تفكيك الجهاز الإداري لحماس كافياً لتحقيق مطلبها القديم بنزع سلاحها. كما لا يزال دور السلطة الفلسطينية المستقبلي غير محسوم.

تتخذ السلطة الفلسطينية من رام الله في الضفة الغربية المحتلة - وهي منطقة فلسطينية منفصلة عن قطاع غزة - مقراً لها، وهي لا تزال الجهة الفلسطينية المعترف بها رسمياً من قبل المجتمع الدولي. أما اللجنة الوطنية لإدارة غزة هيئة مؤقتة فهي تُنفذ الخدمات الأساسية في جميع أنحاء القطاع، ويتوقع المسؤولون الأوروبيون أن تعمل بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. لكن العديد من المراقبين يحذرون من أن النتيجة قد تكون إدارة مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة ولكنها تفتقر إلى السلطة على قوات الأمن أو المعابر الحدودية - مما يجعلها تعتمد على داعيها الدوليين مع بقائها عرضة لحماس إذا احتفظت الجماعة بكل أو جزء من ترسانتها العسكرية.

صواريخ محمولة على الكتف وعشرات الآلاف من المقاتلين: السلطة الفلسطينية تستعد لهجوم من داخل يهودا والسامرة
2026/107/13 بقلم إسرائيل شمائي - موقع مكور ريشون⁸

بدلاً من قوة شرطة مدنية كما تم الاتفاق عليه في أوسلو، أنشأت السلطة الفلسطينية، تحت أنظار إسرائيل مباشرة، جيشاً قوامه 70 ألف جندي مسلحين بأسلحة ثقيلة ومدربين تدريباً عسكرياً في باكستان: دراسة جديدة تكشف عن سيناريو مروع في يهودا والسامرة.

في مجزرة فرحة التوراة، اقتحم نحو 5500 إرهابي إسرائيل، ولا داعي للمبالغة في وصف الفظائع التي ارتكبوها. فقد نُفذت أكبر مجزرة بحق اليهود منذ المحرقة على يد آلاف الإرهابيين، الذين تسللت غالبيتهم العظمى عبر ثغرات في السياج الذي يبلغ طوله حوالي 59 كيلومتراً. وفي الوقت نفسه، برز تهديد أكبر في الضفة الغربية، تمثل في وجود عدد أكبر من المسلحين، ومدنيين إسرائيليين داخل المنطقة، وسياج أطول بكثير يفصل عشرات الآلاف من المسلحين المدربين عن القاعدة الضيقة للدولة: جيش السلطة الفلسطينية.

وتستعرض دراسة نشرها الأسبوع الماضي مركز القدس للشؤون الخارجية والأمنية (بإدارة المحامي موريس هيرش) أعداد ضباط الشرطة، والتدريب الاستثنائي، وكميات الأسلحة، وتطرح السؤال الملح: هل ثمة خطر حقيقي لتكرار سيناريو مجزرة فرحة التوراة في الضفة الغربية؟

الأرقام لا تكذب: هكذا انتهكت السلطة الفلسطينية اتفاقيات أوسلو

وفقاً لاتفاقية أوسلو الثانية، تُعرّف وظائف شرطة السلطة الفلسطينية بأنها مهام شرطية تقليدية: حماية الجمهور، ومنع الجريمة والإرهاب، والحفاظ على النظام العام، وما إلى ذلك.

فيما يتعلق بالمعدات والأسلحة، نصّ الاتفاق على أنه في الضفة الغربية، يمكن تزويد قوات الشرطة بـ 4000 بندقية، و 4000 مسدس، وما يصل إلى 120 رشاشاً، وما يصل إلى 15 مركبة لاستخدامها في أعمال الشغب. أما فيما يخص مدينة الخليل، فقد أُضيف بند إلى الملحق ينص على أنه بعد انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي، يحق للسلطة الفلسطينية إنشاء مراكز شرطة في المدينة، يعمل بها قوة تصل إلى 400 شرطي، ومجهزة بـ 20 مركبة و 200 مسدس. كما نصّ الاتفاق على أن زيادة كمية الأسلحة لن تتم إلا بموافقة الأطراف المعنية.

وتضيف الدراسة أنه تم تعريف "الأسلحة" بأنها تشمل الأسلحة والذخيرة و"المتفجرات"، على الرغم من أن الاتفاقية لم تنشر على الإطلاق إلى إمكانية امتلاك "المتفجرات"، وبالتالي لم تضع أي حدود لنطاقها المسموح به.

لكن الاتفاقيات شيء، والواقع شيء آخر

بحسب الدراسة، الواقع بعيد كل البعد عن الاتفاقيات. فبدلاً من 4000 بندقية في الضفة الغربية، تمتلك القوات حالياً عشرات الآلاف من الأسلحة والمركبات المدرعة والمعدات العسكرية الثقيلة (بما في ذلك قاذفات الصواريخ والقذائف المحمولة على الكتف، والتي تم توثيقها)، والمخصصة للقتال في المناطق المبنية وضد جيش نظامي، وليس لمهام حفظ الأمن المدني.

أما بالنسبة لقوة القوات، فقد تحول ما عُرِف في اتفاقيات أوسلو بأنه "قوة حفظ أمن" محدودة (30 ألف رجل كحد أقصى) إلى جيش يبلغ قوامه حالياً حوالي 70 ألف مسلح، أي ما يقارب ضعف عدد المقاتلين الذين قُتِلَ عددهم لدى حماس في بداية حرب السيف الحديدي. يمثل هذا انحرافاً بنسبة 133% تقريباً عن ترتيب القوة الأصلي ككل، بينما حتى بالنظر إلى يهودا والسامرة فقط، فإن هذا يصل إلى أكثر من 50000 رجل مسلح، أي أكثر من أربعة أضعاف الحد الأدنى المحدد للقوة وهو 12000 فقط.

بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ معدل الجريمة المُبلَّغ عنه في السلطة الفلسطينية (باستثناء قطاع غزة والمناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في القدس الشرقية) 1336 جريمة لكل 100 ألف نسمة عام 2024. ويُعتبر هذا المعدل منخفضاً نسبياً وفقاً للمعايير الدولية، ما يُشير إلى أن المجتمع الفلسطيني لا يعاني من معدلات جريمة غير طبيعية تُبرر إنشاء قوة مسلحة كبيرة لأغراض حفظ الأمن.

8 - [تيلي كتف وعשרות אלפי לוחמים: הרש"פ מתכננת למתקפה מתוך יהודה ושומרון](#)

بدأ التضخم في حجم "الشرطة الفلسطينية" فور تطبيق اتفاقية غزة-أريحا عام 1994. حتى قبل التأسيس الكامل للسلطة الفلسطينية، كان قوام القوة 18 ألف عنصر، مع أن الاتفاقية في ذلك الوقت حددته بـ 9 آلاف عنصر فقط.

بحسب تقرير صادر عن معهد البحوث الفلسطيني "باسيا"، على الرغم من أن حجم قوة الشرطة كان محدوداً بموجب اتفاقيات أوسلو إلى 30 ألفاً - 12 ألفاً في يهودا والسامرة و18 ألفاً في قطاع غزة - إلا أنه في وقت مبكر من عام 1997، وبعد تنفيذ المراحل الإضافية لاتفاقية أوسلو الثانية - نقل المدن العربية الكبيرة المتبقية في يهودا والسامرة إلى المسؤولية الفلسطينية والتأسيس الكامل للسلطة الفلسطينية - كان لدى السلطة الفلسطينية حوالي 32 ألف ضابط شرطة.

بحسب منظمة PASSIA، بلغ عدد موظفي الشرطة في السلطة الفلسطينية 65,829 موظفاً عام 2018. ووفقاً لتقرير صادر عن معهد أمان الفلسطيني، كانت الأرقام أعلى من ذلك، حيث بلغ عدد قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية 67,772 موظفاً عام 2017.

وزعم تقرير صادر عن منظمة DCAF أن حجم قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بلغ حوالي 34,000 موظفاً، وهو أدنى مستوى له منذ عقدين. إلا أن مركز القدس للشؤون الخارجية والأمنية يرى أن هذا الادعاء لا يتوافق مع الواقع.

ويشير المركز إلى أنه إذا انخفض عدد قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بهذه النسبة المرتفعة، المقدرة بنحو 25%، فإن ذلك سينعكس أيضاً على انخفاض النفقات التي تدفعها السلطة الفلسطينية لهذه القوات. ومع ذلك، ووفقاً لتقارير تنفيذ الميزانية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية، انخفض مبلغ الرواتب التي تتلقاها قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية من 3.15 مليار شيكل جديد في عام 2017 إلى 3.08 مليار في عام 2025، وهو تغيير ضئيل.

بشكل عام، يثير فحص إنفاق السلطة الفلسطينية على الأمن تساؤلات إضافية حول الغرض العملي لقوات الأمن. فبحسب منظمة PASSIA، بلغ إنفاق السلطة الفلسطينية في عام 2012 ما يزيد عن 35% من ميزانيتها الإجمالية، وهو معدل فلكي، حتى مع الأخذ في الاعتبار أنها، مقارنةً بالدول الأخرى، غير ملزمة بتخصيص نفقات معينة، لا سيما الميزانية العسكرية. ومنذ ذلك الحين، انخفض هذا الرقم، سواءً من حيث القيمة المطلقة أو كجزء من الميزانية الإجمالية، ليصل في عام 2020 إلى حوالي 3.6 مليار شيكل إسرائيلي، أي ما يعادل 22% تقريباً.

وبمقارنة الإنفاق على القوات المسؤولة عن حفظ النظام العام والأمن مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تظهر فجوات كبيرة. ففي الفترة 2018-2019، بلغ الإنفاق الإسرائيلي على هذا الشأن 4.7% من ميزانيته، بينما بلغ المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 4.9%، وفي الاتحاد الأوروبي 5.1%، وفي الولايات المتحدة 1.4%.

تعتبر نسبة 22% مرتفعة من حيث النسبة المئوية حتى بالمقارنة مع ميزانية الدفاع الإسرائيلية لعام 2026 - أي على الرغم من الزيادة الكبيرة خلال سنوات الحرب - والتي تبلغ 143 مليار شيكل، أي 20.4% من إجمالي الميزانية (699 مليار شيكل).

المهمة الباكستانية

مع كامل الاحترام للبيانات المعروضة حتى الآن، فإن الدليل القاطع، أو في حالتنا الدليل القاطع، فيما يتعلق بطبيعة قوات الأمن في السلطة الفلسطينية، هو التدريب. قبل نحو عامين، كشفت صحيفة "الصوت اليهودي" أن العديد من ضباط قوات الأمن الفلسطينية خضعوا لتدريب عسكري، عملياً، في الأكاديمية العسكرية الباكستانية.

شمل التدريب استخدام المدرعات والمدفعية، بما في ذلك التدريب على إطلاق الصواريخ المحمولة على الكتف، وإلقاء القنابل العنقودية، وإطلاق الرشاشات الثقيلة، والقنص، والقفز بالمظلات، والزحف، وغير ذلك - وهو تدريب لا يُفترض أن تخضع له قوات الشرطة النظامية. في الماضي، وُجهت مزاعم بأن بعض القوات تدربت على اختطاف الجنود.

تشير الدراسة إلى أن السلطة الفلسطينية نفسها لا تخفي حقيقة أنها أنشأت، عملياً، قوة عسكرية. بل إنها تتباهى بذلك على شاشات التلفزيون وفي منشورات أخرى، وتُبرز عمل "الجيش الفلسطيني".

أبو مازن - القائد الأكثر اعتدالاً

من أولى الأمور التي يتعلمها جندي الجيش الإسرائيلي تقييم المخاطر العملياتية في الميدان بناءً على ثلاثة معايير: الوسائل، والنية، والقدرة. لقد أظهرنا أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية تمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ مجزرة جماعية بحق الإسرائيليين، ولكن ماذا عن المعيارين الآخرين؟

إن حقيقة تغلغل الجيش الإسرائيلي في جميع أنحاء الضفة الغربية، مقارنةً بالوضع في غزة خلال عيد المظال 5774، ستجعل من الصعب بطبيعة الحال تنفيذ هجوم إرهابي جماعي مُخطط له. من جهة أخرى، تُستمد القدرة إلى حد كبير من الوسائل. فالقوة المسلحة الحالية أكبر مما كانت عليه في غزة، ولها حدود أطول (مما يسمح بانتشار أوسع وثغرات أمنية أكثر)، وإجراءات أمنية أضعف بكثير مقارنةً بالقطاع، بالإضافة إلى عناصر أخرى مثيرة للقلق فيما يتعلق بمسألة القدرة.

سأبدأ مناقشة مسألة النوايا بعبارتين قد تُثيران حفيظة البعض منكم، لكن لا بد من قول الحقيقة: حماس هي الشر المطلق، والسلطة الفلسطينية ككل، مهما بلغت من سوء، ليست حماس، بل إن أجهزتها الأمنية تتعاون مع إسرائيل وتُساعد جيشها، بشكل مباشر وغير مباشر. ولكن بصرف النظر عن حقيقة أن أصواتاً من داخلها ستظهر فوراً تُؤيد حماس وتسعى لإعادة مجزرة فرحة التوراة في الضفة الغربية، فإن شرعية السلطة الفلسطينية ودعمها الشعبي في الشارع الفلسطيني في أدنى مستوياتهما على الإطلاق.

أبو مازن هو الزعيم الأكثر اعتدالاً في الساحة الفلسطينية. مع ذلك، دعونا نتذكر أن رئيس حركة فتح والسلطة الفلسطينية يبلغ من العمر 90 عامًا، وهوية المرشحين لخلافته لا تُبشر بالكثير من التفاؤل.

من أبرز الأسماء في القائمة اسم القيادي البارز في حركة فتح، مروان البرغوثي. فيعد مجزرة فرحة التوراة، دعا البرغوثي الفلسطينيين في الضفة الغربية عموماً، وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية خصوصاً، إلى شنّ انتفاضة في الضفة الغربية. وقال: "يا شعبنا الفلسطيني العظيم، يا أهل الضفة الغربية... لا تكونوا مجرد شهود، بل كونوا جنوداً فاعلين في المعركة الحاسمة". ويحلم البرغوثي، بحسب تقرير وكالة إنتر برس سيرفس، بتوحيد حماس وفتح. وأضاف: "لننجعل ذكرى الانتفاضة الأولى - 8 ديسمبر - بدايةً لتصعيد الكفاح ضد العدو الإسرائيلي. كونوا في طليعة المواجهة ضد العدوان الإسرائيلي الذي يسفك دماء الفلسطينيين في كل مدينة وقرية، بأسلحتكم وتدريبكم. لا عذر لأحد في عدم المشاركة في معركة التحرير".

...دعا جمال جويل، وهو مسؤول كبير آخر في حركة فتح، قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية إلى اغتنام هذه الفرصة لشن هجوم على إسرائيل، قائلاً: "نأمل أن يحدث شيء مماثل لما حدث في حصار غزة... بإذن الله، سنرى مشاهد مماثلة في الضفة الغربية".

ويمكن العثور على عبارات مماثلة تدعم مجزرة فرحة التوراة في تصريحات العديد من كبار مسؤولي فتح، بمن فيهم محمد دحلان، المرشح لخلافة أبو مازن، وعباس زكي، ومؤيد شعبان، وغيرهم. ووفقاً لدراسة أجرتها صحيفة "جويش كرونيكل"، قام نحو 30 دبلوماسياً في السلطة الفلسطينية بتمجيد المجزرة على مواقع التواصل الاجتماعي، وشجعوا على قتل الإسرائيليين.

كان المشهد في الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية مماثلاً. فبحسب استطلاع رأي أجراه الدكتور خليل الشقاقي، الخبير الفلسطيني البارز في استطلاعات الرأي، بعد المجزرة بفترة وجيزة، أجاب 82% بأن قرار حماس شن الهجوم كان "مبرراً وجديراً بالثناء". وفي استطلاعات أخرى أجراها الشقاقي منذ ذلك الحين، تراجع التأييد للمجزرة بين عرب الضفة الغربية، ولكنه لا يزال مرتفعاً. فعلى سبيل المثال، في استطلاع أجري في يونيو 2024، تمسك 71% من الفلسطينيين بموقفهم.

كتب نداف شرقاي في كتابه "من النهر إلى البحر" (سيلا منير، 2026): "رأى كثير من الفلسطينيين في الضفة الغربية المجزرة دليلاً على واقعية حلم العودة وإمكانية تحقيقه... واتضح أن حماس تمثل غالبية الشعب الفلسطيني في مواقفه وأفعالها، بمن فيهم أعضاء فتح ومن لا ينتمون إلى أي تنظيم". وتتفق هذه البيانات وغيرها مع استنتاجه.

يُمكن إيجاد مؤشر ملموس أكثر على الحالة النفسية للعديد من المقاتلين في قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في تورطهم في أعمال إرهابية وعمليات ضد جنود الجيش الإسرائيلي.

تُنفذ كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، الحزب الحاكم في السلطة الفلسطينية، هجمات ضد الإسرائيليين بشكل روتيني. ليس هذا فحسب، بل إن بعض أفراد جهاز الأمن التابع للسلطة الفلسطينية يشاركون أحياناً في أعمال

إرهابية بأنفسهم. نشرت صحيفة "جيش فويس" إحصائية تُفيد بمقتل 50 عنصرًا من جهاز الأمن التابع للسلطة الفلسطينية في اشتباكات مسلحة مع الجيش الإسرائيلي بين عامي 2021 و2023، وقدرت أن ما لا يقل عن 300 عنصر شاركوا في مثل هذه الاشتباكات.

على سبيل المثال، كشفت حركة "ريغافيم" أن أحد أفراد جهاز الأمن، أحمد علاونة، الذي تلقى تدريبًا في باكستان، شارك بنفسه في العديد من الهجمات، وقُضي عليه على يد قوات الجيش الإسرائيلي خلال عملية لمكافحة الإرهاب في جنين في سبتمبر 2022.

جيش السلطة الفلسطينية

قبل أسابيع، أفاد موقع القدس التابع لحماس، أنه في ضوء المناقشات الدائرة حول مستقبل غزة ودور السلطة الفلسطينية فيه، طالبت إسرائيل والولايات المتحدة السلطة الفلسطينية بإجراء تغييرات هيكلية في قواتها الأمنية، بما في ذلك حل القوات الخاصة، التي تلقت، بحسب الموقع الإخباري الفلسطيني، تدريباً عسكرياً رفيع المستوى، وهي مُسلحة "بمستوى أعلى مما نصّت عليه اتفاقيات أوسلو".

ووفقاً للتقرير، تُعدّ هذه محاولة لتفكيك "قوات الأمن الوطني" التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تضم تسع كتائب منتشرة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى وحدة مكافحة الإرهاب 101. وأفادت مصادر في السلطة الفلسطينية لموقع القدس أن عدد أفراد الأمن الوطني لا يتجاوز 8000 فرد، تلقوا تدريبهم في أريحا والأردن.

ويذكر التقرير نفسه: "تعمل قوات الأمن الوطني الفلسطينية تحت السلطة المباشرة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي يشغل منصب القائد الأعلى للمؤسسة الأمنية الفلسطينية. وبموجب القانون الفلسطيني، تُصنف هذه القوات كمنظمة عسكرية نظامية مسؤولة عن حفظ الأمن، ودعم الأجهزة الأمنية الأخرى، والحفاظ على النظام العام، وتأمين مداخل المدن الواقعة في المنطقة (أ) بالضفة الغربية المحتلة".

كان يحيى السنوار، زعيم حركة حماس، يأمل أن يمتد هجوم حماس إلى الضفة الغربية ووصولاً إلى الخط الأخضر، لكن آماله تبددت. فبينما امتنع العرب الإسرائيليون تماماً عن التعاون مع خطة توحيد الساحات التي وضعها، برزت صورة أكثر تعقيداً في الضفة الغربية، تأثرت بشكل رئيسي بتزايد نشاط الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك)، ولولاهما لكان الوضع مجهولاً.

بعد أن فقدت السلطة الفلسطينية معظم نفوذها وبقيت تفتقر إلى الشرعية الشعبية، ومع تقدم أبو مازن في السن، يتزايد الخوف من انتكاسة في الضفة الغربية. إن كميات الأسلحة، والتدريب، والتورط القائم في الإرهاب والعمليات ضد جنود الجيش الإسرائيلي، إلى جانب تصريحات القادة، والضرر الهائل الذي قد يلحق بالضفة الغربية جراء مثل هذا الهجوم، كلها أمور تدعو للقلق.

ألف يوم من الحرب: الحسابات الأمنية الإسرائيلية

2026/07/07 بقلم دان أربيل لموقع ستيبتيوي⁹

في الثاني من يوليو 2026، أحيت إسرائيل ذكرى مرور ألف يوم على هجوم حماس في السابع من أكتوبر 2023، وهي فترة مؤلمة ومفصلية بالنسبة لأمن إسرائيل ونظرتها الاستراتيجية. وبينما أقيمت مراسم إحياء الذكرى في مختلف أنحاء البلاد، نشر جيش الدفاع الإسرائيلي بيانات حول نطاق الحرب: فمنذ السابع من أكتوبر، أطلق أكثر من 31 ألف قذيفة على إسرائيل: أكثر من 20 ألف قذيفة من لبنان، و10 آلاف من قطاع غزة، وأكثر من ألف من إيران. وتُظهر هذه الأرقام وحدها تحوّل ما بدأ ككارثة على جبهة واحدة إلى حرب متعددة الجبهات غيّرت خريطة الأمن في الشرق الأوسط. وبينما أكدت إسرائيل تفوقها العسكري بشكل حاسم، لم تُفض أي جبهة إلى نوع من الترتيب السياسي البديل الذي يُمثل نصراً استراتيجياً دائماً للقدس ورئيس الوزراء نتنياهو.

قطاع غزة: تفكيك تكتيكي، غموض استراتيجي

حققت الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة معظم الأهداف القابلة للقياس في ساحة المعركة. فقد قُتلّت قيادة حماس العليا، وتفككت تشكيلاتها العسكرية، التي كانت منظمة في ألوية وكتائب، إلى خلايا متفرقة. كما ضمنت إسرائيل في نهاية

المطاف عودة جميع الرهائن: أطلق سراح آخر الأسرى الأحياء في أكتوبر 2025 بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الولايات المتحدة، واستُعيدت رفات آخر رهينة متوفى في يناير 2026. بالنسبة لحرب بدأت بصدمة 251 شخصاً احتُجزوا في غزة، فإن إغلاق ملف الرهائن، مهما كان مؤلماً ومثيراً للجدل سياسياً، يُعد إنجازاً حقيقياً تحقق بشق الأنفس نتيجة ضغط عسكري ودبلوماسي متواصل.

أما النتائج الاستراتيجية للحملة فهي أكثر غموضاً. فقد جمد اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025، الذي بُني على أساس خطة الرئيس ترامب المكونة من عشرين نقطة، الحرب فعلياً في حالة عدم حسم. تسيطر إسرائيل حالياً على نحو 60% من أراضي قطاع غزة، بينما تحتفظ حماس بسلطة حكمية وقوة قمعية في ما تبقى، بعد أن أعادت فرض سيطرتها الأمنية، بما في ذلك عمليات القتل الانتقامية العلنية، في المناطق التي أخلاها الجيش الإسرائيلي. وقد رفضت حماس نزع سلاحها، وتأخر ظهور قوة الاستقرار الدولية والإدارة الفلسطينية التكنوقراطية الموعودة، ولم يبدأ مجلس السلام الدولي المسؤول عن إعادة الإعمار عمله إلا قليلاً وسط وضع إنساني كارثي. أعلنت حماس مؤخراً أنها حلت حكومتها في غزة وستسلم السلطة إلى المجلس التكنوقراطي. ومع ذلك، من المرجح أن يكون التأثير على الأرض ضئيلاً، نظراً لمقاومة حماس لنزع السلاح واستمرارها في احتلال أراضي في غزة. ألمح مسؤولون إسرائيليون إلى إمكانية استئناف العمليات القتالية الكبرى في حال عدم إحراز تقدم في نزع السلاح، حيث وجّه نتنياهو الجيش الإسرائيلي في الأسابيع الأخيرة للسيطرة على ما يصل إلى 70% من قطاع غزة. هذا يعني أنه بعد ألف يوم ومقتل أكثر من 900 جندي إسرائيلي، لم تتمكن إسرائيل من تحويل سيطرتها الميدانية إلى تسوية سياسية دائمة. لقد هزمت إسرائيل حماس كقوة قتالية نظامية، لكنها لم تُقدم بديلاً لحماس كقوة حاكمة، وهو ما يُمكن اعتباره الفشل الجوهري الذي لم يُحسم في الحملة بأكملها.

يتشكل إرث الحرب أيضاً من خلال الإخفاقات الاستخباراتية والأمنية الحدودية التي مكّنت من تنفيذ هجوم 7 أكتوبر. ولا تزال هذه الإخفاقات دون تحقيق رسمي، إذ قاومت حكومة نتنياهو الدعوات لتشكيل لجنة تحقيق حكومية، وهي قضية رئيسية وراء الاحتجاجات الأخيرة. ومن منظور دفاعي، يظل فشل بهذا الحجم نقطة ضعف. وبينما تُستوعب الدروس بشكل غير رسمي داخل الجيش، إلا أنها لم تُدوّن بعد من خلال آليات المساءلة التي اعتادت إسرائيل استخدامها تاريخياً بعد النزاعات الكبرى، ولا سيما بعد حرب 1973.

لبنان: من انهيار الردع إلى إعادة الهيكلة القسرية

يبدو سجل إسرائيل ضد حزب الله أقوى بكثير وفقاً للمعايير العسكرية التقليدية. فقد أسفرت حملة عام 2024 عن مقتل حسن نصر الله ومعظم القيادة العليا لحزب الله، وأضعفت ترسانته الصاروخية عبر ضربات واسعة النطاق، بما في ذلك عملية تخريب أجهزة الاتصالات التي انتشرت على نطاق واسع في سبتمبر 2024. واستؤنف القتال في مارس 2026 بعد اغتيال إسرائيل والولايات المتحدة للمرشد الأعلى الإيراني، وهو ما اعتبره حزب الله ذريعة لإعادة فتح الأعمال العدائية. وتحرك الجيش الإسرائيلي مجدداً بتفوق كبير، حيث نشر خمس فرق في جنوب لبنان، وقطع معابر حزب الله على نهر الليطاني الحيوي، وألحق به آلاف الضحايا، ودفع عدد النازحين إلى أكثر من مليون شخص.

النتيجة الاستراتيجية لهذا القتال هي بنية أمنية لم يسبق لإسرائيل أن حققتها من قبل: منطقة عازلة معززة تمتد لعشرة كيلومترات تقريباً داخل الأراضي اللبنانية، ولأول مرة منذ عام 1983، مفاوضات مباشرة ومستدامة مع الدولة اللبنانية بدلاً من التبادلات غير المباشرة عبر الأمم المتحدة أو وسطاء أمريكيين. ورغم أن الاتفاق الإطار الذي توسطت فيه الولايات المتحدة في يونيو 2026 بين إسرائيل ولبنان ليس معاهدة سلام كاملة، إلا أنه يربط أي انسحاب إسرائيلي بنزع سلاح حزب الله بشكل مؤكد، وينشئ "مناطق تجريبية" يُفترض أن يمتلك فيها الجيش اللبناني، وليس حزب الله، السلطة الأمنية الحصرية. وإذا صمد هذا الاتفاق، فإنه يمثل تحولاً جوهرياً: للمرة الأولى، تُوضع الحكومة اللبنانية، وليس مجرد جهة مسلحة غير حكومية، كطرف نظير لإسرائيل على الحدود.

الفجوة بين هذا الإنجاز والنجاح الكامل تكمن في حزب الله نفسه. لم يكن الحزب طرفاً في الاتفاق، ورفضه رفضاً قاطعاً، وواصل هجماته المتفرقة وإطلاقه الصواريخ والطائرات المسيّرة، بينما واصلت إسرائيل ضرباتها شبه اليومية التي تصفها بأنها استباقية. وقد رفض حزب الله باستمرار نزع سلاحه، مُصرّاً على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي أولاً. وهكذا، تسيطر إسرائيل على أراضي وتُلحق خسائر فادحة بالبنية التحتية العسكرية لحزب الله، لكنها لم تُحقق بعد نزع السلاح الفعلي الذي من شأنه أن يجعل المنطقة العازلة غير ضرورية. ولا تزال سيادة لبنان على أراضيه الجنوبية مجرد طموح وليست واقعاً ملموساً. وقد قُتل جنود حفظ السلام التابعون لليونيفيل أنفسهم وسط استمرار قصف الهاون والغارات الجوية، مما يؤكد مدى قصور مصطلح "وقف إطلاق النار" على أرض الواقع، ومدى صعوبة إحراز أي تقدم نحو شروط السلام المُحددة.

إيران: قطع رأس دون انهيار

يمثل الصدام مع إيران العملية العسكرية والاستخباراتية الأكثر دراماتيكية لإسرائيل، ولكن بنتائج غامضة. فقد حققت عملية "زئير الأسد"، التي أطلقت بالاشتراك مع الولايات المتحدة (عملية الغضب الملحمي) في 28 فبراير 2026، إنجازاً غير مسبوق في المواجهة التي أعقبت عام 1979: اغتيال المرشد الأعلى علي خامنئي، إلى جانب عدد كبير من كبار قادة الجيش الإيراني والحرس الثوري، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية النووية، بما في ذلك منشأة نطنز. وأسقطت طائرة إسرائيلية من طراز إف-35 طائرة مقاتلة إيرانية مأهولة في معركة جوية، وهو أول إسقاط لسلاح الجو الإسرائيلي منذ عام 1985، مما يُظهر مدى سيطرة إسرائيل الجوية على الأجواء الإيرانية.

مع ذلك، لم تُسفر الحرب عن النتائج التي كان يأملها المسؤولون الإسرائيليون. والأبرز من ذلك، أن النظام الإيراني لم ينهار، بل سارع إلى تنصيب مجتبي، نجل خامنئي. ويصف المسؤولون الإسرائيليون مجتبي بأنه لا يقل تشدداً عن والده، مما بدد آمال ظهور خليفة أكثر اعتدالاً أو انتفاضة شعبية حقيقية. واحتفظت إيران بقدرات كافية لإغلاق مضيق هرمز، وضرب القواعد الأمريكية ودول الخليج العربي، ومواصلة حملة صاروخية ضد إسرائيل لأسابيع. لم تنته الحرب بانتصار أو استسلام، بل بوقف إطلاق نار بوساطة باكستانية في أبريل/نيسان، أعقبته مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وإيران في يونيو/حزيران، والتي همّشت إسرائيل بشكل ملحوظ من المفاوضات الدبلوماسية النهائية، مما قد يعكس انقساماً بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ويرى المعلقون الإسرائيليون أن هذه النتيجة انتكاسة دبلوماسية، حتى في ظل الإنجاز العسكري المتمثل في إزاحة خامنئي.

يبقى مصير البرنامج النووي الإيراني، سواء أكان قد توقف بشكل دائم أم أنه تأخر فقط ودُفع إلى مزيد من السرية، موضع جدل ولا يمكن التحقق منه من الخارج. وتواصل إيران إنكار سعيها لامتلاك قدرة نووية من الدرجة الأولى، لكن لم يتم إنشاء أي نظام تفتيش رسمي بعد الحرب. كما أدت الحرب إلى اتساع نطاق الصراع، إذ أن عودة حزب الله، التي ذُكرت صراحة كرد فعل على مقتل خامنئي، أعادت فتح الجبهة اللبنانية ومددت التعبئة العامة للقوات الإسرائيلية، التي كانت قد استمرت لأكثر من عامين.

الخلاصة

في جميع الجبهات الثلاث، يبرز نمط ثابت: لقد أظهرت إسرائيل قدرة غير مسبوقة، ومتحولة عقائدياً، على القيام بعمليات عسكرية هجومية واسعة النطاق، متخلية عن استراتيجية الدفاع الحدودي الثابتة التي فشلت فشلاً ذريعاً في 7 أكتوبر، لصالح المناورة العميقة، واغتيال قيادات العدو، وإنشاء مناطق أمنية متقدمة في قطاع غزة ولبنان وسوريا. يُعد هذا إنجازاً مؤسسياً وعملياً حقيقياً، يصفه كبار ضباط الجيش الإسرائيلي بأنه تحول عقائدي جوهري وليس مجرد زيادة مؤقتة.

ما لم تحققه إسرائيل، في أي من الجبهات الثلاث، هو حالة سياسية نهائية تتناسب مع هيمنتها العسكرية. فقد تراجعت حماس لكنها لم تُنزع سلاحها أو تُستبدل. وتلقى حزب الله ضربات موجعة لكنه لم يُنزع سلاحه، ولا تزال السيادة اللبنانية على أراضيها الجنوبية محل نزاع. أُطيح بقيادة إيران، لكن النظام نجا، بل ربما ازداد تشدداً، وكانت إسرائيل في نهاية المطاف مجرد متفرج على دبلوماسية وقف إطلاق النار التي أنهت الحرب التي ساهمت في إشعالها. كما تدهورت مكانة إسرائيل الدولية بشكل حاد. وتحولت آراء الرأي العام الأمريكي، الذي يُعد أهم قاعدة دعم خارجية لإسرائيل، نحو الأسوأ وبشكل حاد. أما بالنسبة لإسرائيل داخلياً، فإن مسألة المساءلة عن أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول نفسها، والتي لم تُحسم بعد، لا تزال تُقوّض ثقة الجمهور في القيادة السياسية التي حققت هذا السجل من الانتصارات التكتيكية دون إغلاق استراتيجي. بعد ألف يوم، أعادت إسرائيل كتابة قواعد العملية للدفاع عن نفسها؛ لكنها لم تُجب بعد على السؤال الأصعب: ماذا سيحدث بعد توقف القتال؟

بالنسبة للجهات الفاعلة العالمية في الاقتصاد الإقليمي والإسرائيلي، فإن عجز القدس عن تحويل هيمنتها التكتيكية إلى تحول سياسي يُطيل أمد الغموض الاستراتيجي الذي يسود الشرق الأوسط. فبينما يشهد النشاط التجاري انتعاشاً تدريجياً، تبقى اتفاقيات وقف إطلاق النار ومذكرات التفاهم التي تدعم استمرار العمل كالمعتاد هشة ومحدودة. أما المعضلات الاستراتيجية الكامنة التي تُشكلها حماس وحزب الله والنظام الإيراني، فهي في حالة تجميد، وليست محلولة، مما يُنذر باستمرار حالة عدم اليقين الاستراتيجي.

تُظهر الوثائق أن مجلس السلام التابع لترامب يخطط لمنح نفسه حصانة شاملة
2026/06/27 بقلم كيت براون وأرام روستون، جريدة الغارديان الاسترالية¹⁰

يسعى قرار المجموعة إلى حماية أء مجلس الإدارة وقوات الأمن من الملاحقة القضائية المحتملة بسبب عملهم في غزة. تعتزم هيئة السلام، التي أقرها دونالد ترامب مطلع هذا العام لحكم غزة، منح نفسها حصانة قانونية شاملة، وذلك وفقاً لمسودة قرار حصلت عليها صحيفة الغارديان. كما تسمح مسودة القرار للهيئة بالحصول على ممتلكات عامة في غزة "مجاًناً".

يمنح القرار المكون من أربع صفحات، والمصنف "حساس ولكنه غير مصنف"، حماية واسعة النطاق لجميع أعضاء مجلس السلام وجهازه الإداري، مكتب الممثل السامي، بالإضافة إلى التكنولوجيا الفلسطينية والقوات العسكرية الدولية والمتعاقدين غير المقيمين الذين تم التعاقد معهم للعمل في غزة. ويحدد القرار الإجراءات القانونية التي يتمتعون بالحصانة منها بأنها "أي توقيف أو احتجاز أو إجراءات قانونية في المحاكم أو غيرها من الجهات في غزة". لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الوثيقة تسعى إلى إعفاء مجلس السلام والجهات التابعة له من الملاحقة القضائية في المحاكم الدولية، بالإضافة إلى الدعاوى المحتملة في غزة.

ينص مشروع القرار الصادر في يونيو 2026 على أن رئيس مجلس السلام، دونالد ترامب، سيكون له الحق في التنازل عن الحصانة القانونية لأي شخص، شريطة الحصول على موافقة أغلبية أعضاء مجلس السلام.

يضم "المجلس التنفيذي" المكون من سبعة أعضاء، والذي يقود مجلس السلام، صهر ترامب جاريد كوشنر، والمبعوث الخاص ستيف ويتكوف، ورئيسة ديوان الرئيس سوزي وايلز، ومستشاره للأمن القومي ماركو روبيو. ورغم تعهد الدول بتقديم مليارات الدولارات، فإن معظمها لم يحوّل الأموال بعد لدعم عمل المجلس في غزة، ولم تُبرم أي عقود رئيسية. أحال البيت الأبيض الأسئلة إلى مجلس السلام.

لم يُجب مجلس السلام على أسئلة محددة حول مسودة القرار، لكن مسؤولاً صرّح قائلاً: "لا يوجد قرار نافذ أو إطار حصانة من النوع الموصوف في أسئلتكم... إن أي تلميح بأن هذه العملية مصممة لخلق فوضى أو إفلات من العقاب هو تلميح خاطئ ومضلل، ويُقلب المسألة رأساً على عقب".

أضاف المسؤول أن "الادعاء بأن الرئيس سيكون له دور في إرساء الحصانة أو رفعها في غزة هو ادعاء باطل قطعاً"، وأن "المجلس سيضمن التزام جميع الموظفين والمتعاقدين والجهات المشاركة بالقانون المعمول به، وعملهم وفق قواعد واضحة، وآليات رقابية ومساءلة". ولم يوضح المسؤول طبيعة هذه الرقابة والمساءلة.

يعقد نيكولاي ملادينوف، الدبلوماسي البلغاري الذي يشغل منصب الممثل السامي لمجلس السلام في غزة، اجتماعات في القاهرة هذا الأسبوع مع مسؤولين فلسطينيين اختارهم المجلس لإدارة غزة. وتركزت المناقشات، بحسب مصدر مطلع على جدول الأعمال، على تحسين إطار عمل المجلس في القطاع. وقال المصدر إن قرار الحصانة المحتمل المعنون "القرار رقم 3/2026" لم يتم مشاركته مع المجموعة الفلسطينية.

«انعدام الرقابة الخارجية»

راجع ستة محامين متخصصين في قانون العقود الأمريكي والنزاعات المسلحة الدولية مسودة القرار لصالح صحيفة الغارديان.

وقالوا إنه في حال دخول القرار حيز التنفيذ، فإنه من غير الواضح كيف ستتم محاسبة مسؤولي مجلس السلام وجنوده ومتعاقديه في حال وقوع حوادث إطلاق نار أو حوادث أخرى تؤثر على سكان غزة، أو حتى كيف سيتمكن المجلس من حل النزاعات الروتينية المتعلقة بالأعمال التجارية أو استخدام الأراضي هناك.

لطالما شابت جهود إعادة الإعمار التي تقودها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان جدلاً واسعاً حول الفساد أو حالات وفاة مدنيين أو انتهاكات على أيدي متعاقدين أمريكيين، بمن فيهم العاملون لدى شركتي بلاك ووتر وكبي بي آر، والذين واجهوا دعاوى قضائية في المحاكم الأمريكية. وقد تواجه أي جهود لإعادة الإعمار في غزة تحديات مماثلة.

وقالت إميلي شيفر عمر-مان، الخبيرة في التقاضي في قضايا القانون الإنساني الدولي أمام المحاكم الإسرائيلية والأمريكية والأجنبية: «يبدو الأمر وكأنه محاولة لإعفاء المجلس وجميع العاملين فيه من المساءلة عن الانتهاكات القانونية المحتملة.»

أشار العديد من المحامين، بمن فيهم عمر مان، إلى المخاطر المحددة المرتبطة بالقسم 7 من مشروع القرار، بعنوان "مسؤولية الطرف الثالث / المطالبات"، والذي يحدد نظاماً لمجلس السلام للنظر في أي مطالبات تتعلق بـ "فقدان أو تلف الممتلكات والإصابة الشخصية أو المرض أو الوفاة" الناجمة عن عمله في غزة والفصل فيها.

قالت نورا عريقات، أستاذة القانون الدولي في جامعة روتجرز: "إنهم يقولون أساساً إنه لا توجد رقابة خارجية، بما في ذلك القانون الدولي المعمول به فيما يتعلق بالاحتلال. وهذا يخلق نظاماً قانونياً قائماً بذاته."

كما طالب المقاولون بتوضيح الحماية القانونية الممنوحة للعمل المحتمل في غزة، حيث طرح مجلس السلام المدعوم من ترامب مناقصات لإزالة الأنقاض، وأعمال الأمن، وجهود إعادة إعمار واسعة النطاق. وقد وصف جاريد كوشنر، صهر ترامب، تحويل القطاع الساحلي إلى موقع منتجعات فاخرة، ومدن تكنولوجية متطورة، ومراكز أعمال إقليمية.

عادةً ما تُحدد القوانين التي تحكم المقاولين الدوليين والقوات العسكرية في "اتفاقيات وضع القوات" بين الدول، ولكن لا توجد وثيقة مماثلة لغزة. ويمكن أن يخضع المقاولون الأمريكيون للقانون الأمريكي في بعض الجرائم حتى لو كانوا يعملون في الخارج.

قال دوغ بروكس، الرئيس الفخري للرابطة الدولية لعمليات الاستقرار: "أعتقد أن أي شركة سترغب في وجود إطار قانوني واضح للغاية". هناك مسائل تتعلق بالمسؤولية القانونية ترغب أي شركة أمريكية جادة في توضيحها.

كما قال أحد المتعاقدين الأمنيين الأمريكيين إن المسؤولين الإسرائيليين لا يرغبون في التفاوض على اتفاقية بشأن وضع القوات في غزة لأن إسرائيل لا تريد الاعتراف بغزة كدولة.

وأضاف المتعاقد: "هذا الأمر بالغ الأهمية من الناحية السياسية والقانونية، فهو يوفر الحماية والتأمين. كما أنه يمنح سكان غزة الوضوح والطمأنينة بشأن كيفية تعامل المتعاقدين معهم".

«مرافق مجانية لمجلس السلام»

ينص البند الأخير من مسودة قرار مجلس السلام، بعنوان "مقرات مجلس السلام، ومكتب الممثل السامي، وقوات الأمن الإسرائيلية"، على أنه "يُزوّد المجلس، مجاناً، بالمقرات والمرافق العامة اللازمة لإنجاز مهامه في غزة."

وأشار خبراء قانونيون إلى أن هذه العبارة وحدها قد تفتح الباب أمام مصادرة غير قانونية للممتلكات الفلسطينية. ولا يزال من غير الواضح أي جهة - إسرائيل، حماس، أم السلطة الفلسطينية - ستكون مسؤولة عن "تزويد" مجلس السلام بالمرافق، وبأي شروط.

كما يخطط مجلس السلام، وفقاً لمقاولين مشاركين في العملية، لبناء قاعدة لقوة عسكرية دولية، بالإضافة إلى مراكز لوجستية لدعم عملياته هناك. وتهدف هذه القوة الدولية إلى المساعدة في نزع سلاح حماس، وهي خطوة حاسمة في خطة ترامب للسلام. وقد رفضت إسرائيل المضي قدماً في الخطوات المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في نوفمبر 2025 إذا استمرت حماس في حمل السلاح.

«عمر شاكور: مجلس السلام يتبع نهج إسرائيل القمعي»

قال عمر شاكور، المدير التنفيذي لمنظمة "دون" غير الربحية، والمتخصصة في دراسة آثار السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: "بإعلان مجلس السلام من جانب واحد سلطته في الاستيلاء على الأراضي والممتلكات والمباني الفلسطينية لاستخدامها الخاص دون موافقة أو تعويض أو إنصاف، فإنه يتبع نهج إسرائيل القمعي. وبدلاً من أن يُشير هذا القرار إلى نهاية الإبادة الجماعية والفصل العنصري والاحتلال، فإنه يُوحى بترسيخ بعض من أبشع سماتها. وهذا لا يُندّر بالتواطؤ فحسب، بل بارتكاب انتهاكات جسيمة بشكل مباشر".

كما أثار عدد من المحامين تساؤلات حول السلطة القانونية لمجلس السلام في السيطرة على المرافق والمباني العامة. وقال براد باركر، المدير المساعد للسياسات في مركز الحقوق الدستورية: "إذا لم يكن هناك اتفاق بشأن وضع القوات مع إسرائيل، فليس من الواضح ما هي السلطة القانونية للمجلس." مثل محامو مركز الحقوق الدستورية ضحايا في دعاوى قضائية أمريكية ضد شركة بلاك ووتر وغيرها من شركات الأمن الأمريكية المتعاقدة معها، بتهمة ارتكاب انتهاكات مزعومة في العراق.

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تفويضاً لمجلس السلام للإشراف على إدارة غزة حتى 31 ديسمبر 2027. ويمنح ميثاق الأمم المتحدة دبلوماسيتها ومنظماتها حماية قانونية محددة للعمل الذي يُنفَّذ نيابةً عن بعثات الأمم المتحدة في الخارج. ويبدو أن صياغة مشروع قرار مجلس السلام تستند إلى تلك الأطر القائمة، والتي تشمل الحماية من اعتقال أو احتجاز دبلوماسي الأمم المتحدة أثناء تأدية مهامهم الرسمية، فضلاً عن مصادرة ممتلكات الأمم المتحدة. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان بإمكان مجلس السلام الاستناد إلى حصانات الأمم المتحدة لحماية نفسه.

ينص مشروع القرار على أن يدخل حيز التنفيذ فور توقيع ملادينوف عليه. ولم يُجب مجلس السلام على استفسارات حول الجهات الأخرى، إن وُجدت، التي ستوقع على قراره الشامل. وتساءل شاكر: "ما قيمة هذه الوثيقة إن كانوا هم الموقعين الوحيدين عليها؟".

"خطة حوشن" .. الجيش الإسرائيلي بين إعادة البناء وأزمة الجنود والمال

2026/06/18 بقلم أمين خلف الله – موقع الجزيرة الإلكتروني¹¹

بعد أشهر من إعلان الجيش الإسرائيلي خطته الخمسية الجديدة "حوشن"، في منتصف يناير 2026، حيث تبدو الخطة أقل ارتباطاً بالشعارات الكبرى، وأكثر اتصالاً بالأرقام الثقيلة التي تحيط بالجيش من نقص آلاف الجنود، وتضخم عبء الاحتياط، وارتفاع ميزانية الأمن، وديون متراكمة للصناعات العسكرية، وغموض بشأن مستقبل المساعدة الأمريكية.

وبينما يقدمها رئيس الأركان إيل زامير كخطة لإعادة بناء الجيش بعد 7 أكتوبر، تكشف المصادر الإسرائيلية أن طريق التنفيذ يبدأ من واقع عسكري ومالي وبشري شديد التعقيد.

وفي 12 يناير 2026، نشر موقع الجيش الإسرائيلي النص الرسمي الأول عن خطة "حوشن"، موضحاً أنها الخطة متعددة السنوات الجديدة للجيش بين 2026 و2030، وهي تستند إلى تحقيقات 7 أكتوبر والحرب كلها، مع نظر إلى "روية الحرب القادمة".

ويرتبط اسم الخطة بالموروث اليهودي التوراتي حيث قال موقع الجيش الإسرائيلي إن الاسم مشتق من 12 حجراً من درع رئيس الكهنة التي تُمثل أسباط إسرائيل.

وتقوم الخطة على 12 محوراً أساسياً، تبدأ بـ"الإنسان"، ثم "الجاهزية للحرب"، و"العودة للكفاءة والترميم"، و"الحدود"، و"الدفاع الجوي والتهديدات القريبة من الأرض"، كما تضع هذه المحاور الخطة في مساحة أوسع من شراء المنصات أو إدخال التكنولوجيا، لأن الوثيقة الرسمية نفسها تضع القوة البشرية والجاهزية وترميم المنظومات في مقدمة الأولويات.

مسارن متوازن

وفي قراءة نشرها الكاتب الأمني يشاي ألكايس-ألرام في "مكور ريشون في يناير 2026 بعنوان "خطة حوشن: هكذا سيبني الجيش نفسه حتى 2030 بعد 7 أكتوبر"، ورد أن نقطة انطلاق الخطة هي العمل في مسارين متوازيين: "تشغيل مكثف للقوة في كل الساحات، إلى جانب بناء قوة متسارع ومركز".

ويضيف الكاتب أن الخطة تُبنى على خلفية حرب متعددة الساحات، بعد أكثر من عامين من القتال في "السيوف الحديدية"، حيث تآكلت كفاءة الجيش، ويشير إلى أن شعبة التخطيط تقود العمل بتوجيه من زامير، وأن الخطة تستند إلى تحقيقات الحرب وسلسلة لقاءات مع قادة ميدانيين.

11 - "خطة حوشن" .. الجيش الإسرائيلي بين إعادة البناء وأزمة الجنود والمال | سياسة | الجزيرة نت

وفي قراءة ثانية لمكور ريشون بعنوان "أقل تكنولوجيا، أكثر جذوراً ونقطة العمى"، كتب المكابيس-الرام في 14 يناير أن خطة "حوشن" جاءت "بعد خطتين متعددي السنوات"، مضيفاً أن الجيش هذه المرة "اختار ألا ينفذ ثورة صاخبة، بل تصحيحاً داخلياً محسوباً وحذراً".

ويربط الكاتب الخطة بقضايا أعمق من التكنولوجيا: الإنذار، الحدود، التفوق التكنولوجي، والعلاقة بين الجيش والمجتمع الذي يخرج منه، كما تطرح سؤالاً مركزياً حول ما وُضع في مركز الخطة وما بقي على هامشها.

نقص بشري

ولعل أحد أثقل الأرقام المتعلقة بقدرة "حوشن" على التنفيذ ورد في تقرير "كالكايس" للكاتب شاحر إيلان، يوم 20 مايو 2026، حيث نقل التقرير عن رئيس شعبة التخطيط وإدارة القوة البشرية، العميد شاي طيب، أن الجيش يعاني حالياً نقصاً بنحو 12 ألف جندي، بينهم ما بين 6 آلاف و7500 مقاتل، وحذر من أن الفجوة قد ترتفع في بداية 2027 إلى 17 ألف جندي.

وأضاف أن تقليص مدة الخدمة "سيحسم منظومة الاحتياط ويدفع الجيش النظامي إلى الحافة"، كما أوضح أن الجيش يطلب تمديد الخدمة إلى 36 شهراً، في حين أن الخدمة الحالية 32 شهراً، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 30 شهراً لمن يُفترض تسريحهم ابتداءً من يناير 2027.

الحريديم والتجنيد

في 17 مايو 2026، نشرت هيئة البث الإسرائيلية "كان" أن المؤسسة الأمنية تحذر من علاقة مباشرة بين قانون التجنيد وحجم القوات العملياتية، وأشارت إلى أنه إذا لم يأت قانون يجلب مزيداً من الجنود للجيش، وخصوصاً "تجنيداً كبيراً للحريديم"، فإن الجيش سيواجه خلال أشهر قليلة "نقصاً حاداً".

ويشير التقرير إلى أن عدد المجندين الفعلي لا يغلق الفجوة، بسبب القتلى والجرحى والتآكل المتراكم، كما ورد أن عدد المقاتلين في كل دورة تجنيد جرى رفعه خلال الحرب، لكن حجم القوة لم يتغير تقريباً بفعل الخسائر والإرهاق، وهو ما يضع ملف تجنيد الحريديم داخل حسابات الخطة الخمسية، لا في هامش الجدل السياسي فقط.

وفي 16 فبراير 2026، نشر موقع الجيش نص لقاء زامير مع قادة ألوية الاحتياط الذي قال فيه "سنواصل بوتيرة عملياتية هجومية عالية، ونحن نصغي إلى الأصوات من الميدان ونعمل من أجلها"، وأضاف أن الحرب أثبتت أن ألوية الاحتياط جزء مهم من "لب العمل العملياتي" للجيش.

وتعزز أرقام يديعوت أحرونوت مرة أخرى هذه الصورة، ففي تقرير ليوآف زيتون عن خطة الاحتياط لعام 2026، ورد أن الجيش يستعد لإبقاء نحو 60 ألف جندي احتياط في الخدمة في كل لحظة خلال 2026، أي عشرة أضعاف ما كان قبل 7 أكتوبر، وأن كل عنصر احتياط قد يُستدعى لنحو شهرين ونصف سنوياً.

ويشير التقرير نفسه إلى خلاف بين الجيش ووزارة المالية حول تثبيت "سلة الاحتياجات" لـ5 سنوات، مقابل رغبة المالية في حصرها بسنة واحدة ثم إعادة الفحص.

ميزانية ضخمة

مالياً، تتحرك "حوشن" داخل أرقام غير مسبوقة، وتحديث تقارير إسرائيلية عن إطار تعاظم يقارب 350 مليار شيكل (نحو 94.5 مليار دولار) خلال عقد.

وفي 24 مارس 2026، أعلن الكنيست أن لجنة ميزانية الأمن أقرت ميزانية الجيش لعام 2026 بنحو 143 مليار شيكل (نحو 38.6 مليار دولار) من ميزانية الدولة، إضافة إلى نحو 22 مليار شيكل (نحو 5.9 مليارات دولار) من المساعدة الأمريكية.

لكن في 29 أبريل 2026، نشر "كالكايس" أن ديون وزارة الدفاع للصناعات العسكرية بلغت مستوى قياسياً يقارب 13 مليار شيكل (نحو 3.5 مليارات دولار)، وذلك على خلفية ارتفاع ميزانية الجيش لعام 2026 من 112 مليار شيكل (نحو 30.2 مليار دولار) في بداية العام إلى نحو 144 مليار شيكل (نحو 38.9 مليار دولار) لاحقاً، وفق التقرير.

وهذه الأرقام تضع الخطة بين ميزانية معلنة كبيرة والتزامات مالية متراكمة على وزارة الدفاع تجاه الصناعات التي يفترض أن تتحمل جزءاً مهماً من بناء القوة.

وتظهر المساعدة الأمريكية كعامل آخر في حسابات "حوشن"، حيث كتب يوآف زيتون في يديعوت أحرونوت أن الخطة تنطلق في ظل خشية داخل الجيش من تقليص واسع في برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل، الذي يفترض أن تبدأ صيغته الجديدة عام 2028، مع احتمال أن تكون الصيغة المقبلة هي الأخيرة.

وفي تقرير منفصل لدانيال أدلسون في يديعوت أحرونوت نقل عن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أنه يريد وقف المساعدة العسكرية الأمريكية خلال عقد، مشيراً إلى أن إسرائيل تتلقى حالياً 3.8 مليارات دولار سنوياً، وهذه النقطة توافقت مع نقاش داخلي حول زيادة الإنتاج المحلي، والاعتماد على الصناعات الإسرائيلية، خصوصاً في الذخائر والمنظومات القتالية.

بين جدعون وتنوفا

وكتب المراسل العسكري يوآف زيتون في يديعوت أحرونوت في 12 يناير 2026، أن خططاً مشابهة على غرار "جدعون" و"تنوفا" انهارت مراراً خلال السنوات الـ15 الأخيرة بسبب أزمات مع وزارة المالية، أو تصعيدات أمنية، أو غياب ميزانية دولة، كما حدث في سنوات الانتخابات 2019 و2020، كما أشار إلى أن صفقات شراء كبرى، مثل أسراب الطائرات والتزود بالوقود، تأجلت لهذه الأسباب.

وقد انطلقت "جدعون" بقيادة غادي إيزنكوت بين 2016 و2020 في بيئة أكثر استقراراً، أقرها الكابينة، واستندت إلى اتفاق "كلون-يعلون" والمساعدة الأمريكية، وبلغت ميزانيتها الأصلية 349 مليار شيكل (نحو 94.3 مليار دولار).

أما "تنوفا" بقيادة أفيغ كوخافي، فبدأت بين 2020 و2024 وفق دراسة شموئيل إيفن التي نشرها معهد دراسات الأمن القومي والتي أشار إلى أن الخطة تم تنفيذها بلا مصادقة منظمة من الكابينة ولا اتفاق ميزانية متعدد السنوات، وركزت فلسفتها على الفتك، الدقة، والربط الاستخباري-الناري، في حين تأتي "حوشن" كخطة خمسية لبناء جيش ما بعد 7 أكتوبر.

وفي الصحافة العسكرية الإسرائيلية، هي خطة تعمل على مسارين: مواصلة التشغيل المكثف وبناء القوة.

وفي الأرقام، هي خطة تواجه نقصاً بنحو 12 ألف جندي، واحتمال ارتفاعه إلى 17 ألفاً، وحاجة معلنة إلى 15 ألف جندي إضافي، وعبء احتياط يصل إلى 60 ألف عنصر في كل لحظة خلال 2026، وميزانية أمن بنحو 143 مليار شيكل (نحو 38.6 مليار دولار)، وديون للصناعات الأمنية تقارب 13 مليار شيكل (نحو 3.5 مليارات دولار)، وبميزانية دعم تقارب 350 مليار شيكل (نحو 94.5 مليار دولار) خلال عقد.

وبهذه المعطيات، لا تبدو "حوشن" مجرد خطة عسكرية لخمس سنوات، بل ملفاً مفتوحاً على أسئلة القوة البشرية والميزانية والاحتياط والمساعدة الأمريكية وقدرة الجيش الإسرائيلي على الانتقال من صدمة الحرب إلى بناء قوة مستقرة.

الموجز الأمني الفلسطيني - يونيو 2026

2026/07/07 صدر عن موقع صدارة للمعلومات والاستشارات¹²

تطورات الأجهزة الأمنية

زار وفد فلسطيني برئاسة وزير الداخلية، زياد هب الريح، أنقرة، حيث التقى بنظيره التركي، مصطفى تشيفتشى، وبحثا سبل تعزيز التعاون المشترك في المجالات الأمنية والشرطية، إضافة إلى تطوير برامج التأهيل المقدمة للكوادر الفلسطينية في مجالات الأمن. كما زار "هب الريح" أكاديمية الشرطة التركية والمعمل الجنائي، حيث جرى بحث آفاق التعاون وتبادل الخبرات والتأهيل الشرطي، فيما زار الوفد المرافق مؤسسة إدارة الكوارث والطوارئ (أفاد) وإدارة العامة لمكافحة المخدرات والإدارة الجنائية التركية حيث جرى الاطلاع على آليات العمل المتبعة وبحث سبل تعزيز

التعاون وتبادل الخبرات في المجالات الشرطة المتخصصة. بموازاة ذلك، التقى "هب الريح" نظيره الأردني، مازن الفراية، وبحثا سبل تعزيز التعاون الثنائي وخاصة ما يتعلق بحركة السفر عبر جسر الملك حسين.

من جانب آخر، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، اجتماعاً برئاسة نائب الرئيس، حسين الشيخ، لمناقشة تطورات الوضع السياسي العام والمستجدات الأمنية والميدانية في الأراضي الفلسطينية، حيث استعرضت اللجنة أبرز التطورات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية على الساحة الفلسطينية. كما التقى "الشيخ" بوفد أوروبي رفيع المستوى ضم السفير، ألكسندر شتوتزمان، ممثل الاتحاد الأوروبي لدى دولة فلسطين، ورئيسة بعثة مكتب التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية (EUPOL COPPS)، كارين ليمدال، وذلك بحضور مدير عام الشرطة الفلسطينية اللواء، علام السقا، حيث تم بحث آخر المستجدات السياسية والأمنية في الضفة الغربية، في ظل الظروف الصعبة التي تفرضها سلطات الاحتلال والمستوطنين من اعتداءات ضد المواطنين الفلسطينيين بالضفة.

وفي غضون ذلك، عين الرئيس، محمود عباس، نجله ياسر مبعوثاً خاصاً للقيام بجولات رسمية تحت هذا المسمى، وذلك بعد فوز الأخير بعضوية اللجنة المركزية لحركة فتح، فيما تم اختيار "الشيخ" نائباً لرئيس حركة فتح.

مستجدات الإجراءات الأمنية

- قدم، نيكولاي ميلادينوف، تعديلات على ورقة الفصائل الفلسطينية، كما يلي:
- عدّل انسحاب الجيش "الإسرائيلي" من كامل قطاع غزة، إلى "الانسحاب إلى مواقع في محيط القطاع".
- استبدل النص الذي يدعو إلى قيام الدولة الفلسطينية بصياغة تتحدث عن "تهيئة الظروف لمسار موثوق يقود إلى حق تقرير المصير وإقامة الدولة".
- اشترط وفقاً فوراً لجميع الأنشطة العسكرية من قبل فصائل المقاومة بالتوازي مع استكمال التزامات "إسرائيل".
- نص على إدراج الأنفاق، ومخازن السلاح، والمواقع العسكرية المفتوحة التي كانت تسيطر عليها الفصائل قبل الحرب، وسيارات الدفع الرباعي، والملابس العسكرية وشبه العسكرية، في خانة ما ينبغي سحبه وتسليمه.
- دعا إلى إعداد الجدول الزمني وآليات التنفيذ للمرحلة الثانية خلال 14 يوماً،
- أخلت الصياغة الجديدة "للجنة الوطنية لإدارة غزة" من أي مسؤولية عن التزامات الحكومة السابقة، أي عن الموظفين.
- وسّع جيش الاحتلال من سيطرته على القطاع لتصل النسبة إلى نحو 70% من المساحة، كما قام بتوسيع ما يسمى "الخط الأصفر" خاصة شمالي القطاع.
- أجرى وزير الداخلية الفلسطيني جولة ميدانية شملت محافظات طولكرم وسلفيت وطوباس والأغوار ونابلس والخليل، في إطار المتابعة الميدانية للأوضاع وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الرسمية والأمنية.
- رفضت المحكمة العليا "الإسرائيلية" الاستئناف المقدم بشأن اعتقال الدكتور، حسام أبو صفية، وقررت الإبقاء على اعتقاله بموجب قانون "المقاتل غير الشرعي".
- أعلن "سموتريتش" اتخاذ قرار بإلغاء تسويات التخطيط والبناء التي حددت في "اتفاق الخليل"، وسحب صلاحيات التخطيط والبناء من بلدية الخليل بشكل كامل ونقلها إلى سلطات الاحتلال.
- أقام الجيش "الإسرائيلي" موقعاً عسكرياً دائماً قرب مخيم جنين داخل المنطقة المصنفة "أ".
- صادق "الكنيست" على مشروع قانون يوسع آليات اقتطاع الأموال من السلطة الفلسطينية، بحيث يتيح لـ"إسرائيل" خصم مبالغ إضافية من أموال المقاصة.
- استولت سلطات الاحتلال على أرض تابعة لبطريكية الروم الأرثوذكس في سلون بالقدس، كما أخطرت بوقف البناء في 15 منزلاً ببلدة الولجة شمال غربي بيت لحم.

أبرز الأحداث الأمنية

- وصلت طلائع قوة الاستقرار الدولية إلى القاعدة الأمريكية التي يجري بناؤها على حدود غزة، وتضم الطلائع عشرات الضباط من أربع دول هي المغرب وألبانيا وكوسوفو وكازخستان.
- أعلنت وزارة الصحة بغزة ارتفاع حصيلة الضحايا إلى 1045 شهيداً منذ وقف إطلاق النار في أكتوبر الماضي والإصابات إلى 3380 إصابة، إضافة لانتشال 786 جثماً. وقد بلغ إجمالي عدد الشهداء منذ 7 أكتوبر 2023 نحو 73058 شهيداً، فيما ارتفع عدد المصابين إلى 173488.

- استمر جيش الاحتلال في عمليات القصف الجوي والبري والبحري لمختلف مناطق القطاع، كما واصل نسف المربعات السكنية داخل "الخط الأصفر".
- ضببطت أجهزة الأمن في غزة مجموعة من العملاء بحوزتهم أسلحة وعبوات ناسفة كانوا يسعون لنشر الفوضى واستهداف النازحين.
- قُتل، عبد العزيز الدهيني، شقيق، غسان الدهيني، قائد الميليشيات التابعة للاحتلال في رفح وذلك في ظروف غامضة.
- شنت قوات الاحتلال حملة اقتحامات ومداهمات واسعة في مناطق متفرقة من الضفة والقدس، تخللتها اعتقالات طالت العشرات من الفلسطينيين، بينهم عمال، إلى جانب مواجهات في بعض المناطق.
- أعدمت قوات الاحتلال الشاب، مصطفى الخطيب، في بيته في قرية سرطة غرب سلفيت، كما استشهد المطارد، محمد زايد، في بلدة اليامون غرب جنين، بعد اقتحام منزله، واستشهد، عيسى عوض ورضا عوض في بلدة بيت أمر قرب الخليل.
- هاجم المستوطنون منازل المواطنين وممتلكاتهم وأراضيهم الزراعية في قرى عدة شرق بيت لحم وبرقا ودير ديوان ودير أبو مشعل برام الله وسلفيت وكفر عقب قضاء القدس ونابلس وجنين. كما أضرموا النار في مسجدين في قرى جلعليا ومزارع النوباني شمال رام الله.
- استولت السلطات "الإسرائيلية" على 465 دونما من أراضي بلدة سنجل شمالي رام الله، وأعلنتها "أراضي دولة"، بينما هدمت منازل ومنشآت المواطنين في تجمع خلة السدرة البدوي ببلدة مخماس شمال القدس.
- هاجم مسلحون أحد المحال التجارية في جنين، فيما اختطف مجهولون طبيباً من داخل مركز صحي في الخليل، بينما شهدت نابلس حدثاً غربياً عبر قيام رجل بطعن زوجته في الشارع العام.
- شهدت بلدة بيت ليد شرقي طولكرم حالة توتر أمني شديد عقب جريمة مقتل الشاب، محمد جهاد الرئيس.
- واصلت أجهزة السلطة، سياسة الاعتقال السياسي، حيث تم اعتقال الناشط، مؤيد شريم. وقد اندلعت مواجهات عنيفة بين عدد من الشبان وعناصر أجهزة السلطة في بلدة قباطية بجنين، وذلك على خلفية اعتراضهم على الاعتقال السياسي.
- صعد أهالي الأسرى والشهداء والجرحى من احتجاجاتهم في وجه السلطة الفلسطينية، عقب استمرار تجاهل إضرابهم المتواصل منذ قرابة الشهر والنصف للمطالبة بحقوقهم. وقد أغلقوا عدداً من الشوارع وأشعلوا إطارات المركبات أمام مقر الحكومة في رام الله، احتجاجاً على وقف رواتبهم.
- شهدت البلدات العربية في الداخل المحتل موجة جديدة من الجرائم، حيث قتل مؤخراً خمسة أشخاص خلال أقل من 24 ساعة، مما أدى إلى ارتفاع حصيلة جرائم القتل إلى 136 قتيلاً منذ بداية العام.

المؤشرات والاتجاهات الأمنية

- في ظل تقليص العمليات على الجبهة اللبنانية، من المرجح أن تنقل "إسرائيل" مركز الثقل الأمني والاستخباراتي نحو الضفة الغربية ولا سيما المخيمات، تمهيداً لتصعيد أوسع، بالإضافة لاحتمال توسيع النشاط العسكري في قطاع غزة، ما لم يحدث اختراق في المفاوضات الجارية.
- بعد تراجع الحرب على إيران، عاد ملف غزة لمواجهة الضغط الدولي والإقليمي، ولكن ذلك لا يعكس بالضرورة تحسناً في شروط التسوية المحتملة. فلا تزال المقترحات المطروحة تسعى لإنهاء نهج المقاومة وإعادة تشكيل الفضاء الأمني والإداري للقطاع بما يتوافق مع المصلحة الأمنية الإستراتيجية للاحتلال في ظل توسيع نشاطه العسكري وسيطرته على نحو 70% من القطاع. لذلك، من المرجح استمرار عملية التفاوض تحت ضغط إطلاق النار والاعتقالات وضغط الوضع الإنساني في المدى القريب.
- تعتبر إقامة موقع عسكري دائم داخل المنطقة "أ" سابقة أولى من نوعها وذلك منذ توقيع اتفاق أوسلو. وتأتي هذه الخطوة في ظل مساعي جيش الاحتلال وحكومة "نتنياهو" لتواجد طويل المدى في المنطقة والسيطرة العملية والأمنية على شمالي الضفة، وذلك ضمن استراتيجية طويلة الأمد لإعادة هندسة الوضع الجغرافي والديمقراطي والقانوني والأمني وصولاً للضم الكامل وفرض السيادة "الإسرائيلية" على الضفة.
- يعكس إلغاء تسويات التخطيط والبناء التي حُددت في "اتفاق الخليل" التوجه "الإسرائيلي" لإنهاء الاتفاق فعلياً وتمكين سلطات الاحتلال من صلاحية المصادقة على البناء بدلاً من السلطة الفلسطينية، وهو ما يشكل مساساً بالوضع القانوني والسياسي للمدينة الأكبر فلسطينياً ويضعف من سيطرة السلطة عليها. وبالتالي تمثل هذه الخطوة حلقة إضافية في مسار "الضم الزاحف" الذي تعتمده حكومة "نتنياهو" لفرض السيادة على الضفة

الغربية مع التركيز بشكل خاص على المواقع الدينية والمقدسات والأماكن الحساسة وخاصة في الخليل ومحيط القدس وشمال الضفة.

تحوّل في التصورات حول يهودا والسامرة: الأمن المطلق، والقرار، وتطبيق السيادة

19 أبريل 2026 نظرة على إسرائيل¹³، العدد 2129، بقلم تامي كينر وأودي ديكل

تشهد سياسة الحكومة الإسرائيلية في يهودا والسامرة تحوّلًا سياسيًا-أيديولوجيًا واسع النطاق. كيف يتجلى هذا التحول، ولماذا يُشكل خطراً جسيماً على إسرائيل من منظور أمني وسياسي؟

تشهد الساحة الفلسطينية في يهودا والسامرة تحوّلًا مفاهيميًا وعمليًا. فبذريعة دواعي الأمن والسعي وراء "الأمن المطلق"، تتبنى الحكومة سياسة فرض السيادة الإسرائيلية، وعرقلة سبل التوصل إلى تسوية سياسية مستقبلية، وإضعاف السلطة الفلسطينية حتى انهيارها، وتهجير الفلسطينيين من ديارهم داخل الأراضي الفلسطينية. وتتبنى هذه السياسة في الواقع مبادئ "خطة القرار" التي يروج لها اليمين الأيديولوجي في الحكومة، بتحريض من الوزير بتسلئيل سموتريتش، والتي تُهدد الاستقرار والأمن في يهودا والسامرة، وتؤدي إلى واقع دولة واحدة، مع تغيير جذري في صورة إسرائيل. ونتيجة لذلك، قد تجد إسرائيل نفسها في خطر جسيم يتمثل في اندلاع أعمال إرهابية واسعة النطاق، وتآكل أخلاقي داخلي، وتزايد الانتقادات الدولية الموجهة إليها إلى حد تصنيفها رسمياً كدولة فصل عنصري، وتعميق إجراءات العزلة السياسية، وتجميد علاقات السلام القائمة منذ أمد طويل و"الاتفاقيات الإبراهيمية".

تشهد سياسة الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية تحوّلًا سياسيًا وأيديولوجيًا واسع النطاق. فمنذ تأسيسها، ولا سيما بعد أحداث السابع من أكتوبر، دأبت الحكومة الحالية على الترويج لتغيير جذري في النظام القانوني والملكية والإداري في الضفة الغربية. ولا تُعدّ هذه خطوات معزولة، بل خطة ممنهجة يقودها مسؤولون حكوميون لتوسيع الاستيطان، وتوطيد ملكية الأراضي، وتعزيز السيطرة المدنية الإسرائيلية على المنطقة، وسدّ أي احتمال لاتفاق مستقبلي قائم على مبدأ الفصل بين دولتين، مع إضعاف السلطة الفلسطينية، وبالتالي تهيئة الظروف لتطبيق السيادة الإسرائيلية في المنطقة.

يمثل هذا التحول تغييراً جذرياً في سياسة الحكومة، إذ ينتقل من مفهوم "إدارة الصراع" مع الفلسطينيين إلى تبني خطة "القرار" التي يروج لها اليمين المتشدد في الحكومة. تهدف هذه الخطة، التي قدمها الوزير سموتريتش في وقت مبكر من عام 2017، إلى إحباط التطلعات الوطنية للفلسطينيين وتحقيق رؤية أرض إسرائيل الكاملة من خلال ضمّ كامل أراضي الضفة الغربية وفرض السيادة عليها. وفي إطارها، تُعرض على الفلسطينيين خيارات الإقامة دون حقوق سياسية أو هجرة، إلى جانب القمع القسري لأي معارضة ممن لا يتخلون عن تطلعاتهم الوطنية. ويتعزز هذا المفهوم بمفهوم "الأمن المطلق" الذي تبلور بعد 7 أكتوبر، والذي ينص على أن أي تهديد يستدعي ردّاً عسكرياً، مع الحفاظ على حرية العمليات للجيش الإسرائيلي وسيطرته الأمنية الكاملة على الأراضي الفلسطينية، في حين يُنظر إلى ضبط النفس أو التسوية السياسية على أنهما خطر استراتيجي.

على الرغم من أنه لم يطرأ أي تغيير رسمي على الوضع القانوني للإقليم، إذ لم تعلن إسرائيل رسمياً عن ضمه، ولا يزال الإطار القانوني الظاهر قائماً على الاحتلال العدائي، إلا أن الحكومة تعمل عملياً على ترسيخ سيادة فعلية على يهودا والسامرة، من خلال عدد من محاور العمل التي تُغيّر جذرياً هيكل وطبيعة السيطرة على الإقليم.

تقديم المستوطنات كضرورة أمنية

تختار الحكومة تبرير سياستها بالاعتماد بشكل أساسي على الأسباب الأمنية، وذلك لكسب شرعية داخلية واسعة، وتتجنب تقديم هذه الخطوة كقرار أيديولوجي يتعلق بحق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء يهودا والسامرة، مما يحول دون أي إمكانية لتسوية سياسية مستقبلية.

وهكذا، وفي خضم الحملة ضد إيران، اختار وزير الدفاع إسرائيل كاتس زيارة مجلس السامرة، وأعلن أن تعزيز المستوطنات، لا سيما في شمال السامرة، "يمثل مصلحة أمنية واضحة لدولة إسرائيل" والتزاماً بتعميق "السيطرة على الأراضي وضمان أمن جميع المواطنين الإسرائيليين". وأكد هو ورئيس المجلس الإقليمي للسامرة، يوسي داغان، أن المستوطنات في شمال السامرة تشكل "حزاماً واقياً لإسرائيل".

عملياً، تتجاهل هذه السياسة تحذيرات القيادة الأمنية بشأن العبء العملياتي الناجم عن مراكز الاستيطان العديدة المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية، والتي ضاعفت مساحة المنطقة التي يُطلب من الجيش الإسرائيلي حمايتها. وفي هذا السياق، حذر رئيس الأركان إيل زامير من أنه "يُطلق عشرة إنذارات خطيرة"، بل وحذر من أن "الجيش الإسرائيلي قد ينهار على نفسه". ونظرًا لنقص الكتائب اللازمة لتوفير الأمن المستمر، يتزايد الاعتماد على كتائب الدفاع الإقليمية (غامار) و فرق الاحتياط في المناطق - وهو اتجاه يُطمس الخط الفاصل بين القوات العسكرية النظامية وقوات الاحتياط المحلية والمدنيين المسلحين.

يؤدي الانتشار الواسع للمستوطنات والمواقع العسكرية والمزارع إلى إطالة خطوط الدفاع بشكل كبير، وتوسيع نطاق انتشار القوات - المزيد من الأراضي، والمزيد من النقاط النائية، والمزيد من طرق الوصول، والمزيد من نقاط التفتيش، والمزيد من نقاط الاحتكاك، والمزيد من القوات والموارد. يتم توجيه قوة قتالية كبيرة للدفاع عن المواقع العسكرية والمزارع بدلاً من التصدي للإرهاب وحماية منطقة التماس، التي تمثل المدخل إلى عمق إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، تُضعف المهام الأمنية قدرة الجيش الإسرائيلي على الاستجابة لحالات الطوارئ، مما يؤدي إلى تقليل التدريب وزيادة التعبنة العامة لقوات الاحتياط. وفي ظل هذا الواقع، يتعمق النشاط العسكري في المناطق المدنية.

محور الاستيطان: ملكية ثابتة وتوسع استيطاني متسارع

يكن جوهر هذه الخطوة في تغيير جذري لنظام الأراضي، يهدف إلى ترسيخ الملكية الإسرائيلية للأراضي. ويجري الترويج لهذا التغيير من خلال قرارات المجلس الوزاري السياسي الأمني الصادر في فبراير 2026 بشأن فتح سوق الأراضي أمام الشراء المباشر من قبل الإسرائيليين (إلغاء القانون الأردني)، وعودة الدولة كجهة فاعلة في عمليات الشراء، وتخفيف القيود وآليات الإشراف على معاملات الأراضي (إلغاء شرط "تصريح المعاملة" وفتح سجل الأراضي للاطلاع العام). وفي الوقت نفسه، اتخذت الحكومة قراراً بتجديد الاستيطان في المنطقة (ج) في الضفة الغربية لأول مرة منذ عام 1967، وهو إجراء سيادي يُرسي تسجيلاً نهائياً لملكية الأراضي.

في الوقت نفسه، تُسرّع الحكومة وتيرة التوسع العمراني من خلال الموافقة على خطط البناء وتدابير تقنين أوضاع المستوطنات وربطها بالبنية التحتية حتى قبل اكتمال عملية التقنين، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية، وتوسيع نطاق الاستخدامات الزراعية. ويدعم هذا التوجه تدابير تكميلية، منها الاستيلاء على الأراضي وإنشاء أكثر من 100 مزرعة، واستثمارات ضخمة في البنية التحتية والطرق، وزيادة تخصيص الموارد الأمنية للمستوطنات، وهي خطوة تستند إلى خطة حكومية بقيمة 2.7 مليار شيكل إسرائيلي تقريباً على مدى خمس سنوات لتعزيز البنية التحتية "خارج الخط الأخضر".

وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح في قرار مجلس الوزراء الصادر في نهاية مارس 2026 بإنشاء 34 مستوطنة جديدة في المنطقة (ج) من خلال تقنين أوضاع 10 بؤر استيطانية غير قانونية وبناء 24 مستوطنة جديدة. ويُعد هذا عدداً غير مسبوق من المستوطنات التي تمت الموافقة عليها بقرار واحد، والتي تُضاف إلى 68 موقعاً وافقت عليها الحكومة خلال فترة توليها السلطة منذ يناير 2023، ليصل إجمالي عدد المستوطنات إلى حوالي 102 مستوطنة. إن موقع المستوطنات، على مقربة من التجمعات السكانية الفلسطينية بين المنطقتين (أ) و(ب) وانتشارها على نطاق واسع (جنين، رام الله، الخليل، ومناطق وادي الأردن)، يمنحها تأثيراً مباشراً على المنطقة: فهو يضر بالاستمرارية الإقليمية الفلسطينية، ويزيد من الاعتماد على الطرق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، ويزيد من حدة الاحتكاك اليومي بين السكان اليهود والفلسطينيين.

مراكز الاستيطان في يهودا والسامرة. المصدر: علامة الجغرافيا السياسية



إن حقيقة أن معظم المستوطنات تُخطط خارج التجمعات الاستيطانية وعلى امتداد مسار الجدار، الذي يُنظر إليه كخط دفاع مركزي، تُعمق الفجوة بين المبررات الأمنية التي تُقدمها الحكومة والسياسة الفعلية. فإذا كان الهدف من الجدار هو ضمان الأمن، فإن توسيع الاستيطان خارجته يتعارض مع المنطق الأمني. وتتفاقم هذه الفجوة بسبب تجاهل الحكومة لتحذيرات القيادة الأمنية من أن توسيع مراكز الاستيطان وتشتيتها سيزيد العبء على الجيش الإسرائيلي ويُضعف الأمن القائم، لا سيما في ظل تصاعد عنف المستوطنين، الأمر الذي يستدعي تحويل الموارد لإدارة التوترات.

علاوة على ذلك، بقي القرار، الذي اتخذ في خضم الحرب مع إيران، سراً لتخفيف الضغط الأمريكي في أعقاب الانتقادات التي وجهتها إدارة ترامب بشأن تصاعد عنف المستوطنين وخوفها من تغيير الوضع الراهن.

بشكل عام، فإن انتشار المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية وخط الدفاع، وتجاهل تحذيرات الجهاز الأمني، والطريقة التي تم بها الترويج للقرار، توضح أن الاعتبارات الأيديولوجية في المقام الأول، وليس بالضرورة الاعتبارات الأمنية البحتة، هي التي تحرك سياسة الحكومة وتوضح استعدادها لتوسيع الاستيطان - حتى على حساب عبء أمني وتعميق التوترات السياسية مع الحلفاء المقربين.

محور الإنفاذ: توسيع الصلاحيات لتشمل المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية

في الوقت نفسه، تقرر توسيع صلاحيات إسرائيل التنفيذية لتشمل المنطقتين (أ) و(ب) خارج المنطقة (ج) في مجالات المياه والبيئة والتراث والآثار. سيتيح هذا التوسع لإسرائيل إصدار الأوامر، وتأخير الأعمال وإيقافها، والتأثير المباشر على التخطيط والبنية التحتية والتنمية في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية. ويمثل هذا تحولاً من جانب إسرائيل من فرض إجراءات أمنية مؤقتة في المنطقتين (أ) و(ب) إلى تدخل إداري مستمر، مما يقلل من استقلالية السلطة الفلسطينية الإدارية وحوكمتها وتخطيطها، ويعمق تدخلها في الإدارة اليومية.

محور الإدارة: الانتقال إلى سيطرة مدنية مؤسسية في المناطق الحساسة

في إطار محور الإدارة، تقرر نقل صلاحيات التخطيط والبناء في منطقة مستوطنة الخليل ومجمع مقبرة البطارقة إلى الإدارة المدنية، متجاوزةً بذلك بلدية الخليل، وإنشاء إدارة إسرائيلية لقبر راحيل، تتمتع بصلاحيات وميزانية دائمتين. تمثل هذه الخطوات تحولاً من الأطر التعاقدية إلى الإدارة الإسرائيلية المباشرة، وتأسيس بنية تحتية حكومية دائمة. كما أنها تعزز الوجود المدني الإسرائيلي في المواقع الحساسة ذات الأهمية الدينية والتاريخية، وتُنشئ أطراً إدارية مدنية مؤسسية لم تعد تعتمد على حكومة عسكرية.

محور الحوكمة: إضعاف السلطة الفلسطينية

في الوقت نفسه، تتخذ الحكومة خطوات مباشرة لإضعاف السلطة الفلسطينية. فبسبب اعتبارها منافساً على السيطرة على الأراضي، تُطبّق إجراءات ضغط اقتصادية وإدارية وسياسية، تشمل تأخير وتقليص تحويلات أموال المستوطنات، ومنع عودة العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، وفرض عقوبات على كبار مسؤولي السلطة، بهدف تقويض عملها وزعزعة مكانتها لدى الشعب الفلسطيني. وقد وصف البنك الدولي وضع السلطة في نهاية عام 2025 بأنه أزمة مالية حادة: إذ خضعت أموال المستوطنات، مصدر دخلها الرئيسي، لاقتطاعات كبيرة من قبل الحكومة الإسرائيلية في عام 2025، وتوقف تحويلها تماماً اعتباراً من مايو 2025. ونتيجة لذلك، لا تستطيع السلطة سوى دفع ما بين 50 و70 بالمئة من الرواتب الشهرية، ويجري خفض النفقات الاجتماعية الأساسية. ويُسهّم هذا الوضع في تفاقم أزمة انعدام الثقة العميقة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني تجاه السلطة. بالإضافة إلى اتهامها بالفساد، يجري رسم صورة لتآكل قدرة الفلسطينيين على الحكم الذاتي.

تُروج هذه التحركات أيضاً في معارضة لموقف المؤسسة الدفاعية. وتهدف إلى الإضرار بحكم السلطة الفلسطينية - الكيان الفلسطيني الوحيد القادر على حفظ النظام العام وتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، وكبح جماح حماس في الضفة الغربية، والعمل في تعاون أمني مع الجيش الإسرائيلي - نظراً لكونها شريكاً محتملاً للحوار السياسي مع إسرائيل وبنية تحتية لإقامة دولة فلسطينية. تتجاهل إسرائيل عواقب تآكل الحكم، وخطر الفراغ الحكومي، وفقدان السيطرة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية. سيستلزم هذا الوضع تدخل إسرائيل للقيام بمهام السلطة: حفظ النظام وتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، أي تحمل عبء أمني مدني ثقل.

كلما ازداد تقويض حكم السلطة الفلسطينية، ازداد خطر عودة ظهور جماعات التنظيم غير الخاضعة لسلطتها، وكذلك خطر "الانقلاب الموازين"، حيث توجه الأجهزة الأمنية أسلحتها ضد قوات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، بدلاً من العمل ضد بنية حماس التحتية وحركة الجهاد الإسلامي. بالنسبة للعناصر الأيديولوجية اليمينية في إسرائيل، التي تسعى جاهدة للترويج لخطة "القرار"، فإن مثل هذا التطور سيشكل فرصة للانهيال النهائي للسلطة الفلسطينية.

العنف الاستيطاني والتطبيق الانتقائي للقانون - كمحور تكميلي

إلى جانب الأدوات المؤسسية، يعمل العنف الاستيطاني والإرهاب اليهودي ضد الفلسطينيين كآلية تكميلية. هذه ليست ظاهرة هامشية، بل نمط عمل ممنهج يشمل التهديدات، وإلحاق الأذى بالأشخاص والممتلكات، والحرق العمد، والنهب، ورشق المركبات الفلسطينية بالحجارة، والاستيلاء القسري على المراعي، وتهجير الفلسطينيين من مصادر المياه والأراضي الزراعية ومناطق سكنهم، وصولاً إلى النزوح الفعلي.

وفقاً لبيانات الجيش الإسرائيلي، سُجِّل في عام 2025 نحو 870 حادثة من "الجرائم القومية" (زيادة تقارب 27% مقارنةً بالعام السابق)، بينما أفادت الأمم المتحدة بـ 1732 "حادثة عنف استيطاني". ورغم التباين في البيانات الناتج عن اختلاف تصنيف الحوادث، فإن كلا المصدرين يشير إلى الاتجاه نفسه: زيادة مطردة في عدد حوادث العنف وشدتها. لا يقتصر هذا العنف على حفنة من مثيري الشغب (كما يدّعي من يحاولون التقليل من شأن حجم التحدي وخطورته). بل يشمل أيضاً المستوطنين المسلحين، وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي - المستوطنين الذين تم تجنيدهم في الاحتياط وينفذون

عمليات عسكرية في المنطقة التي يسكنونها، وأفراد فصائل الاستعداد. وبدلاً من تعزيز الأمن، تُفاقم هذه القوات التوتر وتتسبب في زيادة حوادث العنف، مع طمس الخط الفاصل بين المدنيين والعسكريين.

في ظل غياب تطبيق صارم ورداع من قبل قوات الأمن والشرطة، إلى جانب خطوات استباقية لإلغاء الاعتقالات الإدارية وإضعاف جهاز الأمن العام (الشاباك) المختص بشؤون اليهود، وفي ظل خطابات التسامح والدعم الحكومي، يُؤد هذا العنف ضغطاً مستمراً على المجتمعات الفلسطينية، ويُسهّم في تغيير أنماط السيطرة على المنطقة وخصائصها. هذا التجاهل يسمح للظواهر السلبية المتنامية على أرض الواقع بالانتشار دون رادع، لتصبح بذلك أداة سياسية بحد ذاتها.

الخلاصة الهامة

بشكل عام، تُغيّر محاور عمل الحكومة بشكل جذري بنية وطبيعة سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية. فهي تُعبّر عن انتقال من سيطرة عسكرية مؤقتة على الأراضي المتنازع عليها، في انتظار تسوية سياسية مستقبلية، إلى نموذج سيطرة مدنية مؤسسية بصلاحيات موسعة ونقل مركز السلطة من النظام الأمني إلى المستوى السياسي المدني. في الوقت نفسه، يتلاشى التمييز بين المنطقة (ج) والمنطقتين (أ) و(ب)، مما يُقوّض بسرعة الإطار المتفق عليه للاتفاق المؤقت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ويُغلق جميع السبل والفرص التي من شأنها أن تُتيح تسوية سياسية مُتفق عليها في المستقبل، على أساس مبدأ الدولتين.

وخلالاً للتصريحات حول ضرورة الأمن المُطلق وتصوير التسوية كوسيلة لتحقيقه، فإن سياسة الحكومة في الضفة الغربية لا تهدف إلى خلق استقرار أمني طويل الأمد، بل إلى تشكيل واقع جديد: يهودا والسامرة كمنطقة تسيطر عليها إسرائيل بشكل دائم. على الأرجح، لن يؤدي الضغط المستمر على الشعب الفلسطيني إلى استسلام سياسي وهجرة، كما يأمل المسؤولون الحكوميون. يتمسك هؤلاء المسؤولون بـ"صمت مريب"، والذي، وإن كان قد أدى على المدى القريب إلى انخفاض في الإرهاب بفضل أنشطة مكافحة الإرهاب التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك)، فضلاً عن التنسيق مع الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، ولا سيما خوف الشعب الفلسطيني من "ضم" الضفة الغربية. إلا أنه في ظل الواقع الذي سيترك فيه الفلسطينيون بلا حقوق، مع مساحة سياسية محدودة وتحت ضغط مستمر، إلى جانب تآكل السلطة الفلسطينية وآليات التنسيق الأمني، سيمهد ذلك الطريق لتقوية الإرهاب، وستزداد دوافع العنف الواسع النطاق والشديد.

في الختام، يشهد إقليم يهودا والسامرة تحولاً عميقاً في التصورات والسياسة، له تداعيات استراتيجية بالغة الأهمية على دولة إسرائيل. ففي ظل إطار أمني ومفهوم "الأمن المطلق"، تُغيّر الحكومة هيكل وطبيعة سيطرة إسرائيل على المنطقة. عملياً، تشير سياسة الحكومة والخطوات التي تتبناها إلى هدف واضح: فرض السيادة الإسرائيلية وسد الطريق أمام أي تسوية سياسية مستقبلية، مع انهيار السلطة الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم. ونتيجة لذلك، تواجه إسرائيل مخاطر متزايدة تتمثل في اندلاع أعمال إرهابية واسعة النطاق، وتآكل أخلاقي داخلي، ووصمها بدولة فصل عنصري، وتعميق عزلتها الدولية، وتجميد علاقات السلام القائمة منذ أمد طويل و"اتفاقيات إبراهيم".

*** الآراء الواردة في منشورات معهد دراسات الأمن القومي هي آراء مؤلفيها فقط.

خطة أمنية جديدة لقطاع غزة تشمل تجنيد نحو 12 ألف شرطي فلسطيني

2026/02/27 – موقع روسيا اليوم¹⁴

كشفت تقارير إعلامية عن تجنيد نحو 12 ألف شرطي فلسطيني ضمن قوة أمنية جديدة مخصصة لقطاع غزة، يتلقون تدريبات مكثفة في الأردن ومصر.

وبحسب ما أوردته صحيفة "الأخبار" اللبنانية، نوقشت تفاصيل الخطة خلال اجتماع ثلاثي ضم وفدا من حركة "حماس" برئاسة خليل الحية، ورئيس المخابرات المصرية حسن رشاد، والمبعوث الدولي نيكولاي ملادينوف. وأبدت "حماس" استعداداً مبدئياً للتعاون مع لجنة مدنية لإدارة شؤون القطاع، لكنها شددت على رفضها القاطع لنزع سلاحها. وفتحت

14 - خطة أمنية جديدة لقطاع غزة تشمل تجنيد نحو 12 ألف شرطي فلسطيني RT Arabic -

اللجنة الوطنية لإدارة غزة (مدعومة أمريكياً) باب الترشح للشرطة الجديدة، حيث تقدم نحو 2000 فلسطيني في الساعات الأولى، مع شروط تشمل العمر 18-35 عاماً وأن يكون من سكان غزة ودون سجل جنائي.

وأكد اللواء الأمريكي جاسبر جيفيرز، قائد قوة الاستقرار الدولية، أن الخطة طويلة الأمد وتستهدف تدريب هؤلاء الـ 12 ألفاً للحفاظ على الأمن والنظام العام. وتتلقى هذه القوة تدريبها كجزء من ترتيبات "اليوم التالي" للحرب، في مصر والأردن، بدعم أمريكي عبر "مجلس السلام" برئاسة الرئيس دونالد ترامب. وسيتزامن نشر هذه القوة مع انتشار قوة استقرار دولية (ISF) متعددة الجنسيات تضم 20 ألف جندي من دول مثل إندونيسيا والمغرب وكازاخستان، مع بدء الانتشار من رفح جنوب غزة.

إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: السكان المعرضون للخطر

16 مارس 2026 تقرير المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية الأرواح¹⁵

ارتكبت القوات الإسرائيلية جرائم وحشية في غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتطهير عرقي وإبادة جماعية. كما ارتكبت حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى جرائم وحشية.

عن خلفية الصراع:

على مدى أكثر من عامين، شنت إسرائيل قصفاً متواصلًا من الجو والبر والبحر، وفرضت حصارًا شاملاً على غزة مرارًا وتكرارًا. وجاء القصف والحصار الإسرائيليان عقب هجوم دام شنته حماس وفصائل فلسطينية مسلحة أخرى على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023. ومنذ ذلك الحين، قتلت إسرائيل أكثر من 70 ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، وأصابت أكثر من 167 ألفًا. ويُقدر عدد المفقودين أو المدفونين تحت أنقاض المباني المدمرة بألاف آخرين. وقد تضرر أو دُمّر ما يقرب من 80% من البنية التحتية في قطاع غزة.

في 10 أكتوبر 2025، دخلت المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل حيز التنفيذ في غزة، استنادًا إلى ما يُسمى بخطة السلام ذات النقاط العشرين التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. ودعا الاتفاق إلى تعليق جميع الأعمال العدائية، والإفراج عن جميع الرهائن المتبقين (أحياءً وأمواتًا) مقابل ما يقرب من 2000 أسير ومعتقل فلسطيني. دخول نحو 600 شاحنة من المساعدات الإنسانية يوميًا؛ وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط التماس، ما يُبقي نحو 58% من غزة تحت السيطرة الإسرائيلية.

وقد خلص العديد من خبراء الأمم المتحدة المستقلين، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، واللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة، إلى أن الحرب الإسرائيلية في غزة تتوافق مع خصائص الإبادة الجماعية. وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، إلى أن إسرائيل ارتكبت أربعة على الأقل من الأفعال الخمسة المحظورة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بما في ذلك فرض تدابير لمنع الإنجاب. ردًا على الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب إبادة جماعية، أصدرت محكمة العدل الدولية ثلاث مجموعات من التدابير المؤقتة منذ يناير 2024، تطالب السلطات الإسرائيلية بمنع الإبادة الجماعية والسماح بدخول المساعدات الضرورية إلى غزة. وقد دأبت إسرائيل على تجاهل هذه الأوامر والتزاماتها كقوة احتلال بموجب القانون الدولي الإنساني.

في 21 نوفمبر 2024، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق مسؤولين حكوميين إسرائيليين، أحدهما رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ومسؤول في حركة حماس، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأفاد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بزيادة ملحوظة في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاعتقالات الجماعية، والاختفاء القسري للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية المحتلة منذ أكتوبر 2023. ووفقًا للجنة التحقيق الدولية، فإن إساءة معاملة إسرائيل للمعتقلين الفلسطينيين تُعد "سياسة متعمدة"، تنطوي على أفعال

ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وقد تعرض المعتقلون للإذلال المتعمد، بما في ذلك العنف الجسدي والنفسي والجنسي والتناسلي، واستُخدموا كدروع بشرية، وحُرموا مراراً من الغذاء والرعاية الطبية الكافية.

خلال هجومهم في 7 أكتوبر 2023، هاجمت حماس وفصائل فلسطينية مسلحة أخرى مناطق مدنية في إسرائيل، وارتكبت انتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك أسر مئات المدنيين واحتجازهم قسراً كرهائن. قُتل ما لا يقل عن 1200 إسرائيلي وأصيب أكثر من 5400. وخلصت لجنة التحقيق إلى أن أعضاء من حماس وفصائل فلسطينية مسلحة أخرى ارتكبوا جرائم حرب، شملت القتل والإصابة وسوء معاملة المدنيين عمداً، واحتجاز الرهائن. وحددت اللجنة أنماطاً تدل على العنف الجنسي، بما في ذلك تدنيس الجثث واستخدام النساء وأجسادهن كـ"غنائم نصر".

تحتل إسرائيل الأراضي الفلسطينية - التي تشمل قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية - منذ عام 1967. وقد خلص المقرر الخاص للأمم المتحدة إلى أن إسرائيل فرضت نظاماً من القمع والتمييز العنصري يستوفي معيار الإثبات السائد لنظام الفصل العنصري، وهو جريمة ضد الإنسانية. ويفصل فتوى استشارية صادرة عن محكمة العدل الدولية في يوليو 2024 أن استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، ويؤكد على ضرورة إنهاء إسرائيل لوجودها بأسرع وقت ممكن، ووقف أنشطة الاستيطان الجديدة فوراً، وإجلاء جميع المستوطنين.

منذ أكتوبر 2023، تصاعدت أنماط العنف القائمة في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك هجمات المستوطنين، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات الفلسطينيين. وأفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن المستوطنين يتصرفون أحياناً بتواطؤ من القوات والسلطات الإسرائيلية. كما شهدت البلاد زيادة حادة في استخدام القوة المفرطة من قبل القوات الإسرائيلية، بما في ذلك الغارات الجوية، والتكتيكات العسكرية العنيفة خلال عمليات التفتيش والاعتقال، وتوغل ناقلات الجنود المدرعة والجرافات التي أرسلت إلى مخيمات اللاجئين. وفي يناير 2025، شنت إسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال الضفة الغربية المحتلة، شملت نشر الدبابات لأول مرة منذ أكثر من عقدين. وقد أدى هذا العدوان المستمر إلى نزوح قسري لأكثر من 40 ألف فلسطيني، مسجلاً بذلك أكبر موجة نزوح قسري في الضفة الغربية المحتلة منذ عام 1967.

آخر التطورات:

على الرغم من وقف إطلاق النار، واصلت إسرائيل شنّ هجمات على غزة وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، ما أسفر عن مقتل أكثر من 600 فلسطيني، ولم تسمح إلا بدخول جزء ضئيل من شاحنات المساعدات المتفق عليها إلى غزة. وأعادت إسرائيل فرض حصار شامل على غزة لفترة وجيزة في 28 فبراير، بعد ساعات من شنّها هجوماً عسكرياً مشتركاً مع الولايات المتحدة ضد إيران. ورغم إعادة فتح أحد المعابر الحدودية جزئياً بعد ثلاثة أيام، إلا أن جميع المعابر الأخرى - بما فيها معبر رفح - لا تزال مغلقة حتى وقت كتابة هذا التقرير. وقد تم تعليق عمليات الإجلاء الطبي، بينما خضع تناوب العاملين في المجال الإنساني لقيود وتعليقات مشددة. كما أغلقت معظم نقاط التفتيش في الضفة الغربية المحتلة في أعقاب التصعيد الإقليمي الأخير.

وفي مطلع فبراير، وافق المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي على سلسلة من الإجراءات التي توسّع نطاق السلطة الإسرائيلية في المناطق الخاضعة للسيطرة الإدارية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، وتخفف القيود المفروضة على الاستيلاء على الأراضي. منذ بداية عام 2026، نزع أكثر من 900 فلسطيني، وهدمت القوات الإسرائيلية معظم مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في القدس الشرقية المحتلة. وقد خلصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أن سياسات إسرائيل التمييزية والفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة تشبه نظام الفصل العنصري، وأثارت مخاوف من التطهير العرقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبعد اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 في نوفمبر، الذي فعّل خطة الرئيس ترامب لغزة، بما في ذلك إنشاء هيئة حكم انتقالية ونشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار، أطلق المسؤولون الأمريكيون المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار في يناير. وتم تعيين لجنة تكنوقراطية فلسطينية ومجلس تنفيذي للإشراف على عناصر الخطة تحت ما يُسمى "مجلس السلام"، الذي يمنح الرئيس ترامب صلاحيات واسعة ويدّعي العمل بموجب تفويض عالمي. وقد تعهد عدد من أعضاء مجلس السلام، البالغ عددهم نحو عشرين عضواً، بتقديم دعم عسكري للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار وتمويل لإعادة إعمار غزة.

تحليل:

على مدى أكثر من عامين، مارست إسرائيل إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة. ويعكس خطاب السلطات الإسرائيلية، إلى جانب سلوك القوات الإسرائيلية، نية إبادة جزء كبير من السكان الفلسطينيين. وقد زاد العدوان العسكري الإسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة من خطر وقوع المزيد من الفظائع.

من المرجح أن يرقى التهجير الجماعي للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية إلى جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية تتمثل في النقل القسري. ويُعد الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ أكتوبر 2023 بمثابة تجويع متعمد للمدنيين كأسلوب حرب - وهي جريمة حرب - وقد يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية وجريمة إبادة جماعية.

تُشكل الهجمات الصاروخية العشوائية التي تشنها حماس انتهاكًا للقانون الدولي. كما ارتكبت قوات أمن حماس انتهاكات جسيمة ضد الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والإعدامات بإجراءات موجزة والتعذيب.

بينما يوفر اتفاق وقف إطلاق النار إغاثة عاجلة للفلسطينيين في غزة، ستستمر الفظائع إلى حين التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف، وتحقيق حل سياسي مستدام. يتفاقم هشاشة الاتفاق بسبب الإجراءات العقابية المستمرة التي تتخذها إسرائيل، ويُهدد بانهيائه وسط تصعيد إقليمي أوسع.

يثير ميزان المدفوعات والخطة الأمريكية الأوسع نطاقًا لغزة مخاوف قانونية وسياسية بالغة، بما في ذلك الخروج عن التفويض الممنوح بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803، والامتثال للقانون الدولي، وغياب التمثيل الفلسطيني. إن الصلاحيات الواسعة لقوات الأمن الإسرائيلية المزمعة، دون ضمانات أو استراتيجية انسحاب، تُهدد بتهميش المساءلة وتقويض حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، يُحظر على أي دولة احتلال نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة، وهو ما يُعرف أيضًا بـ"زراع المستوطنين". وتؤدي عمليات الاستيلاء على أراضي وممتلكات الفلسطينيين والبدو وهدمها إلى عمليات إخلاء قسري، وتشريد تعسفي، ونقل قسري. يُهدد الاحتلال الإسرائيلي الدائم الوجود الثقافي للشعب الفلسطيني، وينتهك حقه في تقرير مصيره. إن الإجراءات التي أقرها المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي مؤخراً تعزز سيطرته غير القانونية على الضفة الغربية المحتلة، وتشير إلى تكثيف الجهود لتسريع ضم الأراضي الفلسطينية.

تقييم المخاطر:

- نمط من انتهاكات وقف إطلاق النار، يُنذر بعودة القصف واسع النطاق والهجمات البرية وتكتيكات الحصار.
- ظروف مواتية لجرائم التهجير القسري والنقل القسري.
- تصاعد العنف والهجمات والاعتقالات التعسفية في الضفة الغربية المحتلة.
- قمع عنصري وتمييز ممنهج ضد الفلسطينيين، وضم فعلي وغير قانوني للأراضي الفلسطينية.
- غياب المساءلة الفعالة عن دورات الأعمال العدائية الدامية بين إسرائيل وحماس والفصائل الفلسطينية المسلحة الأخرى.

الإجراءات الضرورية:

1. يجب على حماس وإسرائيل احترام بنود اتفاق وقف إطلاق النار. يجب إرساء وقف دائم لإطلاق النار في غزة وتطبيقه بالتساوي في الضفة الغربية المحتلة.
2. يجب على جميع الدول، بما فيها الدول ذات النفوذ، ممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية على إسرائيل لرفع الحصار المفروض على غزة، وحث الطرفين على الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار، وضمان إشراف جهات مراقبة مستقلة على تنفيذه. يجب على إسرائيل وقف عدوانها العسكري على الضفة الغربية المحتلة فورًا، وإلغاء الإجراءات الرامية إلى ضم الأراضي الفلسطينية، وتنفيذ التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.
3. يجب على أي قوة دولية لتحقيق الاستقرار الرضا الفلسطيني، وأن تتضمن ضمانات قوية، وآليات للمساءلة، وخطة انسحاب واضحة. يجب على الدول تنفيذ القرار 2803 وفقًا للقانون الدولي، ورفض الانضمام إلى ميزان المدفوعات طالما أنه يقوّض الدولة الفلسطينية وميثاق الأمم المتحدة. كما يجب على المجتمع الدولي دعم عملية إعادة إعمار غزة بقيادة فلسطينية، وضمان عدم عرقلة إسرائيل لها أو استفادتها منها.
4. ينبغي على الدول الانضمام إلى مجموعة لاهاي لتأكيد دورها الجماعي في دعم المساءلة والتوصل إلى حل سياسي قائم على القانون الدولي. يجب على جميع الدول الدفاع عن ولاية وكالة الأونروا وتوفير التمويل الكافي لعملياتها الحيوية.

5. يجب على إسرائيل وقف أنشطة الاستيطان غير القانونية، وسياسات الفصل العنصري، واحتلال الأراضي الفلسطينية، والعقاب الجماعي للفلسطينيين. ينبغي على جميع الأطراف إدانة خطاب الكراهية المعادي للفلسطينيين، والمعادي للعرب، والمعادي للسامية، والإسلاموفوبيا إدانة قاطعة. يجب على القادة الامتناع عن نشر الخطابات والأفعال التي تُجَرِّد الإنسان من إنسانيته، أو الانخراط فيها.
6. ينبغي على الدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها دعم إجراءات محكمة العدل الدولية، والامتناع عن محاولات عرقلة عملها المستقل أو التشكيك في نتائجها. يجب السماح للمحكمة الجنائية الدولية بممارسة ولايتها باستقلالية ونزاهة، وعلى جميع الدول الكف عن أي عرقلة أو تهريب أو انتقام أو تأثير غير مشروع ضد المحكمة ومسؤوليها. ينبغي على إسرائيل التصديق على نظام روما الأساسي، والتعاون مع جميع آليات التحقيق التي تفوضها الأمم المتحدة.

إسرائيل في عام 2026: توافق جديد حول الأمن

يناير 2026 بقلم رافائيل بن ليفي، موقع صحيفة القدس للشؤون الاستراتيجية

بعد عامين من الحرب، دخلت إسرائيل عام الانتخابات في 2026، لكن القضايا الأمنية لن تكون في صدارة الانتخابات المقبلة. وقد برز توافق جديد في المجتمع الإسرائيلي بشأن الأمن، ويجري العمل على تفعيله وتطبيقه.

التفكير الأمني الإسرائيلي قبل 7 أكتوبر

في سبتمبر 2023، أقرّت الأجنحة الاستراتيجية الإسرائيلية بأن إيران هي التهديد الرئيسي للدولة. كانت قدراتها النووية تتطور باطراد، وترسانتها الصاروخية تنمو وتحسن باستمرار. امتلكت قوات حزب الله اللبنانية، التابعة لها، ما يقارب 100 ألف صاروخ وقذيفة، وجيشًا متمرسًا اكتسب خبرة قتالية من عقد من القتال إلى جانب نظام الأسد في سوريا.

شنت إسرائيل حملة غارات جوية متواصلة لمنع تحوّل جنوب سوريا إلى ما يشبه جنوب لبنان، المعروف في إسرائيل بـ"الحرب بين الحروب". هددت حماس المراكز السكانية الرئيسية في إسرائيل بالصواريخ، مدعومة بتهريب الأسلحة عبر الحدود مع مصر. كانت السلطة الفلسطينية تموّل إرهابيين لقتل الإسرائيليين.

في إسرائيل، كان التفكير الأمني السائد يتمحور حول: التركيز على التهديد الوجودي الرئيسي الذي تمثله إيران، ومتابعة تقدمها النووي عن كثب؛ والاستعداد للمواجهة الحتمية مع حزب الله، مع تعزيز التحالف المناهض لإيران مع دول الخليج؛ وضرورة إدارة حماس واحتوائها. كان تشبيه "جز العشب" هو المجاز المستخدم، بمعنى أن على إسرائيل إضعاف التهديد الصاروخي كل بضع سنوات، مع تطوير تدابير دفاعية مثل نظام القبة الحديدية الذي يسمح لإسرائيل بتقليل الأضرار وتجنب الانجرار إلى حملة طويلة الأمد من شأنها أن تصرفها عن التهديد الرئيسي. وقد فُذِر خطر الغزو عبر الحدود من غزة بأنه ضئيل، وربما يقتصر على تسلل خلية أو خليتين إرهابيتين، كل منهما تضم عشرة مقاتلين، إلى بلدة واحدة في منطقة حدود غزة. وكجزء من إدارة حماس، ينبغي على إسرائيل تسهيل تحسين الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة لتحفيز حماس على إطالة الفترات الفاصلة بين موجات العنف. هكذا كانت إسرائيل في السادس من أكتوبر 2023.

أثر السابع من أكتوبر

في صباح السابع من أكتوبر 2023، اقتحم جيش إرهابي قوامه نحو 4000 مقاتل، بالإضافة إلى 2000 مدني من غزة، بلدات إسرائيلية ومستوطنات زراعية على طول الحدود. وقُتل 1200 إسرائيلي، وأصيب أكثر من 5000، واحتُجز 250 رهينة. وبدأ حزب الله شنّ هجمات صاروخية يومية على بلدات على طول الحدود الشمالية، بالتزامن مع إطلاق صواريخ من وكلاء إيران في العراق واليمن. ونزح 200 ألف إسرائيلي داخليًا من الشمال والجنوب.

يمكن تلخيص التغيير الناتج في مفهوم الأمن القومي في ثلاثة محاور:-

أولاً: تغير فهم الإسرائيليين لطبيعة الصراع. بات واضحًا اليوم لغالبية الإسرائيليين أن جذر الصراع ليس المطالبة بإقامة دولتين، بل رفض الفكرة الصهيونية من قبل أعدائها. وهذا ما يُسلّم به إلى حد كبير لدى قيادة السلطة الفلسطينية وحماس. يعارض عدد متزايد من الإسرائيليين الانسحاب من الضفة الغربية (يهودا والسامرة). ويعتقدون أن هذه الخطوة لن تؤدي إلى السلام، بل ستخلق دولة إرهابية تسيطر عليها حماس في المناطق المجاورة للمراكز السكانية الإسرائيلية.

تشير استطلاعات الرأي بين اليهود الإسرائيليين إلى أن نسبة معارضة قيام دولة فلسطينية تتراوح بين 68 و81%. وأظهر استطلاع آخر شمل جميع الإسرائيليين، بمن فيهم المواطنون العرب، أن هذه النسبة ارتفعت من 69% قبل الحرب إلى 79% بعدها.

في يوليو 2024، أصدر الكنيست قرارًا يرفض صراحةً إقامة دولة فلسطينية "على أي قطعة أرض غرب نهر الأردن". وقد حظي القرار بتأييد 68 صوتًا مقابل 9، بدعم من جميع أحزاب الائتلاف الحاكم، بالإضافة إلى أحزاب المعارضة اليمينية والوسطية، بينما صوتت الأحزاب العربية ضده. وامتنع حزب "يش عتيد" و"العمل" المعارضان (الذنان يشغلان 24 و4 مقاعد على التوالي) عن التصويت. ووصف نص القرار قيام دولة فلسطينية بأنه "خطر وجودي" من شأنه أن يُطيل أمد الصراع، ويُزعزع استقرار المنطقة، وسرعان ما يتحول إلى قاعدة إرهابية بقيادة حماس.

ثانيًا: يؤمن الإسرائيليون بالعودة إلى عقيدة الحرب الاستباقية. ولن تسمح إسرائيل بعد الآن بتكوين جيوش إرهابية على طول حدودها، معتمدة فقط على الردع والتدابير الدفاعية لحمايتها. أدى هذا الفهم إلى الهدف الرسمي للحرب المتمثل في تفكيك حماس ككيان عسكري وحكومي. كما أنه يركز على تحريك إسرائيل ضد حزب الله، بدءًا من أكتوبر 2024، بما في ذلك عملية التجسس الإلكتروني وابتغالي حسن نصر الله، ولكنه يفرض أيضًا مطلبًا بأن تحافظ إسرائيل، حتى في ظل وقف إطلاق النار، على سيطرتها على الأراضي الاستراتيجية وأن تمنع حزب الله بشكل استباقي من إعادة تسليح نفسه.

تجلت عقيدة الاستباق هذه بوضوح عندما دمرت إسرائيل قدرات الجيش السوري في غضون أيام من سقوط الأسد في ديسمبر 2024، ووسّعت المنطقة العازلة في جنوب سوريا. وأظهرت عملية الاثني عشر يومًا ضد القدرات النووية والصاروخية الإيرانية في يونيو 2025، والضربة التي استهدفت قيادة حماس في الدوحة في سبتمبر، مدى استعداد إسرائيل للذهاب بعيدًا في تطبيق هذه العقيدة.

يحظى هذا الموقف الهجومي بدعم قوي خارج الائتلاف الحاكم أيضًا. ففي نوفمبر 2025، طرح بيني غانتس، زعيم حزب المعارضة الوسطي، مقترحًا للعودة إلى "عقيدة عام 1948" وعقيدة أمنية جديدة، يدعو فيها إلى التحول من نهج إدارة الصراع إلى نهج المبادرة ومنع التهديدات، بما في ذلك إطلاق "حملة واسعة النطاق لإزالة جميع التهديدات الكبيرة التي يشكلها النظام الإيراني" و"إنشاء مناطق عازلة خارج الحدود".

ثالثًا: يتفق الإسرائيليون على ضرورة معالجة الفجوة بين احتياجات جيش الدفاع الإسرائيلي في زمن الحرب ومخزونه الفعلي من الذخائر وقدرته الإنتاجية. في السنة والنصف الأولى من الحرب، واجهت إسرائيل ضغوطًا كبيرة من إدارة بايدن للقبول بمكاسب جزئية للغاية في غزة والامتناع عن أي عمل هجومي في الجبهات الأخرى، مع حجب الإمدادات كوسيلة ضغط. وقد أوضح هذا أنه، على الأقل فيما يتعلق بالذخائر الحيوية التي تُمكن من خوض المعارك اليومية، يجب أن تكون إسرائيل مكثفة ذاتيًا.

أكد تقرير "لجنة ناغل" غير الحزبية، الصادر في يناير 2025، على الاكتفاء الذاتي في الذخائر والأسلحة الأساسية الأخرى كركيزة أساسية في إعادة هيكلة استراتيجية جيشها. وشددت اللجنة، المؤلفة من 12 خبيرًا ومسؤولًا سابقًا رفيع المستوى من قلب المؤسسة الدفاعية بقيادة يعقوب ناغل من معهد التخنيون، على ضرورة أن "تنتج إسرائيل بشكل مستقل أنظمة أسلحة دفاعية حيوية حتى لا تكون معتمدة على الموردين الأجانب". وقد صرح نتنياهو نفسه بهذا الأمر في مناسبات عديدة خلال العام الماضي.

نظام إقليمي جديد؟

انقلبت موازين القوى الإقليمية السابقة رأسًا على عقب، لكن لم يختف أيٌّ من المعسكرات الأيديولوجية. تعرّض المحور الشيعي بقيادة إيران لأكبر ضربة، لكنه لم يُقَضْ عليه. تأجل البرنامج النووي الإيراني لسنوات، لكن المعرفة التقنية النووية لا تزال موجودة، فضلًا عن بقايا محتملة من اليورانيوم المخصب. وبالمثل، انخفض ترسانة صواريخها وقاعدة تصنيعها، لكنها لا تزال تحتفظ بما يُقدّر بألف صاروخ عامل.

أضعفت بنية قيادة حزب الله، وانخفض تهديده الصاروخي لإسرائيل بشكل كبير. تُقدّر ترسانته المتبقية بعشرة آلاف صاروخ قصير المدى، وألف صاروخ متوسط المدى، وعشرات الصواريخ الموجهة بدقة. ونتيجة لذلك، فقد موقعه المهيمن في السياسة اللبنانية. ومع سقوط الأسد في سوريا، أصبحت طرق إمداده البرية من إيران مُعرّضة للخطر. لكنها لا تزال منظمة، وقد تم تعيين قادة بدلاء، وهي تعمل باستمرار على إعادة بناء ترسانتها وقدرتها على تهديد إسرائيل مجددًا.

أخيراً، فقدت حماس السيطرة على نحو نصف قطاع غزة، وفقدت العديد من مقاتليها ذوي الخبرة. ومع ذلك، فهي تسيطر حالياً على معظم سكان غزة، وتدير ميليشيا منظمة ذات قدرات إدارية تُعَدُّم بوحشية أي منافسين. إذا امتنعت إسرائيل عن أي تحرك إضافي، ستعلن حماس النصر. وستكون استراتيجيتها المتمثلة في احتجاز الرهائن على نطاق واسع كضمانة لضمان قدرتها على البقاء والقتال في المستقبل قد أثبتت نجاحها.

إسرائيل في العام المقبل

على الرغم من هذه التهديدات الحقيقية والمستمرة، وبعد عامين من الحرب، باتت البلاد أكثر أمناً مما كانت عليه طوال تاريخها الممتد لما يقارب 80 عاماً، إذ تمكنت من إحباط أو إحباط جميع التهديدات الوجودية المباشرة. وبشكل أشبه بالمعجزة، استمر الاقتصاد الإسرائيلي في النمو خلال الحرب وظل مستقرًا. وقد أدت نجاحاتها العسكرية إلى اهتمام عالمي بشراء التكنولوجيا الدفاعية الإسرائيلية، مما أسفر عن تدفق مليارات الدولارات من رؤوس الأموال إلى الاقتصاد. كما أدت المشاعر المعادية للسامية الصريحة في الخارج إلى تدفق جديد للهجرة اليهودية إلى إسرائيل من الدول الغربية.

وقد تحققت هذه الانتصارات بثمن باهظ. فقد أطلق سراح 168 رهينة من أصل 258 أحياء، بينما لقي 90 آخرون حتفهم في الأسر. وبالإضافة إلى 1200 إسرائيلي قُتلوا في الأيام الأولى، قُتل 800 آخرون خلال الحرب، وأصيب أكثر من 60 ألفاً. يكاد لا يخلو بيت من معرفة شخص مات، ويعرف كل بيت أشخاصاً أُصيبوا. سُمح للمدنيين النازحين من الشمال والجنوب بالعودة وإعادة البناء، لكن إعادة تأهيل هذه المجتمعات مشروع مستمر وهش.

على الصعيد الداخلي، بدأت إسرائيل عامها الانتخابي. ستجرى الانتخابات عند انتهاء ولاية الحكومة الحالية التي تمتد لأربع سنوات في أكتوبر 2026، ولكن من المحتمل إجراؤها في وقت مبكر من الربيع أو الصيف. تبرز أحزاب جديدة بجيل جديد من القادة الذين لا ينتمون بسهولة إلى التصنيفات الحزبية السابقة.

الإجماع الناشئ حول المسائل الأمنية واضح: استباقية على جميع الجبهات، لا وجود لحماس في غزة، ولا دولة فلسطينية. لن يدور النقاش السياسي الرئيسي في الحملة الانتخابية المقبلة حول الشؤون الأمنية، بل حول قضية تجنيد اليهود الحريديم. لقد أضفت السنتان الماضيتان، اللتان خاطر فيهما عشرات الآلاف من جنود الاحتياط بحياتهم ومصادر رزقهم للدفاع عن البلاد، مزيداً من الإلحاح على مسألة إدراج هذه الفئة في التجنيد.

لا ينبغي الخلط بين نفاذ الصبر المتزايد تجاه السكان الحريديم وبين المشاعر المعادية للسامية. بل على العكس تماماً، فإن إدراك أن الدولة اليهودية تُهاجم تحديداً بسبب هويتها اليهودية قد دفع الكثيرين إلى إعادة النظر في علاقتهم بالتقاليد، وإلى تبني جوانب أوسع منها. فالناس في جميع أنحاء البلاد أكثر فخرًا بهويتهم اليهودية، وأكثر استعداداً لإبرازها في أزيائهم، وكلامهم، وشعارهم الدينية.

بعد 24 شهراً من الحرب، أصيبت إسرائيل، لكنها خرجت منتصرة، أكثر صلابة، وأكثر وحدة، وأكثر تصميمًا من أي وقت مضى على ضمان أمنها في وطنها التاريخي.

كاتب المقال الدكتور رافائيل بن ليفي زميل بارز في معهد مسغاف للأمن القومي ومدير برنامج تشرشل للحكم والأمن في معهد أرغمان. وهو مؤلف كتاب "ثقافات مكافحة الانتشار النووي: صياغة السياسة الأمريكية والإسرائيلية بشأن البرنامج النووي الإيراني" (دار روتليدج، 2024).

التهديد الرئيسي – يهودا والسامرة والأردن: القيادة المركزية تُلخص عام 2025 وتستعد لعام 2026

2026/01/20 بقلم يشاي إلماكيس-إيلرام – موقع مكور ريشون¹⁶

تُلخص القيادة المركزية عام 2025 بانخفاض حاد في نطاق الإرهاب، وتراجع في عدد الهجمات المميتة، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للإرهابيين. ومع ذلك، فإن الاستعدادات لعام 2026 مُهيأة لـ "حرب الغد".

يبدو أن عام 2025 سيشكل نقطة تحول في قطاع يهودا والسامرة، حيث سيشهد انخفاضاً حاداً في نطاق الإرهاب، وتراجعاً في عدد الهجمات الدامية، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للإرهابيين. مع ذلك، يؤكد الجيش الإسرائيلي أن

هذه الأرقام المذهلة لا تبشر بهدوء طويل الأمد، بل تستدعي الاستعداد لتصعيد محتمل، لا سيما في الجبهة الشرقية المقابلة للأردن ويهودا والسامرة، خلال السنوات القادمة، والتي تُعتبر التهديد الرئيسي. وتدعو القيادة المركزية إلى "حرب الغد"، ولذا تتضمن سيناريوهاتها المرجعية غارات على عدة مستوطنات في وقت واحد، وغارة من جهة الأردن، وإغلاق الطرق السريعة.

لكن قبل التطرق إلى التهديد التالي، دعونا نلقي نظرة على إحصائيات العام الماضي: تُظهر هذه الإحصائيات عمق التغيير، من 847 حادثة إرهابية في عام 2023، إلى 258 حادثة في عام 2024، ثم إلى 57 حادثة فقط في العام الماضي - أي بانخفاض قدره 78% تقريباً خلال عامين. كما انخفض عدد الإسرائيليين الذين قُتلوا في هجمات إرهابية بشكل ملحوظ: 41 قتيلاً في عام 2023، و35 في عام 2024، و20 فقط في عام 2025. وتراوح نسبة قتلى قوات الأمن بين الثلث والنصف. أما بالنسبة للفلسطينيين، فقد قُتل 240 فلسطينياً العام الماضي، بعد أن بلغ عددهم 500 و504 في العامين السابقين. في السنوات السابقة، كان 96% من القتلى إرهابيين، و72% منهم قُتلوا وهم يحملون سلاحاً نارياً، بينما لم تتجاوز نسبة القتلى غير المسلحين 4%. وفي عام 2025، تمثل التغيير في الاتجاه أيضاً في انخفاض عدد الاستعراضات المسلحة. أما سياسة الهجمات فلم تتغير. نُقلت صلاحية إزالة الخطر بالغايات الجوية، التي كانت حكرًا على قائد القيادة، إلى قائد الفرقة. إضافةً إلى ذلك، تُعزي المؤسسة الدفاعية هذا التراجع إلى مزيج من العمليات الهجومية المتواصلة، والردع المتراكم في أعقاب القتال في غزة، والضرر البالغ الذي لحق بالقدرات التنظيمية والمعنوية للإرهابيين في الضفة الغربية. ويشير الجيش الإسرائيلي إلى أنه، على عكس الماضي، لا تكاد توجد اضطرابات واسعة النطاق في الضفة الغربية اليوم، باستثناء بؤر التوتر السياسي المعزولة.

تُقر المؤسسة الأمنية بتغيير جذري في أساليب التعامل مع الأزمات. فبينما كانت العديد من الهجمات في الماضي تصل إلى مدن إسرائيلية، يتم اليوم إحباط معظمها داخل الأراضي الإسرائيلية. ولا يقتصر معيار النجاح على عدد الهجمات التي تم إحباطها فحسب، بل يشمل أيضاً القدرة على الحفاظ على الحياة المدنية الطبيعية: من خلال تنظيم الفعاليات الكبرى، والاحتفال بالأعياد، وحرية حركة المواطنين نسبياً داخل القطاع.

تُظهر البيانات هذا بوضوح: فقد بلغ عدد حوادث الإرهاب باستخدام الحجارة وزجاجات المولوتوف، المعروفة سابقاً باسم "الإرهاب الشعبي"، 1015 حادثة في عام 2025، مقارنةً بـ 3256 حادثة في عام 2023 و1230 حادثة في عام 2024. ويمثل هذا انخفاضاً بنحو 17% مقارنةً بالعام السابق، ونحو ثلثي العدد خلال عامين. وخلال العام، تم تصفية 31 فلسطينياً ألقوا الحجارة على المركبات على الطرق السريعة في الضفة الغربية، وهو رقم يعكس قرار تخفيف قيود إطلاق النار والسماح به لإزالة التهديد الذي يواجه راشقي الحجارة في مثل هذه الحالات.

ترافق انخفاض الإرهاب مع زيادة حادة في أنشطة مكافحة الإرهاب. ففي عام 2025، اعتُقل 3486 فلسطينياً، بزيادة ملحوظة مقارنةً بـ 2694 في العام السابق. كما صودرت 1373 قطعة سلاح، مقابل 1095 قطعة في عام 2024، ودُمرت 17 موقعاً لإنتاج الأسلحة و39 مخرطة.

بالإضافة إلى ذلك، تم ضبط 8.85 طن من المواد ذات الاستخدام المزدوج المستخدمة في إنتاج المتفجرات، ومصادرة ما يقارب 17 مليون شيكل مصدرها تمويل إرهابي، أي ما يقارب ضعف الكمية المضبوطة في العام السابق. يشهد هذا المجال تطوراً ملحوظاً، ولا يقتصر على التحويلات النقدية كما كان في السابق. إذ يقوم الإرهابيون بنقل وثائق الهجمات التي ينفذونها، ويستلمون الأموال نقداً من أجهزة الصراف الآلي القريبة، بالإضافة إلى تحويلات البيتيكوين من حسابات حول العالم، وغير ذلك. كما تسارعت وتيرة هدم منازل الإرهابيين، حيث تم هدم 37 منزلاً في عام 2025، مقارنةً بـ 18 منزلاً فقط في عام 2024. وفي حالة الإرهابي من كباتيا الذي نفذ الهجوم في بيت شان ووادي يزرعيل، تم إغلاق منزله في نفس اليوم وهدمه بعد أسبوعين، وهو ما يُعد أكثر فعالية في الردع من الهدم بعد ستة أشهر.

محاكاة لهجمات 7 أكتوبر

إلى جانب تراجع العمليات الإرهابية "الروتينية"، رصد الجيش الإسرائيلي تهديداً خطيراً آخر: محاولات تقليد أنماط العمليات المستوحاة من هجمات 7 أكتوبر على الضفة الغربية، وجمع معلومات استخباراتية عن التجمعات السكنية ومعسكرات الجيش، والتخطيط لهجمات معقدة. وتؤكد مصادر أمنية أن هذا تهديد حقيقي، وليس مجرد سيناريوهات نظرية متطرفة. خلال العام، تم إحباط أربع فرق على الأقل كانت تخطط لشن غارات واسعة النطاق على التجمعات السكنية وقواعد الجيش، حيث تراوحت أعداد عناصر كل فرقة بين 8 و20 إرهابياً. وتمكن الجيش الإسرائيلي من القضاء عليهم وإحباط مخططاتهم قبل انطلاقها. وفي إحدى الحالات البارزة، تم القضاء على 13 إرهابياً من الجو في وقت واحد في طولكرم، بعد تخطيطهم لغارة منسقة. ونُفذ ما مجموعه 57 غارة جوية هذا العام في قطاع القيادة

المركزية، أسفرت عن مقتل 51 إرهابيًا، بينما لم يشارك سوى اثنان منهم في العمليات. وللمقارنة، نُفذت 78 غارة جوية في عام 2024، أسفرت عن مقتل 156 فلسطينيًا. في العديد من الهجمات التي نُفذت من الجو، كان الهدف هو إحداث اضطراب وردع كجزء من عملية برية لحيش الدفاع الإسرائيلي.

شهدت مساحة التداخل انخفاضًا، لكن الأعداد لا تزال مرتفعة. ففي عام 2025، تم رصد حوالي 8636 عملية تسلل، واعتقال 6807 مقيمين غير شرعيين. وللمقارنة، في عام 2024، تم رصد حوالي 12406 عمليات عبور، و10825 مهاجرًا غير شرعي، وفي عام 2023، تم رصد حوالي 14290. مع ذلك، يمر حوالي نصف المتسللين عبر منطقة القدس، وتشير التقديرات إلى أن ما بين 800 و1500 فلسطيني يعبرون من يهودا والسامرة إلى إسرائيل أسبوعيًا، بأعداد مماثلة في منطقة القدس، بالإضافة إلى ما بين 50 و70 ألف مقيم غير شرعي في إسرائيل، يدخل ويخرج الكثير منهم أسبوعيًا. في الماضي، كانت كتيبة مناشيه تتصدر قائمة المتسللين، أما اليوم فتتصدر كتيبة عتصيون القائمة بأكثر من 5000 متسلل. أحد أسباب ذلك هو تغيير حدود القطاعات بين جميع الأولوية في يهودا والسامرة. وقد أدى مرور العديد من الإرهابيين في السنوات الأخيرة عبر المنطقة المحيطة بالقدس إلى تغيير وتخفيف تعليمات إطلاق النار، مما يسمح الآن ببدء إجراءات اعتقال المشتبه به في منطقة التماس.

2026: نقطة اختبار

إلى جانب الانخفاض الملحوظ في حجم الهجمات عام 2025، تُحدد المؤسسة الأمنية الضفة الغربية والحدود الأردنية كساحة التهديد الرئيسية التالية. وتحذر القيادة المركزية من أن عام 2026 يُمثل نقطة اختبار. ومن أبرز الشعارات المتداولة في العالم الفلسطيني اليوم: "الشرارة التي أشعلت في غزة قد تُشعل في الضفة الغربية"، ما يعني أن سيناريو الهدوء في سوريا ولبنان، بالتزامن مع التقدم المُحرز في المرحلة الثانية في غزة، قد يُحوّل الجهود الإيرانية والمنظمات الإرهابية نحو الضفة الغربية والأردن، وقد بدأت الاستعدادات لهذا السيناريو بالفعل. ويُقدّر الجيش الإسرائيلي أن بعض الأسلحة تصل إلى الضفة الغربية من الأردن، إلى جانب أسلحة مُهربة من مصر إلى وحدات بدوية في النقب، ومنها إلى الضفة الغربية، مع وجود نمط مماثل في وادي عارة. يفترض الجيش الإسرائيلي أيضاً وجود أسلحة غير متوازنة في الضفة الغربية، وأن بعضها ربما يكون قد سُرق من الجيش على يد عناصر إجرامية، بعد ورود تقارير عن استخدامها. ويؤكد الجيش الإسرائيلي أن العديد من الأسلحة وقعت في أيدي المجرمين خلال الحرب، لكن لم يُعثر حتى الآن على أي أسلحة قياسية في الميدان، وحتى تلك التي استخدمتها القوات الإسرائيلية كانت مرتجلة.

تشمل السيناريوهات المحتملة على الحدود الأردنية إطلاق صواريخ، وغارة برية، وتهديدًا من جمهورية كوريا (هجوم صاروخي منخفض الارتفاع - طائرات مسيرة وطائرات مسيرة متفجرة). وبناءً على ذلك، يجري إنشاء فرقة متخصصة على الحدود الشرقية - فرقة جلعاد (96)، ويجري إنشاء حاجز بطول 80 كيلومترًا تقريبًا باستثمار يقارب مليار شيكل، مزود بقدرات جمع ومراقبة، كما يجري دمج قوات متنقلة جديدة، مثل سريتين من "جاغوار"، مجهزتين بما لا يقل عن 10 مركبات JLTV مزودة بمواقع قتالية.

في الوقت نفسه، يستعد النظام الأمني لسيناريوهات سياسية داخلية في السلطة الفلسطينية. ويُتوقع أنه بعد وفاة أبو مازن، أو في حال قرر التنحي قبل ذلك، سيتم تشكيل حكومة تكنوقراطية، مع احتمال نشوب مواجهات في الشوارع بين مختلف الأطراف. ونظرًا لعدم وجود أغلبية واضحة لأي حزب في السلطة الفلسطينية حاليًا، تتوقع إسرائيل التعاون. إضافةً إلى ذلك، يستمر التعاون الأمني الميداني مع الآليات الأمنية، بما في ذلك سد الثغرات المتعلقة بالأسلحة المسروقة من الجيش الإسرائيلي، وإعادة الإسرائيليين الذين دخلوا المدن الفلسطينية دون تصريح.

الإرهاب اليهودي في يهودا والسامرة - تهديد أمني استراتيجي

22 يناير 2026، نشرة مركز دراسات الأمن القومي رقم 2088، بقلم ريم كوهي¹⁷

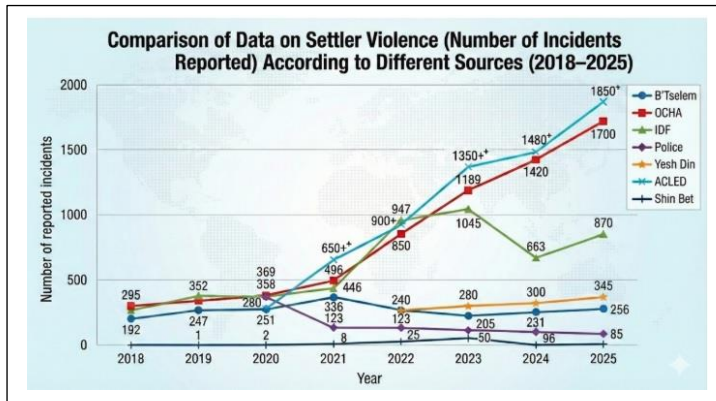
بحسب تقارير حديثة، شهد العام الماضي زيادة ملحوظة في نطاق وشدة العنف القومي الذي يرتكبه اليهود ضد الفلسطينيين. ومع ذلك، اختارت الحكومة عدم مواجهة هذه الظاهرة بحزم، رغم احتمالية تسببها في تصعيد خطير.

((لقد تطور نطاق الإرهاب اليهودي ضد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية من حوادث هامشية ومحدودة إلى ظاهرة واسعة الانتشار، ضمن صراع أوسع للسيطرة على المنطقة وجهود متزايدة لاقتلاع الوجود الفلسطيني، لا سيما من المنطقة (ج). وقد ازداد عدد وحجم الهجمات العنيفة في السنوات الأخيرة، مع تصاعد حدتها منذ 7 أكتوبر 2023. ورغم ذلك، لم تتخذ الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة الأمنية - بما في ذلك منطقة الضفة الغربية التابعة للشرطة الإسرائيلية - إجراءات حاسمة لمواجهة هذه الظاهرة وقمعها، في حين يبدو الرأي العام الإسرائيلي غير مبالٍ إلى حد كبير بأعمال العنف اليهودي ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. ونظرًا لتوسع هذه الظاهرة إلى أبعادها الحالية، والخطر الذي قد يؤدي إلى مزيد من العنف والإرهاب من كلا الجانبين - بما في ذلك تصعيد الوضع الأمني وتآكل مكانة إسرائيل الدولية - فإن استجابة متعددة الأنظمة بقيادة الحكومة الإسرائيلية ضرورية، تشمل سلطات الأمن وإنفاذ القانون والتعليم والرعاية الاجتماعية.))

نطاق الظاهرة والاتجاهات الحديثة

تشير بيانات من مصادر متعددة إلى تصاعد حاد في نطاق الإرهاب اليهودي ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية (انظر الشكل 1). ويشير تقرير حديث صادر عن القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي إلى زيادة بنسبة 27% تقريبًا في الجرائم القومية عام 2025 (حوالي 870 حادثة)، إلى جانب تفاقم طبيعة العنف، حيث صنفت 120 حادثة على أنها خطيرة، مقارنة بـ 83 حادثة عام 2024. وتقدم بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) صورة أكثر قتامة: ففي عام 2024، تم توثيق حوالي 1420 هجومًا ضد الفلسطينيين، بزيادة قدرها 16% مقارنة بعام 2023، وهو أعلى مستوى منذ بدء التوثيق عام 2006. وقد أسفرت هذه الحوادث عن مقتل خمسة فلسطينيين، وإصابة حوالي 350 آخرين، وتشريد أكثر من 300 عائلة فلسطينية (حوالي 1700 شخص) من منازلهم. استمر هذا الاتجاه في عام 2025، حيث تم تجاوز الرقم القياسي المسجل في عام 2024، مع تسجيل أكثر من 1770 هجومًا. تُظهر البيانات أن العنف المتطرفين اليهود ليس مجرد رد فعل انتقامي على هجمات الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، في الربع الأول من عام 2025، ارتفعت الهجمات ضد الفلسطينيين بنحو 30% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، على الرغم من انخفاض عدد الهجمات الإرهابية الفلسطينية خلال تلك الفترة بنحو 44%.

في الوقت نفسه، تشكك بعض المصادر الإسرائيلية في مصداقية هذه الأرقام، مدعية أن التقارير متحيزة و"تبالغ" في عدد الحوادث. وأشار تقرير صادر عام 2025 عن منظمة "ريغافيم" إلى أن حوالي 98% من الحوادث التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها "عنف استيطاني" ليست هجمات يهودية، بل هي مواجهات مع فلسطينيين شارك فيها مستوطنون أو قوات الجيش الإسرائيلي.

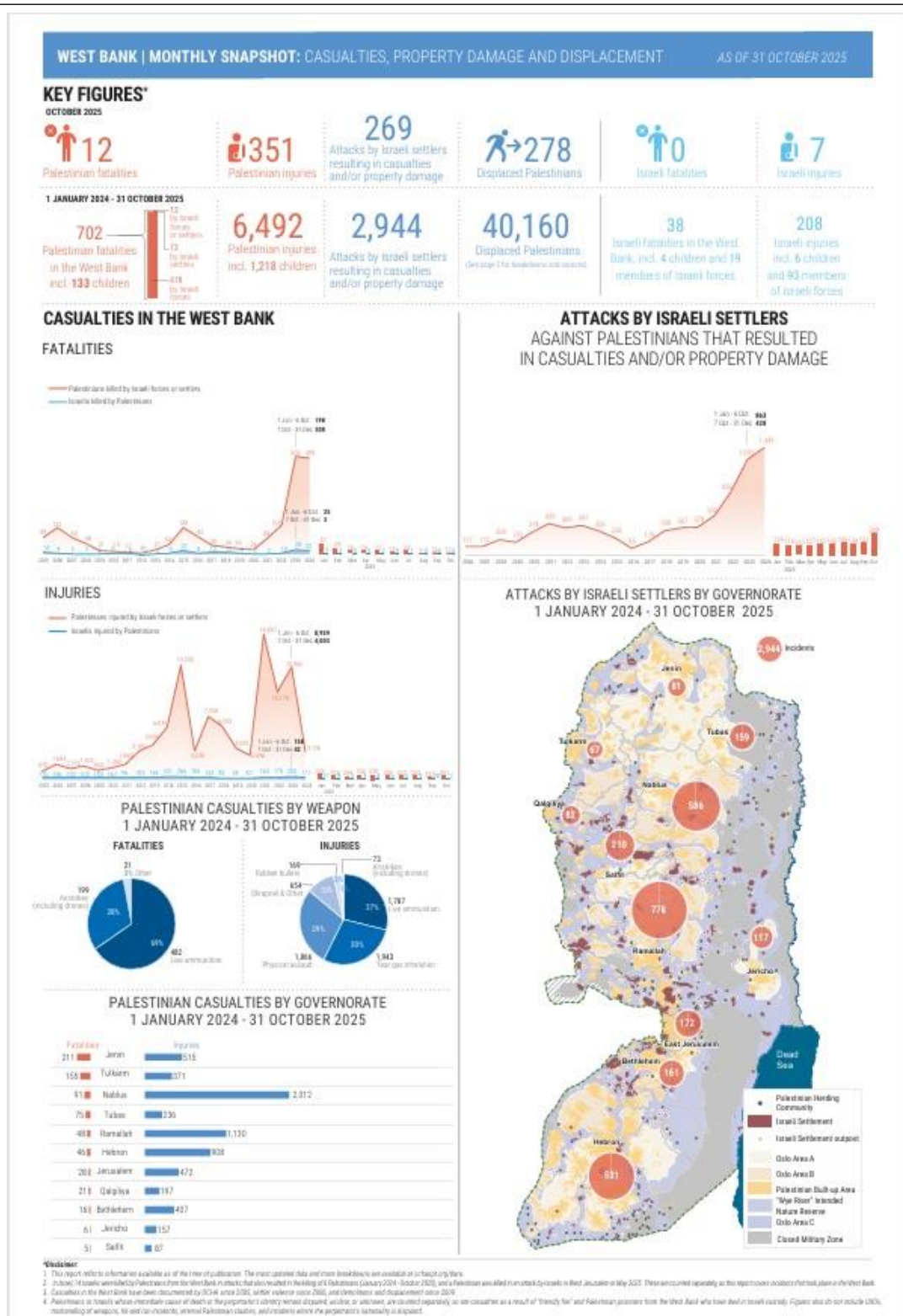


ملاحظة حول قيود البيانات: ثمة صعوبة متأصلة

في تكوين صورة موحدة لهذه الظاهرة (انظر الشكل 1)، نابعة من فجوات كبيرة بين المصادر المختلفة فيما يتعلق بتعريفات "العنف المتطرف" و"الإرهاب اليهودي". تميل الهيئات الفلسطينية والدولية إلى المبالغة في الإبلاغ وتضمين طيف واسع من الحوادث تحت تعريف "العنف". تعاني البيانات الإسرائيلية الرسمية من نقص في الإبلاغ، ويعود ذلك إلى قلة عدد الشكاوى المقدمة للشرطة من قبل الضحايا الفلسطينيين، وإلى تعريفات التصنيف الصارمة (التي تفصل بين "الإرهاب" و"الجريمة القومية" و"العنف"). ومع ذلك، حتى بيانات الجيش الإسرائيلي الرسمية ترسم صورة مقلقة. يتفق مسؤولو الأمن الإسرائيليون على أن هذه الظاهرة حقيقية وتتفاقم، ونظرًا لتوسع وتيرة العنف، تم تشكيل فرقة عمل مشتركة بين

و"الجريمة القومية" و"العنف"). ومع ذلك، حتى بيانات الجيش الإسرائيلي الرسمية ترسم صورة مقلقة. يتفق مسؤولو الأمن الإسرائيليون على أن هذه الظاهرة حقيقية وتتفاقم، ونظرًا لتوسع وتيرة العنف، تم تشكيل فرقة عمل مشتركة بين

الوكالات (الجيش الإسرائيلي، والشرطة الإسرائيلية، وجهاز الأمن الإسرائيلي [الشاباك]) في مايو الماضي لإحباط والتحقيق مع المتورطين في هذا العنف.



PROPERTY DAMAGE AND DISPLACEMENT JANUARY 2009 – 31 OCTOBER 2025

Palestinian houses and other structures

Demolished, seized or seized***

Destroyed in Israeli forces' operations***

People displaced

Due to lack of permit, punitive and other demolitions

Due to the destruction of homes in Israeli forces' operations

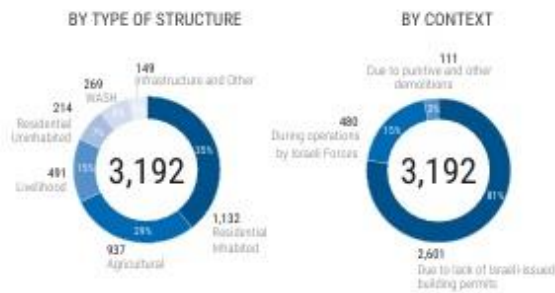
Due to settler violence and access restrictions



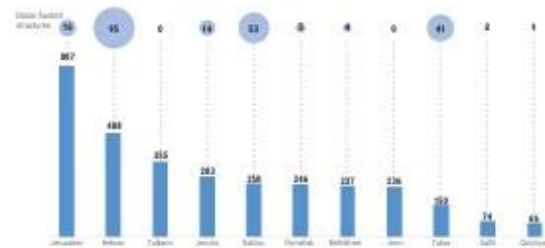
***Charts in this section largely do not include property destruction within the context of operations between January and October 2025; this information will be added in the future once relevant assessments can be carried out about security and access conditions permit. The situation in the southern West Bank remains fluid and numbers may be adjusted as new information becomes available.

***Structures demolished due to the lack of valid building permits and/or punitive or other grounds. These include structures that owners were forced to demolish following the receipt of demolition orders by the Israeli authorities.

STRUCTURES DEMOLISHED (ALL CONTEXTS) 1 JANUARY 2024 - 31 OCTOBER 2025

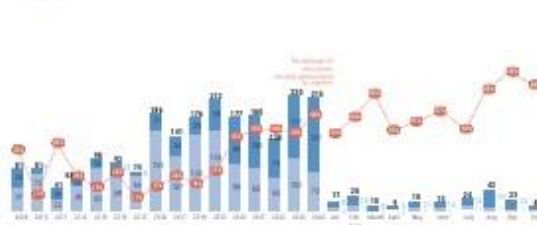


STRUCTURES DEMOLISHED BY GOVERNORATE 1 JANUARY 2024 - 31 OCTOBER 2025



STRUCTURES DEMOLISHED IN EAST JERUSALEM DUE TO LACK OF PERMIT 1 JANUARY 2009 - 31 OCTOBER 2025

(Included in the other charts)



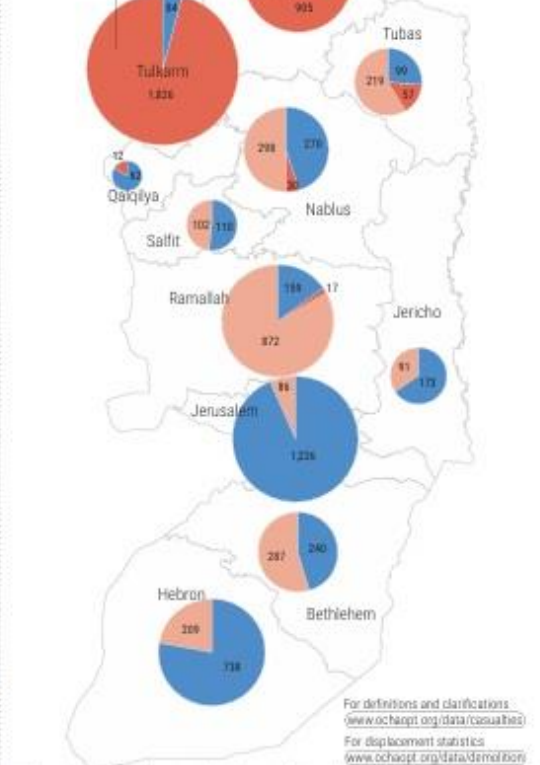
***Some of the structures demolished by their owners, following the receipt of demolition orders by Israeli authorities, include cases where Israeli authorities are involved to complete the demolition of the same structures or demolish additional structures. For example, in October 2025, four of seven structures that are categorized as "demolished by owners" resulting in a resident whose, in addition to a home whose owner was forced to demolish, the Israeli authorities demolished three agricultural structures in the same resident.

PEOPLE DISPLACED BY CAUSE AND GOVERNORATE 1 JANUARY 2024 - 31 OCTOBER 2025



In addition to 11,755 people displaced from Tulkarm refugee camp in 2025, due to Israeli forces' operations (UNHCR, as of 14 September 2025).

In addition to 11,755 people displaced from Jenin refugee camp in 2025, due to Israeli forces' operations (UNHCR, as of 14 September 2025).



For definitions and clarifications:
www.ochaopt.org/data/casualties
For displacement statistics:
www.ochaopt.org/data/displacement

***Since January 2025, UNHCR has monitored the displacement of Palestinian refugees from refugee camps in the northern West Bank through Jordanian staff and visiting partners, including the above-mentioned Palestinian refugees who have been displaced from Jenin, Tulkarm and Nablus refugee camps and their immediate surroundings. In late March 2025, UNHCR launched an SRS-based self-registration survey to formalize and streamline data collection, allowing refugees to report household details, displacement concerns, humanitarian and other needs, which was cross-checked through a verification process that was carried out in stages between April and 18 September 2025. As of 18 September, UNHCR verified displacement figures, based on self-registration of displaced families, indicated that at least 31,919 Palestinian refugees have been displaced from the three refugee camps. Identification of the number of displaced people is ongoing and will be updated by UNHCR if new information becomes available.

أنماط العنف والتحصن على أرض الواقع

تقع معظم حوادث الإرهاب اليهودي في شمال السامرة (منطقتي نابلس وجنين، وشمال ووسط وادي الأردن) وفي جنوب تلال الخليل (انظر الشكل 2). تشن جماعات "شباب التلال" - وهي عصابات من الشباب المتطرفين - غارات على القرى الفلسطينية، ناشرة الدمار والخوف. وتشمل هذه الهجمات رشق الحجارة والاعتداءات الجسدية على المزارعين،

وإحراق الحقول، واقتلاع أشجار الزيتون، وحرق المنازل والمركبات، وأحياناً إطلاق النار الحي. العديد من هذه الهجمات هي أعمال انتقامية - ردًا على هجوم شنه فلسطينيون - مثل الغارة التي نُفذت في حوارة في فبراير 2023، عندما أضرمت مئات المتطرفين اليهود النار في عشرات المنازل والسيارات وقتلوا فلسطينيًا، أو في أعقاب هجوم حماس الدموي في 7 أكتوبر 2023، والذي أعقبه توثيق أكثر من 400 هجوم من قبل اليهود في غضون ثلاثة أشهر - وهو نطاق غير مسبوق (انظر الشكل 3). ومع ذلك، يستمر العنف في المنطقة أيضاً دون سبب محدد، بهدف جعل الوجود الفلسطيني على الأرض غير قابل للاستمرار والتسبب في النزوح والهجرة، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المنطقة ج.

الاستيلاء عبر المزارع والبور الاستيطانية غير القانونية



يُعد الاستيلاء على الأراضي عبر إنشاء مزارع زراعية أو رعوية وبور استيطانية غير قانونية على الأراضي الفلسطينية الرعوية والزراعية (انظر الشكل 4) اتجاهًا بارزاً في السنوات الأخيرة، ويُمثل ظاهرة مُكمّلة. وقدّر تقرير صادر عن حركة السلام الآن عام 2025 أن المستوطنين استولوا على ما يقارب 14% من إجمالي مساحة الضفة الغربية عبر المزارع والبور الاستيطانية، وهو رقم يعكس تحوّلًا في ميزان السيطرة على الأراضي. وتحظى هذه الظاهرة بدعم أيديولوجي وسياسي من أحزاب داخل الحركة الاستيطانية، والحكومة، وحتى المؤسسة الأمنية، كجزء من الصراع على السيطرة على المنطقة (ج) وسعيًا لفرض وقائع لا رجعة فيها على الأرض.

تقدّم الحكومة الحالية دعماً واسعاً لتوسيع البور الاستيطانية والمزارع، إذ تمنح موافقات بأثر رجعي لتقنين البور الاستيطانية كمجتمعات معترف بها، وتموّلها، بل وتشجع على إنشاء مزارع جديدة بشكل استباقي. وقد خصصت وزارة الاستيطان والبعثات الوطنية أكثر من 100 مليون شيكل لدعم المزارع، بما في ذلك التدابير الأمنية المنسقة مع القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي ودمجها في أطر الدفاع الإقليمية.

الخصائص الاجتماعية والصلات بالإرهاب: ينشط العديد من الشباب الذين يرتكبون أعمال إرهاب يهودية من مزارع ومراكز استيطانية معزولة. غالبًا ما تجذب هذه المزارع "شباب التلال" - وهم شبان مهمشون في المجتمع، انفصلوا عن الأطر الاجتماعية السائدة - ويعيشون في تجمعات صغيرة تحت قيادة متطرفة. بعضهم أبناء عائلات مستوطنة، ويتلقون دعمًا سرّيًا من مجتمعاتهم التي تسعى جاهدة لكبح جماحهم. كما أنهم مدفوعون بعناصر متطرفة في السياسة الإسرائيلية، تُبدي تعاطفًا مع "الشباب الرائع الذي انحرف بدافع الغضب". في المقابل، أُنشئت بعض المراكز الاستيطانية حول مجموعات أساسية من المستوطنين ذوي التوجهات الأيديولوجية، وتضم عائلات، ومدارس دينية، ومؤسسات تعليمية، وتسعى إلى تأسيس مجتمعات متكاملة.

على الرغم من أن المزارع والبور الاستيطانية تشكل أقلية ضمن النظام الاستيطاني، إلا أن نشاطها يؤدّد احتكاكات يومية حادة مع السكان الفلسطينيين. وقد وجدت دراسة استندت إلى وثائق منظمة "يش دين" أن معظم حوادث العنف (63%) خلال العقد الماضي وقعت بالقرب من البور الاستيطانية غير القانونية. ومن بين هذه الحوادث، كانت حوالي 46.5% اعتداءات جسدية على فلسطينيين، ونحو 44.6% منها ألحقت أضرارًا بالملكات، إلى جانب حالات مصادرة أراضٍ. وقد أُنشئت بعض البور الاستيطانية الجديدة عمدًا في قلب الأراضي الفلسطينية لربّ الخوف ودفع السكان إلى الرحيل. فعلى سبيل المثال، شهد رعاة فلسطينيون في غور الأردن بأن البور الاستيطانية الجديدة، التي شجعتها المجالس الإقليمية بل وساعدها جنود، هي جزء من حملة مضايقات تهدف إلى إجبار الفلسطينيين على ترك أراضيهم. وشملت هذه المضايقات تخريب مصادر المياه، وتقليص مساحات الرعي، و"زيارات منزلية" عنيفة من قبل متطرفين يهود يُلحقون أضرارًا بالملكات.

الأيديولوجية المتطرفة

تتبنى النواة المتشددة لهذه الجماعة -مئات الشباب- رؤيةً ثيوقراطيةً متطرفةً للعالم ترفض سلطة الدولة. فبالنسبة لهم، السيادة اليهودية على أرض إسرائيل أمرٌ إلهي لا يمكن تقييده، وأي تنازل عن أي أرض من قبل الحكومة أو الجيش

الإسرائيلي يُعد خيانةً لهذا الأمر. بل إن بعضهم يصف الحكومة الإسرائيلية بأنها "نظام صهيوني معادٍ". هذه الأيديولوجية، التي يغذيها حاخامات متطرفون والعقيدة العنصرية للحاخام منير كاهانا، تدفعهم أحياناً إلى الاشتباك مع الجيش الإسرائيلي وقوات الشرطة، بما في ذلك رشق الجنود بالحجارة وإلحاق أضرار بالمركبات العسكرية. يرون أن سلطة الدولة تفقد شرعيتها عندما تمنعهم من العمل نيابةً عما يسمونه "استعادة الأرض"، ويعتبرون قوات الأمن "عدوًا من الداخل" عندما تحمي الفلسطينيين. هذه الظاهرة تقوض سيادة القانون وتشكل تهديدًا داخليًا للحكم والديمقراطية في دولة إسرائيل.

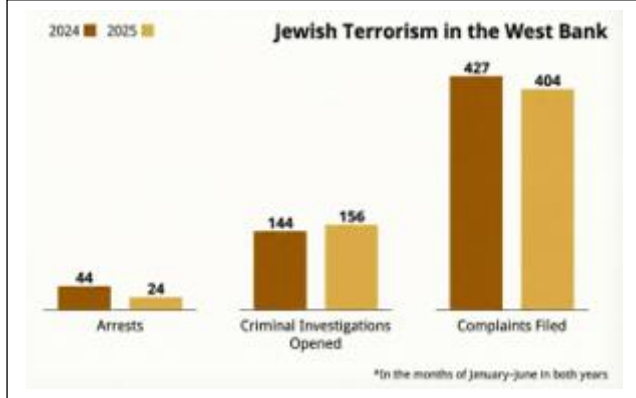
وهكذا، ترسخت مشاعر الحصانة الفعلية والاستقامة الأخلاقية لدى مرتكبي الإرهاب اليهودي. في الواقع، حذر رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي السابق، رونين بار، في أغسطس 2024، من أن هذا "الإرهاب اليهودي" قد خرج عن السيطرة، مما يشكل تهديدًا خطيرًا لإسرائيل ويتسبب لها في "ضرر لا يُحصى".

مواقف الحكومة تجاه هذه الظاهرة

منذ عام 2023، اختارت الحكومة الإسرائيلية عدم مواجهة هذه الظاهرة الإشكالية بحزم، بل وأبدى بعض أعضاء الائتلاف الحاكم تساهلاً تجاه المتورطين في أعمال إرهابية في الضفة الغربية. يدعم العديد من وزراء الحكومة الحالية فعلياً ضمّ أراضي في الضفة الغربية وطرد الفلسطينيين من مستوطناتهم، متجاهلين العنف المستخدم لتحقيق هذه الأهداف. في الوقت نفسه، يؤدي تقنين المستوطنات الذي تُروّج له الحكومة إلى مزيد من الغموض في التمييز بين النشاط القانوني وغير القانوني. وقد صرّح وزراء، مثل وزير الأمن القومي إيتamar بن غفير، بضرورة وقف "مضايقة شباب التلال". وأعلن وزير الدفاع إسرائيل كاتس في نوفمبر 2024 إلغاء الاعتقال الإداري بحق اليهود في الضفة الغربية، بل وألغى أوامر اعتقال قائمة بحجة أنها إجراء قاس لا ينبغي تطبيقه على المستوطنين. في المقابل، يستمر استخدام الاعتقال الإداري ضد الفلسطينيين كإجراء روتيني. والنتيجة هي أن المتطرفين، المسلحين أحياناً، ينشطون بحرية في الضفة الغربية، بينما تضطر قوات الأمن إلى تحويل جهودها في مكافحة الإرهاب لفصل المتطرفين اليهود عن الفلسطينيين. وتحتل هذه القضية باهتمام دولي متزايد، وتثير انتقادات لاذعة لإسرائيل، إذ لا تُبدي الحكومة أي عزم أو رغبة في معالجة هذه الظاهرة.

فشل تطبيق القانون والإضرار بصورة إسرائيل

يُغلق أكثر من 90% من قضايا الجرائم ذات الدوافع الأيديولوجية التي يرتكبها اليهود ضد الفلسطينيين دون توجيه اتهامات، ونسبة الإدانة ضئيلة للغاية (انظر الشكل 5).



ولا يتقدم العديد من الضحايا الفلسطينيين بشكاوى على الإطلاق (في عام 2024، امتنع نحو ثلثي الضحايا عن ذلك) بسبب انعدام الثقة في النظام القضائي الإسرائيلي والخوف، مما يعزز شعور الجناة بالإفلات من العقاب. وبشكل عام، لا تخصص منطقة يهودا والسامرة التابعة لشرطة إسرائيل موارد شرطية كافية لنقاط التوتر بين اليهود والفلسطينيين، ولا يقوم جنود الجيش الإسرائيلي باعتقال المستوطنين العنيفين، بل يقومون أحياناً بإبعاد الفلسطينيين عن مكان الحادث، وفي حالات متطرفة، تم توثيق تقديم المساعدة للمشاعيين اليهود. وقد ساهم الشعور بالإفلات من

العقاب في تغذية دوامة العنف. لذا، من الضروري كسر هذه الدوامة وتوضيح سيادة الدولة وأن قوانينها تسري على جميع المواطنين الإسرائيليين، بمن فيهم المقيمون في يهودا والسامرة. هذه هي الطريقة الوحيدة لمنع تحويل المناطق إلى جيوب خارجة عن سيطرة الحكومة وخارجة عن نطاق القانون.

في الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن قيادة الحركة الاستيطانية لا تقف صفاً واحداً خلف هؤلاء المتطرفين، بل تُبدي أحياناً تحفظات وإدانات. فعلى سبيل المثال، بعد هجوم المستوطنين على قرية جيت (أغسطس 2024)، سارع رؤساء مجلس يشع وكبار الحاخامات في الحركة الصهيونية الدينية إلى وصف هذه الأفعال بأنها "جريمة أخلاقية" و"عمل معادٍ للصهيونية" يضر بالمشروع الاستيطاني نفسه. إلا أن هذه الإدانات غالباً ما تُعتبر ضعيفة أو مجرد كلام، إذ تُصاحبها دائماً انتقادات لاذعة لأساليب جهاز الأمن العام (الشاباك) والشرطة في التعامل مع الشباب العنيف. هذه الرسالة

المزدوجة - إدانة الفعل مع إظهار التساهل تجاه "الشباب المهمشين الضالين" - تُضعف الردع وتُصعّب وضع خط أحمر واضح.

من الظواهر السلبية البارزة في هذا السياق مشاركة أفراد من فرق الطوارئ المحلية أو جنود الاحتياط من وحدات الدفاع الإقليمية، مرتدين الزي العسكري وحاملين أسلحة جيش الدفاع الإسرائيلي، إلى جانب المستوطنين العنيفين. تُوثّق هذه الحوادث أحياناً وتُنتشر عالمياً باعتبارها عنفاً مؤسسياً من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين. إن غياب الإجراءات الواضحة، وخوف الجنود من مواجهة المستوطنين، وانعدام الدعم السياسي لمكافحة العنف والشغب، يخلق فعلياً مناطق لا يُطبّق فيها القانون.

الخلاصة والتوصيات

ينبغي رفع مستوى الوعي العام بالوضع في الضفة الغربية، لا سيما فيما يتعلق بالإرهاب اليهودي، الذي لا تتعامل معه الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة الأمنية، بمختلف أجهزتها، بحزم. يجب على الحكومة إصدار تعليمات واضحة لا لبس فيها لإنفاذ القانون ضد المستوطنين اليهود المتطرفين. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تعزيز شرطة منطقة الضفة الغربية بالقوى البشرية والموارد، وتفعيل فرق عمل مشتركة مع الجيش الإسرائيلي لتمكين الاستجابة السريعة للحوادث ومنع اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق. يجب وضع إجراءات واضحة تلزم الجنود بالتدخل عند تعرض الفلسطينيين لهجوم من قبل اليهود، ويجب توضيح أن الجنود ملزمون بحماية السكان الفلسطينيين، حتى لو كان المهاجم يهودياً.

ينبغي إعادة النظر في إعادة تطبيق أدوات الردع، كأوامر التقييد والاحتجاز الإداري، في حالات استثنائية ووفقاً للقانون، ضد المتطرفين اليهود العنيفين الذين يشكلون خطراً مباشراً. بالتوازي مع ذلك، ينبغي النظر في تعديلات تشريعية لتعريف العنف القومي اليهودي بأنه إرهاب بموجب القانون، ما يزيل العقوبات القانونية أمام الإجراءات التحقيقية والوقائية التي يتخذها جهاز الأمن العام (الشاباك) والشرطة.

يجب على قيادة الحركة الاستيطانية في الضفة الغربية واليمين السياسي معارضة الإرهاب اليهودي علناً. ويتعين على الحاخامات ورؤساء السلطات المحلية وأعضاء الكنيست والوزراء الاعتراف بظاهرة الإرهاب اليهودي وإدانتها. في الوقت نفسه، ثمة حاجة للاستثمار في التعليم لمنع التطرف، وغرس قيم احترام سيادة القانون والكرامة الإنسانية في جميع مسارات النظام التعليمي الإسرائيلي، ودمج الشباب المهمشين في الخدمة الوطنية أو برامج التعليم غير النظامي التي من شأنها توجيههم بعيداً عن العنف والإرهاب.

ختاماً، فإن التقاعس عن العمل وتجاهل ظاهرة الإرهاب اليهودي المتنامية في الضفة الغربية قد يؤدي إلى تصعيد خطير: اندلاع اشتباكات واسعة النطاق بين اليهود والفلسطينيين في الضفة الغربية وخارجها، وموجات من الهجمات الانتقامية من كلا الجانبين، وتدهور إضافي لمكانة إسرائيل الدولية. ويجب أن يستند التصدي لهذا التحدي إلى البيانات، وقبل كل شيء، إلى سيادة القانون. ويتطلب الأمر قيادة شجاعة مستعدة لمواجهة أقلية متطرفة. وعلى المدى البعيد، سيُفيد كبح هذه الظاهرة أيضاً مشروع الاستيطان في الضفة الغربية من خلال إزالة وصمة العار الخطيرة المرتبطة بالنشاط الإرهابي، ومنع الانتقادات والأضرار الدبلوماسية في الساحة الدولية.

الجيش الإسرائيلي... خطة إنشاء خطوط أمنية في لبنان وسوريا وغزة

2025/12/14 سكاى نيوز عربية - أبوظبي¹⁸

قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، اللواء إيال زامير، إن إسرائيل "لن تسمح للعدو بأن يصبح أقوى"، وتعمل على إنشاء خطوط أمنية في لبنان وسوريا وقطاع غزة.

وأكد زامير أن الجيش سيرد على أي انتهاك للاتفاقيات القائمة، في إشارة إلى اتفاقات وقف إطلاق النار في أكثر من ساحة.

إسرائيل تتوعد "انتهاك الاتفاقيات"

18 - الجيش الإسرائيلي... خطة إنشاء خطوط أمنية في لبنان وسوريا وغزة | سكاى نيوز عربية

وأضاف زامير، في تصريحات رسمية، أن "أسلوب عمل الجيش واضح"، موضحاً أن القوات الإسرائيلية قتلت، يوم السبت، رائد سعد، الذي وصفه بأنه "أحد أبرز أعضاء الجناح العسكري لحركة حماس"، مشيراً إلى أنه قاد ونفذ عمليات على مدى أكثر من 30 عاماً، وكان من بين المخططين لهجوم السابع من أكتوبر.

واعتبر رئيس الأركان الإسرائيلي أن تورط سعد في محاولات حماس لإعادة البناء وتعزيز قدراتها "يمثل انتهاكاً صارخاً لاتفاق وقف إطلاق النار".

وأضاف: "في فترة وجيزة، قمنا بتصفية رئيس أركان حزب الله ورئيس مقر إنتاج حماس، ولن نسمح للعدو باكتساب المزيد من القوة، وسنرد على أي خرق للاتفاق".

خطوط أمنية في عدة جبهات

وأشار إلى أن إسرائيل لن تسمح لما وصفها بـ"المنظمات الوكيلية والجيش الإرهابية" بالتمركز على حدودها، مؤكداً أن الجيش يعمل على إحباط هذه التهديدات بشكل استباقي.

وأضاف أن القوات الإسرائيلية متمركزة في الخطوط الأمامية للدفاع، ومنتشرة في نقاط مراقبة، وتعمل على إنشاء خطوط أمنية في لبنان وسوريا وقطاع غزة.

وأكد زامير أن سياسة الجيش الإسرائيلي "واضحة في جميع الساحات"، بما في ذلك الساحة اللبنانية، مشدداً على أن القوات ستواصل العمل لإحباط التهديدات فور ظهورها.

وختم رئيس الأركان الإسرائيلي بالقول إن الوجود العسكري في هذه النقاط يهدف إلى توفير حماية أفضل للسكان، وضمان حرية حركة القوات، موضحاً أنه على الحدود اللبنانية يتم إنشاء منطقة عازلة بين "العدو" والمستوطنات، وفق ما وصفه بمبدأ "الدفاع من الأمام".

التهديد المتزايد من الأردن: توسيع القيادة المركزية

2025/11/25 بقلم يشاي إلماكيس-إيلرام – موقع مكور ريشون¹⁹

استعداداً للتهديدات القادمة من الحدود الأردنية، يقوم الجيش الإسرائيلي بتوسيع القيادة المركزية. وفي الوقت نفسه، تُسرّع وزارة الدفاع من وتيرة بناء الجدار الجديد على طول الحدود الشرقية لإسرائيل.

في غضون ثلاثة أشهر تقريباً، وتحديداً في مارس 2026، سيشهد تقسيم القطاعات في الجيش الإسرائيلي تغييراً جوهرياً: ستوسع القيادة المركزية نطاق مسؤوليتها جنوباً، وصولاً إلى منطقة عربية. وقد اتخذ هذا القرار في ظل تصاعد التهديدات على الحدود الأردنية. تجدر الإشارة إلى أن فرقة جلعاد (96)، المسؤولة عن أمن الحدود، تعمل حالياً من مدخل إيلات جنوباً (حيث تنتقل المسؤولية إلى الفرقة 80 التابعة للقيادة الجنوبية) إلى غور الأردن (حيث تنتقل المسؤولية إلى الفرقة 210 التابعة للقيادة الشمالية).

يُصنّف الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الدفاعية الحدود الأردنية كأحد القطاعات التي ستشكل تحدياً كبيراً في السنوات القادمة. وتشير التقديرات إلى أن إيران والحوثيين سيحاولون تركيز جهودهم هناك، بما في ذلك تهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية، الأمر الذي قد يُشعل فتيل التوتر في المنطقة، فضلاً عن محاولات مهاجمة المواقع والمستوطنات في غور الأردن. وفي هذا السياق، تقرر تركيز الموارد وتعزيز الاستجابة العملياتية على طول الحدود.

في إطار المفهوم العملياتي الجديد للجيش، تقرر أن تتولى كل قيادة من القيادات الإقليمية الثلاث مسؤولية قطاعين مركزيين: القيادة الجنوبية مسؤولة عن قطاع غزة والحدود المصرية، والقيادة المركزية عن الحدود الأردنية والضفة الغربية، والقيادة الشمالية عن الحدود اللبنانية والسورية. وبناءً على ذلك، تقرر توسيع قطاع القيادة المركزية بعشرات الكيلومترات الإضافية على طول وادي عربية، بينما ستستمر القيادة الجنوبية في تحمل مسؤولية أكثر من 100 كيلومتر المتبقية حتى إيلات.

وبالتوازي مع الاستعدادات العملية، بدأت وزارة الدفاع في تسريع بناء الحاجز الجديد على طول الحدود مع المملكة الأردنية الهاشمية. في المرحلة الأولى، سيركز العمل على قطاع الوادي، من معبر غادر إلى موشاف ياردين. لاحقاً، سيتوسع العمل في وادي الأردن، من معبر البقاع إلى موشاف يافيت. وقد تم تحديد هذه المناطق كنقاط ضعف للتهريب، ولذلك أعطيت الأولوية.

أشارت وزارة الدفاع إلى أن هذا النظام متعدد الطبقات، ويشمل عائقاً أرضياً، ووسائل جمع معلومات متطورة، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و فرق عمليات متخصصة، واستجابة للصيانة، وتوسيع قدرات الطائرات المسيّرة في الدفاع والهجوم. ولا يزال نطاق عمل جميع الأنظمة غير واضح تماماً. وتُقدّر تكلفة المشروع، الذي يمتد على مسافة 425 كيلومتراً من جنوب هضبة الجولان إلى رمال سمار في شمال إيلات، بنحو 5.5 مليار شيكل.

ملحق رقم 1: الفصل المدني: مبادرة استراتيجية لتعزيز خفض التصعيد والأمن والاستقرار الإقليمي

ملخص تنفيذي الأمن إسرائيل أولاً 2026 - صدر في خريف 2025²⁰ عن مؤسسة قادة من أجل أمن إسرائيل (CIS)

مقدمة: نقطة تحول استراتيجية

في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر، وقفت إسرائيل عند مفترق طرق تاريخي، تتطلب منها اتخاذ قرار حاسم بين رؤيتين متناقضتين لمستقبلها. سيؤثر الخيار الذي سيتم اتخاذه على هويتها ومصيرها لأجيال قادمة، كما سيؤثر على وجه المنطقة بأكملها واستقرارها لسنوات طويلة.

الخيار محصور بين مسارين متناقضين: أحدهما يتبنى الرؤية الصهيونية لإسرائيل كدولة ديمقراطية قوية ومزدهرة، ذات أغلبية يهودية راسخة، مندمجة في إطار تحالف إقليمي. أما الآخر فينطوي على انزلاق مستمر نحو دولة ثنائية القومية، مما يؤدي إلى واقع فصل عنصري، وعزلة إقليمية ودولية، ويشكل نهاية للرؤية الصهيونية، ويزعزع استقرار المنطقة. هذه الرؤية الأخيرة هي النتيجة الحتمية لسياسات الحكومة الحالية، كما هو موضح في "الخطة الحاسمة" للوزير سموتريتش.

لحسن الحظ، تتوافق الرؤى والخطط التي طرحتها الإدارات الأمريكية السابقة، والإدارة الحالية، مع المسار الأول وترفض جميع مفاهيم الضم - المكون الرئيسي للانزلاق نحو دولة فصل عنصري ثنائية القومية.

مبادرة "الأمن أولاً 2026" التي اقترحتها مؤسسة قادة من أجل أمن إسرائيل (CIS) تقدم إطاراً استراتيجياً عملياً. فهي تجمع بين الدبلوماسية والقوة العسكرية لتحقيق الرؤية الصهيونية وضمان أمن الدولة وقدرتها على الصمود. وتتبنّى هذه المبادرة من تحليل دقيق للتهديدات الرئيسية التي تتطلب تحولاً استراتيجياً فورياً، إلى جانب إدراك الفرص غير المسبوقة المتاحة.

التهديدات الرئيسية للأمن القومي

يركز مركز دراسات الأمن القومي على أربعة تهديدات مترابطة لأمن إسرائيل، وقدرتها على الصمود، ومستقبلها. أولاً، التهديد الداخلي للتضامن الوطني والقدرة على الصمود. وقد تفجر هذا التهديد مع مبادرة الحكومة لتقويض القضاء واشتدّ بسبب عزمها على إلغاء المساواة في التجنيد الإجباري بشكل دائم. وبلغ ذروته مع هجوم القيادة السياسية على جيش الدفاع الإسرائيلي ورفضها تحمل مسؤولية كارثة 7 أكتوبر.

ثانياً، الفشل في إحراز تقدم في حل القضية الفلسطينية والتخلي فعلياً عن استراتيجية "دعم حماس مكسب لإسرائيل"، التي انفجرت في وجه إسرائيل في 7 أكتوبر، ولا تزال تولد العنف وعدم الاستقرار، وتؤجج العزلة الإقليمية والدولية.

ثالثاً، يتجلى هذا التهديد في تآكل شرعية إسرائيل، والإضرار بالتحالف الاستراتيجي والتحالف الثنائي مع الولايات المتحدة، واستبعادها من العمليات الإقليمية الحيوية.

وأخيراً، تعيق هذه التوجهات رد إسرائيل على التهديد الرابع، وهو الجهد العدائي الإيراني ذو المحاور الثلاثة: برنامجها النووي، ووكلائها الإقليميين الذين يحاصرون إسرائيل في "حلقة نار"، وقدراتها الصاروخية المتقدمة.

خياران استراتيجيان:

الاختيار بين الفرصة والكارثة. الخيار الذي يواجه صانعي السياسات ينطوي على مسارين عمليين متعارضين جوهرياً، ستحدد نتائجهما واقع الأمن والدبلوماسية لإسرائيل لسنوات قادمة.

تتبنى الحكومة الإسرائيلية الحالية استراتيجية "الحرب الدائمة"، مما يؤدي إلى ضم تدريجي للضفة الغربية، واحتلال مفتوح لغزة، وعزلة إقليمية وعالمية متزايدة. وتشمل مكوناتها الرئيسية ما يلي:

- رفض اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق وقف إطلاق نار مستدام وإحراز تقدم في غزة، وذلك من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشاركة السلطة الفلسطينية، والتي بدونها لا يوجد طرف ثالث مستعد للمساهمة بقوات أو أموال لتحقيق الاستقرار وإعادة إعمار القطاع.
- تسريع الضم الفعلي في الضفة الغربية، وإعلان البرلمان سيادتها هناك، والتوسع الاستيطاني غير القانوني (بما في ذلك في منطقة E1 الاستراتيجية)، والتسامح - إن لم يكن تشجيعاً - لعنف المستوطنين.
- تمكين وتشجيع تصاعد أنشطة الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية، والاستفزازات اليهودية التي تقوض الوضع الراهن في جبل الهيكل.
- إضعاف السلطة الفلسطينية عمداً إلى حافة الانهيار.

عواقب هذه السياسات المدمرة:

- داخلياً، يُسهم هذا السلوك في تآكل التضامن الوطني والقدرة على الصمود.
- خارجياً، أدى إلى عزلة دولية غير مسبوقة، وإلى ضياع فرصة تاريخية على الأرجح لتطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية والاندماج في تحالف أممي إقليمي.

تواجه الحكومة الإسرائيلية مساراً بديلاً، طرحته دول عربية وإسلامية وغربية رئيسية عديدة، بقيادة الولايات المتحدة (التي تتجلى حالياً في خطة الرئيس ترامب ذات النقاط العشرين). يقدم هذا البديل ما يلي:

- إدارة وأمن مؤقتان لقطاع غزة: استعداد عدد من الدول العربية المعتدلة لتولي مسؤولية إدارة وأمن قطاع غزة خلال فترة انتقالية، دعماً للسلطة الفلسطينية، إلى أن تتمكن - بعد إصلاحها - من تولي هذه المسؤولية.
- نزع سلاح القطاع: نزع سلاح حماس وتفكيك قدراتها العسكرية والحكومية.
- التمويل وإعادة الإعمار: التزام دول الخليج بالمساهمة في إعادة إعمار القطاع وتعزيز السلطة الفلسطينية.
- التطبيع والاندماج الإقليمي: عرض لتطبيع كامل للعلاقات مع المملكة العربية السعودية، والاندماج في تحالف استراتيجي إقليمي قوي من شأنه احتواء إيران ووكلائها، وتحقيق الاستقرار في بؤر التوتر كسوريا ولبنان.

إلا أن معارضة الحكومة الإسرائيلية لتدخل السلطة الفلسطينية في غزة، والتزامها بحل الدولتين مستقبلاً، وانسحابها الكامل من غزة - وهي ثلاثة شروط إقليمية أساسية للانخراط - تقف عائقاً أمام هذه الفرصة التاريخية لتعزيز أمن إسرائيل بشكل كبير، والمساهمة في استقرار المنطقة على المدى البعيد.

الإطار الاستراتيجي المقترح من قبل مركز الدراسات الدولية: "الفصل المدني"

تقترح مبادرة "الفصل المدني" التابعة لمؤسسة قادة من أجل أمن إسرائيل تهدف إلى عكس الانزلاق الحالي نحو واقع الدولة الواحدة المدمر، مع اتخاذ تدابير لتمكين حل الدولتين في نهاية المطاف، بما لا يمسّ بالأمن الإسرائيلي.

على عكس الانسحاب الأحادي الجانب من غزة عام 2005، الذي لم يُخَفَّ أي ترتيبات أمنية، يحافظ الفصل المدني على المسؤولية الأمنية الشاملة تجاه إسرائيل إلى حين التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين يُفَضِّل إلى ترتيبات أمنية بديلة قوية. كذلك، لا يتضمن الفصل المدني تفكيك المستوطنات الإسرائيلية الرئيسية إلى حين التوصل إلى اتفاق دائم.

وفقاً للخطة، ستقوم الحكومة الإسرائيلية بما يلي:

- تغيير موقفها تجاه السلطة الفلسطينية من عدو إلى شريك، ومواءمة إجراءاتها الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية مع هذا النهج، وتمكين تنميتها وإصلاحها (كما تطالب بذلك الدول المانحة وغيرها)، والنظر إليها كشريك في المفاوضات المستقبلية.
- تمكين السلطة الفلسطينية من السيطرة المدنية على المنطقتين (أ) و(ب)، وإعادة تسمية أجزاء من المنطقة (ج) لتصبح (أ) و(ب)، وذلك لتعزيز التواصل وحرية تنقل الفلسطينيين بينهما، بما في ذلك من خلال البنية التحتية (الطرق) والسياسات (تقليل الحواجز).
- التعاون مع القوات الأمنية الفلسطينية والمساعدة في تعزيز قدراتها.
- تجديد تصاريح عمل الفلسطينيين الذين خضعوا لتدقيق أمني في إسرائيل.
- الإفراج عن الأموال الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل.
- إخلاء جميع البؤر الاستيطانية والمزارع غير القانونية التي أنشئت في السنوات الأخيرة، والتي تُشكل أعباءً أمنية ونقاط احتكاك.
- تقييد البناء خارج التجمعات الاستيطانية، مع تجنب إخلاء المستوطنات القائمة المعتمدة إلى حين التوصل إلى اتفاق دائم.
- انتهاج سياسة عدم التسامح مطلقاً مع العنف اليهودي والفلسطيني.

مع الحفاظ على السيطرة الأمنية الكاملة والشاملة إلى حين تهيئة الظروف للتغيير الأمن.

يُعدّ تنفيذ هذه الخطة الخطوة الأولى والأساسية لتغيير الواقع الاستراتيجي لإسرائيل وتأمين مستقبلها.

الملخص والتوصيات

أثبتت أحداث 7 أكتوبر بشكل مؤلم أن تقوية المتطرفين الفلسطينيين مع تقويض المعتدلين وتجنب المبادرة الدبلوماسية يؤدي بإسرائيل إلى مواقف بالغة الخطورة.

الرسالة الأساسية لمبادرة "الأمن أولاً 2026" واضحة لا لبس فيها: إن تبني نموذج الفصل المدني - مع الحفاظ على السيطرة الأمنية - والالتزام بأفق دبلوماسي لدولة فلسطينية مستقبلية منزوعة السلاح، يُعد شرطاً أساسياً لتحويل الإنجازات العسكرية المبهرة إلى نجاحات دبلوماسية طويلة الأمد. وستمكن هذه الخطوات مما يلي:

- إنهاء الحرب في غزة وتهيئة الظروف التي تضمن أمن إسرائيل في المستقبل.
- اغتنام الفرصة التاريخية للتطبيع مع السعودية والاندماج في تحالف استراتيجي إقليمي، مما يُحسن بشكل كبير أمن إسرائيل واستقرار المنطقة.

يجب على الحكومة الإسرائيلية التخلي عن سياساتها التوسعية التدريجية، واعتماد مبادئ خطة "الفصل المدني" كأساس لاستراتيجية وطنية جديدة. هذا هو السبيل الوحيد لضمان مستقبل إسرائيل كدولة يهودية، ديمقراطية، مزدهرة، وأمنة.

"مؤسسة قادة من أجل أمن إسرائيل (CIS)" هي حركة غير حزبية تضم ضباطاً ومسؤولين سابقين من الجيش الإسرائيلي، وجهاز الأمن العام (الشاباك)، والموساد، والشرطة الإسرائيلية، وجهاز الخدمة الخارجية، ملتزمين بالرؤية الصهيونية لإسرائيل قوية وديمقراطية ذات أغلبية يهودية راسخة لأجيال، بروح مبادئ إعلان الاستقلال. ويتفق مئات أعضاء "قادة أمن إسرائيل" على أن تحقيق هذا الهدف القومي النهائي يتطلب الانفصال عن ملايين الفلسطينيين من خلال اتفاق "دولتين لشعبين" يتم التفاوض عليه، وتنفيذه ضمن إطار إقليمي. وفي ظل غياب الظروف الملائمة لمثل هذا الاتفاق والحل في الوقت الراهن، يقدم "قادة أمن إسرائيل" لصناع القرار والرأي العام الإسرائيلي خطاً تعالج التحديات الراهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتخلق وتضمن الظروف اللازمة لتسوية مستقبلية. وتعكس عضوية "قادة أمن إسرائيل" التزاماً بأمن إسرائيل، يتجلى من خلال عقود من الخدمة في جميع الأجهزة الأمنية والدبلوماسية، دون أي مصالح شخصية أو حزبية.

ملحق رقم 2: الانضمام لبرنامج الموساد السياحي²¹

فرصة فريدة لمشاهدة نضال إسرائيل من أجل البقاء والأمن عن كثب. في ظل استمرار الحرب في غزة ولبنان وتأثيرها على المنطقة، نُقدّم بعثتنا استكشافاً معمقاً لعمليات أجهزة الاستخبارات والدفاع الإسرائيلية، مُوقرةً رؤى بالغة الأهمية حول التحديات التي تواجهها البلاد في أعقاب المعارك الضارية، فضلاً عن استشرافها للمستقبل.

أبرز ما في البعثة:

داخل العمليات الأمنية الإسرائيلية - تواصل مع عملاء سابقين في الموساد، وقادة في جهاز الأمن العام (الشاباك)، وضباط استخبارات في جيش الدفاع الإسرائيلي، للحصول على إحاطات حصرية حول جهود مكافحة الإرهاب واستراتيجيات الاستخبارات.

نظرة مباشرة على الحرب في غزة - زيارة حدود غزة، والالتقاء بأفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي، والاستماع إلى سكان سديروت وكيبوتس أوميم وهم يتحدثون عن الحياة تحت التهديد المستمر للصواريخ والأنفاق الإرهابية. لقاء عائلات الرهائن والاستماع إلى قصصهم المؤلمة.

جولات وإحاطات استراتيجية في الشمال - استكشاف المنشآت العسكرية ومواقع الخطوط الأمامية لفهم المشهد الأمني الإسرائيلي المتغير على الحدود اللبنانية. استكشاف المدن التي أُخليت والتقى بساكنها العائدين.

رفاهية وراحة - استمتع بإقامة فاخرة من فئة الخمس نجوم وثلاث وجبات كوشير يوميًا، لتجربة سلسلة ومثيرة.

تفاصيل الرحلة:

التواريخ: 19-26 أكتوبر 2026

الإقامة: فندق ديفيد إنتركونتيننتال (تل أبيب)، فندق جالي كينيريت (طبريا)، فندق ديفيد سيتاديل (القدس)

صُممت هذه الرحلة لمن يرغبون في الوقوف إلى جانب إسرائيل، وفهم تحدياتها الأمنية، والتواصل مع الأبطال الذين يدافعون عن مستقبلها. هذه الجولة مُصممة خصيصاً لك!

انضم إلينا في هذه التجربة الفريدة.